

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی



۱۰۳۳

بازرسی شده
۶-۳۷

بازرسی شده
۶-۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: *ملا محمد علی برغانی میرزا* (۱۳۶۸ هـ. ق)

مؤلف: *آقای سید محمد صادق طباطبائی*

چند: *۱۰۳۳* (از کتب خطی)

اهدائی

شماره ثبت کتاب: *۱۷۴۱*

۱۰۳۳

خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۰۳۳	

۱
۱
۸
۸
۳
۵
۶
۸
۷
۶
۱۰
۱۱
۱۱
۱۱
۳۱
۵۱
۶۱
۸۱
۷۱
۶۱
۱



۱۰۳۳

Handwritten notes in Persian script on the left page.

۱۰۳۳

۱۰۳۳

بازرسی شده
۶ - ۳۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه

مجلس شورای ملی

مؤلف: علامه آیت الله العظمی بروجردی (م ۱۳۶۷)

جلد: (۱۰۳۳) از کتب (مطبع) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

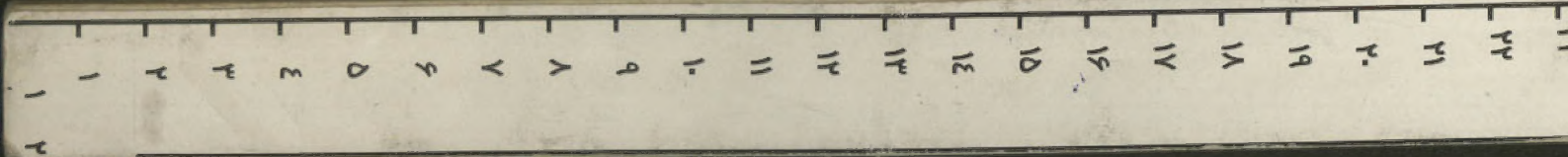
شماره ثبت کتاب: ۳۷۳۱

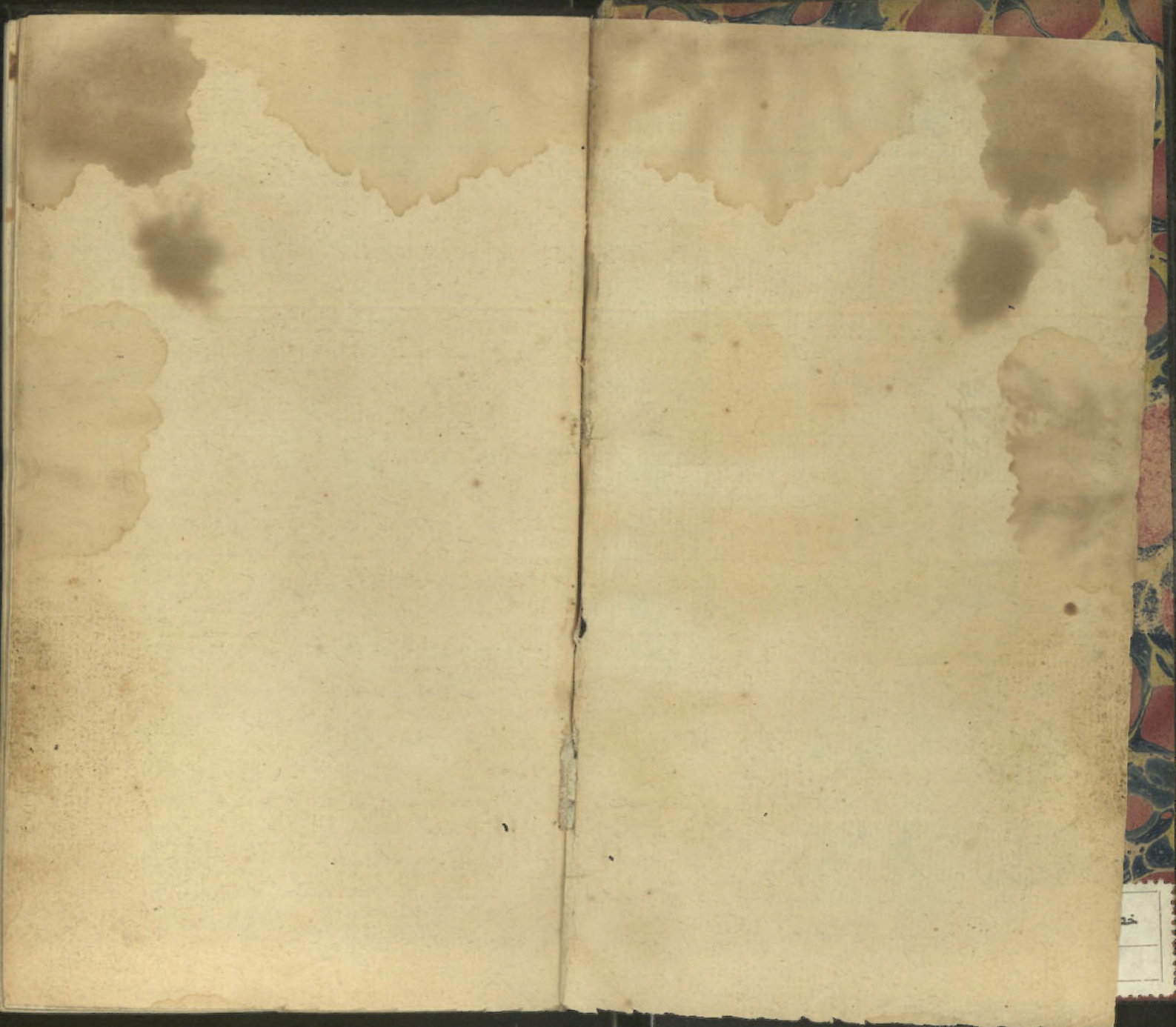
۱۰۳۳

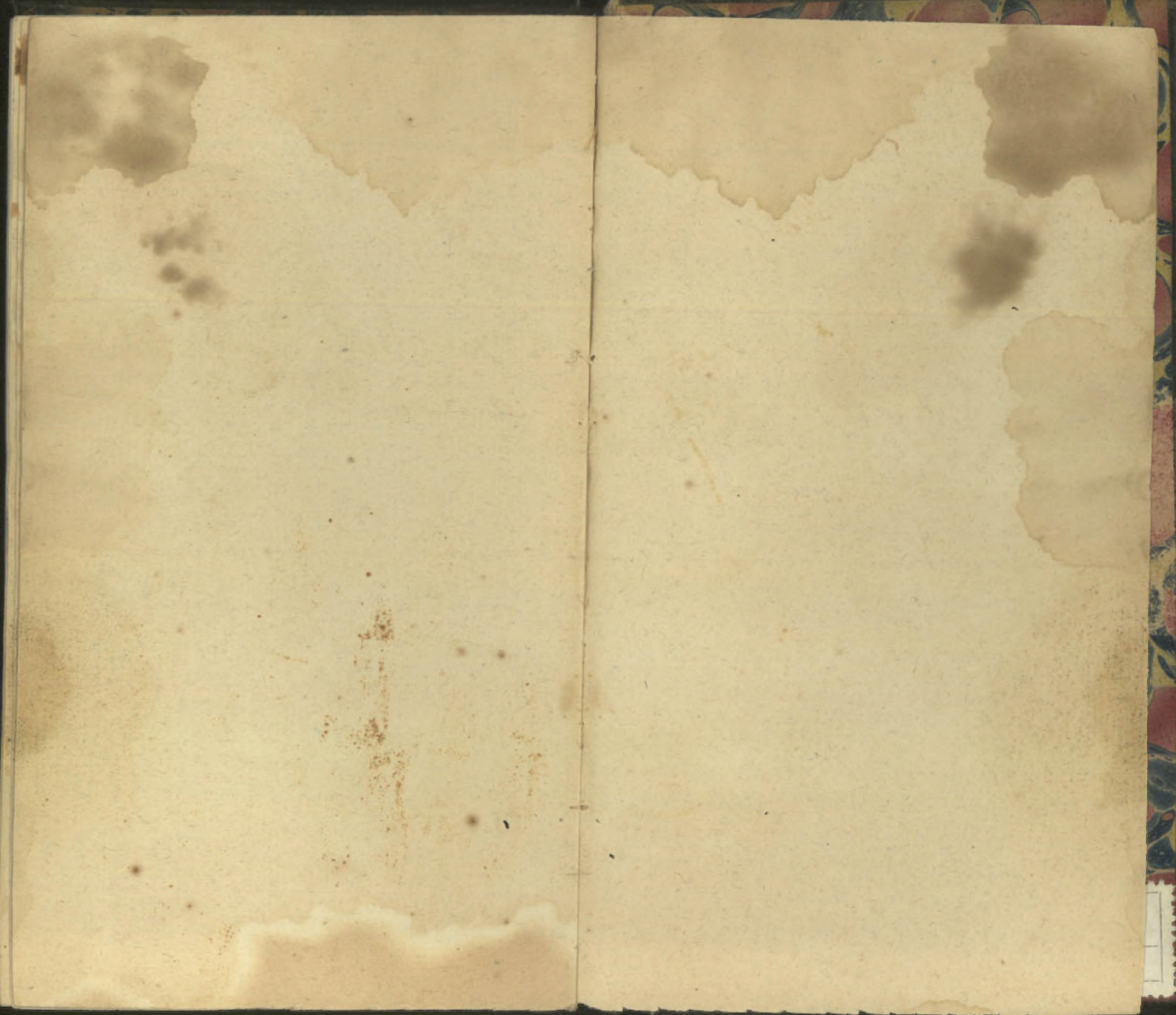
خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای ملی اسلامی

۱۰۳۳

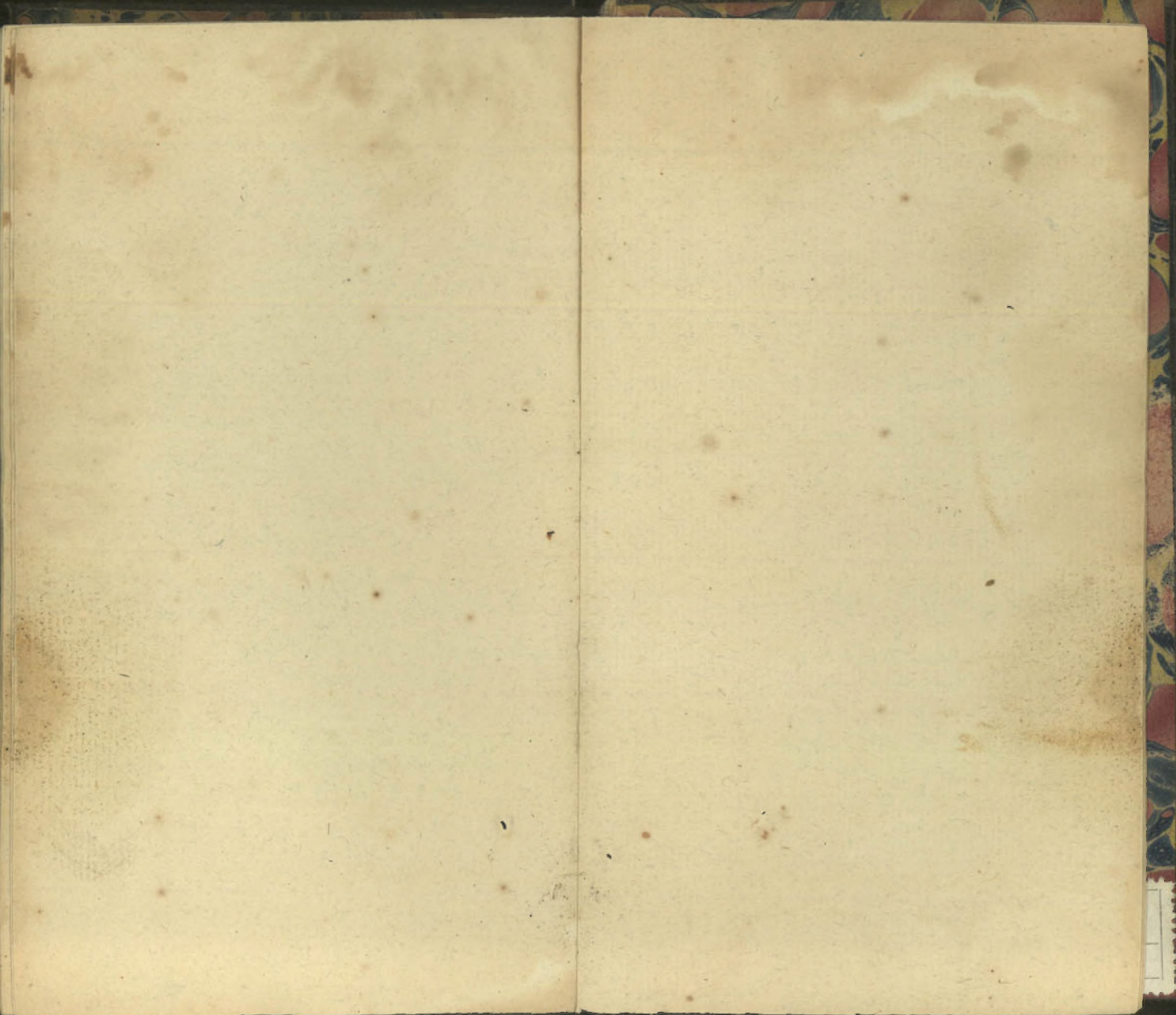












[illegible]

فحق الحكم في الخطأ مع اشتباه غير متيقن وأما الخمسة المشهورة
فصنفها على علمها وبحسب الفقهية عن الأحكام الوضعية في جميع أنواع
الفقه خصوصاً المعاملة لأن المقصد الأهم فيها إثبات الصحة والبطالان
فلا داعي إلى تخصيص غيرها بما لا يترام الاستطراد فيها على كثرتها ولا
إلى التكاثر بالتأويل في الأحكام الوضعية بما يرجع به إلى الشرعية فإنه
على تقدير صحة ما يظن مستغن عن غيره ولزوم الاستغناء عن تقدير الشرعية
والفقهية كما وصفت الفصل أيضاً في هذا من الأحكام المشتركة بين الشرع
والفقه فلا يخرج بذلك بعضها على بعض هذا إذا اراد بالوجوب والحرمة
وغيرهما ما كان شرعياً فوحيها كما هو الظاهر منها خصوصاً في مقام تفسير الأحكام
فإن علم الأحكام هو علم الفروع ولو اراد بالاعم ولو في البعض كالوجوب
فالقدرة ان احرازها ويخرج في الأحكام العلم بمقتضى ما يرد وتكون دعوى
وبالشرعية ما يحكم عليه بالوجوب مثلاً من راء العلوم والصناعات
بمقتضى العادة والعقل المحض وبالفرعية العقائد الدينية وبالأدلة
ويخرج العلم بقرينة الدين والمذهب لا سيما أنها غير الدليل وكذا علم
الدين بقرينة النظر وعلم الخلافة والانبيا والائمة عليهم السلام لا سيما
لا الأحكام القطعية الضرورية وتزعمهم عن الظن بدليل العصبية
الخطأ وغيره القطعية النظر وإن ادعى اليقين لعلم منصفهم وفيه
العلم الضروري في دعوى القبول فيجب القطع على عدة اللطف والعلة
طريق السمع وتوسط الأدب لا ينافي الضرورة فإنها وسطا في النظر
لا في الأدب والعلوم ضرورية كلها ذوات أكتفا لكنها غير النظر
أما ما خلا النظرية والقرائن علمها بالآثار على مثله الذي هو
للعلم بعلومه فأنما يلزم أن يكون علمه سبباً لاستدلالياً والدليل

والعلم بالعلوم الشرعية من العلوم الشرعية المتعلقة بالفروع كالقضايا العبادية
من الفقه وليس من العلوم المتصدية وتنفذ مع بارادة الحكم بكونها
للمسألة العينية كأيام الصلوة اسم للاركان المخصوصة والزكوة
للقدر الخارج من المال فرجع إلى التصديق والحكم يطلق على التصديق والاعتراف
التي هي المحل والنسب الحكمية منها وبين الموضوعات على خطا اشتراك
التي هي المحل والنسب الحكمية منها وبين الموضوعات على خطا اشتراك
والعلم بالعلوم الشرعية من العلوم الشرعية المتعلقة بالفروع كالقضايا العبادية
من الفقه وليس من العلوم المتصدية وتنفذ مع بارادة الحكم بكونها
للمسألة العينية كأيام الصلوة اسم للاركان المخصوصة والزكوة
للقدر الخارج من المال فرجع إلى التصديق والحكم يطلق على التصديق والاعتراف
التي هي المحل والنسب الحكمية منها وبين الموضوعات على خطا اشتراك
والعلم بالعلوم الشرعية من العلوم الشرعية المتعلقة بالفروع كالقضايا العبادية
من الفقه وليس من العلوم المتصدية وتنفذ مع بارادة الحكم بكونها
للمسألة العينية كأيام الصلوة اسم للاركان المخصوصة والزكوة
للقدر الخارج من المال فرجع إلى التصديق والحكم يطلق على التصديق والاعتراف
التي هي المحل والنسب الحكمية منها وبين الموضوعات على خطا اشتراك

السبب في نجاح العمل في الدنيا وفي الآخرة لا يكون إلا بغير واسطة
 عن علم الخلق في الدنيا والآخرة فانه علم الخلق في الدنيا والآخرة
 وهو ان هذا العلم في الدنيا والآخرة لا يكون إلا بغير واسطة
 الموضوع وهو ان هذا العلم في الدنيا والآخرة لا يكون إلا بغير واسطة
 اذا تعدد وكذا ان هذا العلم في الدنيا والآخرة لا يكون إلا بغير واسطة
 استند الى قول المتقدمين ان العلم في الدنيا والآخرة لا يكون إلا بغير واسطة
 ابتداء من غير واسطة واستند الى قول المتقدمين ان العلم في الدنيا والآخرة لا يكون إلا بغير واسطة
 واختلاف كيفية البنية عن العالم في الدنيا والآخرة لا يكون إلا بغير واسطة
 او كونه واختلاف الجهد في الدنيا والآخرة لا يكون إلا بغير واسطة
 لا الفصل مع وجود الفاصل فان هذا العلم لا يقضي استناد العقل
 الى الادلة التفصيلية او الى الادلة المسئلة المنصوبة لها
 والامور المذكورة خارجة عنها وان كانت تفصيلية في علم العقل
 من جهة اخرى وقد يستغنى عن هذا العلم بدلالة الادلة على النقد
 المتبقي في علم العقل ولا يكفون لاحتساب ارادة الجهد في حصول
 حمل الاحكام على الجهد ولو لم يكن في تعريف العلم انه العلم بالمسائل
 الشرعية الفرعية عن جهة تفصيلية كما ان العلم مع وجودها في الدنيا والآخرة
 لا يمتنع في تعريفها في الدنيا والآخرة ان هذا العلم هو العلم
 ان مع العلم الفقه بتبالي الطنون لا يتبالي الادلة الظنية كالحج
 الاحاد التي هي ظنية سنداً وثباتاً ودلالة وتعارضاً وعلاجاً
 وقد نظر فيها التوسل والتحليل في الدنيا والآخرة لا يكون إلا بغير واسطة
 وانما دورها في الرواية الصادقة عن النبوة واقعة ما يحصل فيها
 غالباً لتكثير الاحكام المتأثرة في العلم عقلاً وعادة أدق من

دعاهم ليكتفوا

العلم كالمعرفة

فكيف أطلق على العلم وهو كالمعرفة اسم لا يعقله احد اجازة
 المطابق للواقع وهذا انما يريد على مذهب المخطئة العالمين بان العلم
 في جميع المسائل والوقائع حكماً واحداً معينا في الواقع لا يختلف باختلاف
 الادلة ولا يتعدد بتعدد ادلة الا لغيرها وانما الجهد الطالب لهذا العلم
 قد يصيبه بالدليل الظني وقد يخطئ في ما هو شأن الظن كمن يقول
 ما هو عا دة في المظنة في الامور فهو في كل مسألة ظنية سلطان
 بالحكم الواقع قاطع بالحكم الظاهري وهو الحكم الثاني الذي لا ينفك عنه
 بعد تعدد الاول وذلك بواسطة حجة بين قطعتين مما ان
 هذا ما اذ لم يظن وكما اذ لم يظن في حكم الله في حق من لا يظن
 وجدانية وان كانت اجماعية ومقتضاها بالحكم الظاهري لا بالوحي
 فان القطع به فيما طرقة الظن مشع على هذا الاصل وانما يتبالي
 على رأي المصوب بناء على احكام الفقه في تعريف الحكم الواقع الواحد
 فوهم بان حكم الله في كل ما هو عا دة في الواقع لا يكون إلا بغير واسطة
 انه الواقع عندهم بتعدد الاقوال واختلاف باختلاف الانظار وخطا
 المصوب كاصابة المخطئة في معلق بالادلة العقلية والنقلية
 على اصول الاجتهاد الاعادية وقد ثبت في التاويل في هذا العلم انما يقضي
 الاصل الاصيل وهو ما يجز العلم على المعنى الاول في العلم والظن
 او حمل الاحكام على الواقعية والظاهرية واما حمل العلم على الحقيقة
 كما صنع بعضهم فليس بجيد ومثله تخصيص الحكم بالظاهر والخصوص
 البعدي بالحكم الواقع في كونه كونه المسائل بالدليل العقلي والاجماع
 ونحوه وهو ما لا يفي في حقه فلهذا ليس الا بارادة القوم في احد

الكتاب

القطع

وليس ينقص بالاحكام المذكورة في وجهها بعد الادلة كما تقدم واطلاق
كل من العلم والحكم على المعنى الاصح ثم كثر ويجوز منها ما يندفع الخ
وقد جئنا في هذا المشهور بان النظر من وضع في طريق الحكم لا
نفسه فيكون المنطوق لا يخفى قطعيه الحكم فان اردوا الحكم
المعنى الاصح رجع الى الوجه الثاني وضح على قول المصنوع والمنطوق
معاً وان اردوا خصوص الحكم الواضع كما هو الظاهر عند اطلاق
اختصاص بالمصنوع ولم يصرح على قولهم فالحق للعلم وكأنه لم يصرح
فيه لا يوافقهم على هذا اصل عقلة هي حقيقة الحكم والاصح جعله
كلام اصح على الاصح ليوافق ما انفوا عليه من بطلان التصديق
كان فاصح على هذا المنطق في وجهها وكذا في الوجهين ولذا ان
لها وادنى بتعيين الاول نظر الى ان قطع الفعنة بغير الظاهر
انما يحصل بالدليل الاجمالي المتعارف دون التفصيل فيخرج عن الفقه
بقيد التفصيل كعلم المقلد من تعلم اذ التفصيل لا يوجب علم الجهد
قطعا منه قوله هذا ما ادر اليه من ناظر الى تفاصيل الادلة
وجوب الدلالة وجهها الصحيح في كل مسألة مسألة وان غيرها
بشكل العباد الاجمالية فانها اجازة الصفة والتفصيل في الحقيقة بخلاف
علم المقلد فانها في الاجماليات لا يوجب في الحقيقة وهو ظاهر في اعتبار
التفصيل

نور

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين وعلمه المكنون
وقد استعملنا في هذا وضع له حقيقة جعل المقسم مطلق اللفظ
المستعمل في فرد والركب لان كلاهما ينقسم الى حقيقة والحكا ولا يخفى ان
اليها باللفظ المفرد على ما توهم بعض الاعلام حيث نزل عن الوضع الذي
يتبين عليه القسمة كما يتحقق في المفرد وحده دون غير المقطع بان جعله
معاني المركب كالركب الاسدي والاضافي مثلاً انما نشأ من جهة الوضع
كاحتمال مع المفرد وقد صرح المصنف في الاصول والفتا بان المركب موضوع
بالوضع النوعي وان الاستعمال في غير علمه انواع الجارية عن غيرها
ومنه المعلوم ان المخرج الوضع وتخصيص الوضع بالتخصيص مضاف
من التعريف فيقضي خروج الافعال والصفات والمشي والمجوز على
وغيرهم المندرجة الى الدالة على معانيها بالهئية دون المادة فانها تارة تكون
بالنوع وفي الشخص وما يفي ان المصنف موضوع بالوضع النوعي فهو
محمول على غير الوضع على ما يقع عليه كما ذكره بعضهم فلا ينافي الحكم
بالحقيقة المتبني على غيره المعروف كاستوفى فاقبل ان العلم بالشيء
الحقيقة بانها الكلمة المستعملة في وضع وعلمه لا اختصاص بالمفرد كاتو
البعض قلنا كلامهم في تعريف حقيقة وان اوم ذلك الا انهم من حواجز الجاهل
بانهم لا يلاحظون المفرد والركب كلاهما كلمة جنس في تعريف الجاهل
المفرد وعرفوا الجاهل في المركب بانه اللفظ المستعمل في ما وضع له باعتبار الهئية
الركبانية او فيما شئت بمعناه الاصطلاحي شبيه المثل وهذا صريح في ان
الركب عند من ينقسم الى حقيقة والحكا كالمفرد في فاقصدهم في بحث
الحقيقة على احد الطرفين وعدم محط تعريفهم للاختلاف وان كان غير

غير

فما سبب ان قد اعتمدوا على ذلك بعضهم بان الحق على الحقيقة لما كان
مقصودا في ذلك لئلا يكون موضع ضايقا لا دائما ولا اصل الحق الحقيقة في
المفرد على ان يكون حمل الكلمة على ما يقع المركب وان كان خلافه
منها اعتمادا على وجود الفرق مع وجود الاول ولا اشكال
ثم ان الأكثر قيدا والوضع في حق بعض الحقيقة والمجمل باصطلاح الحق طلب
الاستيفان هكذا طرد او حكى باللفظ المستعمل فيها وضع لفظ اصطلاح
آخر على الاصطلاح الذي هو الحق طلب كالصلى اذا استعمل في المحاط
مع قولنا عرفنا له المعنى المسمى بالحق طلب في اللفظ المحض فانه
يجب ان يكون مستعملا في غيره وادفع له في اللفظ مع انه يصح عليه
الحقيقة وفي الحق ولا يدفع ذلك باعتبار قيدا الحقيقة في الوضع
الامور التي تختلف باعتبار رتبة في تعريفها التقييد بالحقيقة
وان لم يصرح به لا سيما ان من اللفظ مع تعليق الحكم على الوصف
كأن في هذا المقام ومع اعتبار الحقيقة فلا يربط بالدفاع النقص المذكور
فان لفظ الصلح في المثال المفروض وان كان مستعملا فيها وضع له
لكي لا يفتقر وضع له بغير حجب اللفظ في بيده وبما في الموضوع
ومن هذا يعلم ان الاول حذف القيد الذي اعتبره الأكثر اعني اصطلاح
الحق طلب لا حجة اليه مع امكان النقص عن الكمال بدونه على ان
اعتبار الحقيقة ما لا يخفى عنه في هذا الحد وان قيد الوضع فيه بما يقيد به
في المسمى اذ يصح على الحق الذي له حقيقة انه لفظ مستعمل في جملة فيها
وضع له في اصطلاح الحق طلب ولا يسلط ذلك الا باعتبار ان قيدا الحقيقة
في الاستعمال ومنه جاز الاكتفاء به في دفع هذا النقص جاز في النقص

يحيى

العلامة
في الشرح

يدفع

الاول

الاول ايضا وظهور الحق في الحال على تقدير تسليم مادة الاشكال
ليقاء النقص عما استدل في معناه الحقيقة في ذلك الحال نعم لو قلنا ان النقص
بالحقيقة وانما اشخاص اللفظ دون انواعه الاستيفان بذلك في حق
قيد الحقيقة لان النقص بين الحقيقة والمجمل على هذا انما يكون في
دور الاعتناء لكن في حق التحقيق فان الظاهر ان النقص بهما في
قيد الحقيقة لا بد منه ثم لا يخفى ان ما يستعمل اللفظ المستعمل في
اصطلاح الحق طلب في حجب معناه لا يكون موضع اعراض بالاحوال العارضة
وبين معنى آخر في اللفظ البلاغة والتجديد على تعال الحكم المعنى
المستعمل لا ريب في مجازية هذا الاستعمال مع صحة حقيقة عليه
مستعملا فيها وضع له في اصطلاح الحق طلب فيستقيم الجدل طرأ
ولا يفرغ ذلك في ما يقيد به الوضع في المسمى بل لا يفرغ باعتبار
الحقيقة في الوضع ومع اعتبار ما يليق باعتبار اعتبار المسمى في
عنه بقيد الحقيقة والاعتناء بالاعتناء وذلك لانه كما فعل المسمى
قيد اعتبار قيدا الحقيقة انما يصح في تعريف الحقيقة لان الوضع في الحقيقة
لا يحتمل وضع التعديل واما المجمل فلا يكون اعتبارا في ان المسمى المستعمل
لغير ذلك الوضع للمعنى بل وجودا علاقة بينه وبين الموضوع فلما قلنا بما
استدل به الحقيقة العقلية في المجمل في التعديل به وليس التعديل على
بالعلمية كافي الحقيقة على انه يمكن اعتبار الحقيقة العقلية نظر الان
المرجع في الاستعمال الصحيح لزوم وجود العلامة وصحة التعديل باللفظ
يقيد صحة التعديل باللفظ فاما قول ولا فحاشا لا يخفى ان تعريف
المجمل في هذا المعنى في اللفظ المستعمل في غيره معناه غلط القول في هذا
الكتاب من ان الغرض من الالفاظ المهمة والموجودة في حقها تعديلا بقيد

قوله

وإذا باللفظ الذي يستعمل
في الحقيقة والمجمل
والنقص في الحقيقة
والنقص في المجمل
والنقص في اللفظ
والنقص في المعنى
والنقص في اللفظ
والنقص في المعنى
والنقص في اللفظ
والنقص في المعنى

نفسه

وليس اللفظ المنفصل بامكان الازدحام فخصيص يتعلق به نظر الاصولي
 كاللحظ على المطالع العارف بما بحث الكتاب فيجوز الاصول في خصوص
 الكتابة ليس وجه بعده نعم لو قلنا ان الكتابة ما اريد منه لزم الجمع
 معه كاذب بالوجه صحت الغرض لا يخرج عنه وجهها الصحيح لارادة
 لتعلق نظر على هذا القول كمنع شذوذه خلاص التحقيق فان الكتابة
 ربما تنفك عن الازدحام الحقيقة وان كانت جارية للقطع بوجه قولنا
 فلان طول الجاد وان لم يكن له جاد فقط وقولنا جاد الكلي ومنه
 الفصل وان لم يكن له كلب الفصل فان قلت قول الاصولين يا
 اجمع بين الحقيقة والجماد واستدلوا بهم عليه بان الجماد منزه عن النسبة
 المانعة من الازدحام الحقيقة تدل على واقعهم لا اصطلاح البيا في معنى الجماد
 قلت امتناع الجمع بين الحقيقة والجماد ليس مما اتفق عليه علماء القول
 اذ التشاؤم والتخالف في ذلك بينهم ظاهر معروف وقول الجوزي فيهم
 بالجواز واجتباهم عليه بعد المناقاة بين المعنيين يقتضي المعان
 الاصطلاحين كما قلنا والظان التحليل في المسئلة لفظي يثبت على
 ما ذكرنا من اختلاف اصطلاح الجماد والظاهر بالجماد انما ارادوا
 اجمع بين الحقيقة والجماد بالجمع بالجمع والظاهر بالجمع لا يمنع ايضا
 بل انما يمنع عن الجمع بين الحقيقة والجماد بالجمع بالجمع والظاهر بالجمع
 لا يجوز ذلك لان الجواز بالجمع هو الاخص وقد اخذ في معنومه الاقران
 بالعربية المانعة عن الحقيقة وامتناع الجمع بينهما مع ذلك معلوم
 بالضرورة فكيف يصور القول بجواز من العارف بالاصطلاح الجماد
 على حال الحكم وحده العقل عن الاصطلاح ليس وان بناه على

اصطلاح

اصطلاح اخر من اللفظ هو الشاذ خصوص بعد المناقاة الى ما عرفت الجماد
 حيث استعملت في التقييد بالاقتران المذكور في تعريف علم البيا فانه
 يقتضي ان يكون الجماد با اصطلاح الاصولين هو المعنى الاصح فيكون الجماد
 في حكاكهم من جنس الجمع منهم جاز على يقتضي اصطلاحهم كما هو اللائق
 وما عرفت من المعنى الجماد هو العربية المانعة عن ارادة الموضوع له بل لا بد
 من جعل الجمع بينهما بين الحقيقة كما ادعاه الجوزي ليس بشي اذ قد عرفت
 اهم انما قصدوا تعريف الجماد بقيد الاقران احراز لزم الكتابة فانه لا يغيرها
 العربية المانعة عن ارادة الموضوع له ولو كان الماد من العربية المانعة
 يمنع عن الازدحام بل لا يمنع الاصح ان يرفعها لان الكتابة ايضا يعتبر فيها
 المانعة عن ارادة الموضوع له بل لا يمنع ارادة اللزوم والادام بين كتابة بالحقيقة
 فالادام العربية المختصة بالجماد ما يمنع ارادة الموضوع له لجعله لا بد لذلك
 واضح من ان التسمية المعتبرة في اثنين وجود واحد هو الموضوع بالجمع المشهور
 وعرفوه بانهم يسمون اللفظ للدلالة على معنى نفسه وارادوا التبيين مما
 اعلم من الاستعمال وان شاع المحقق فيما صاحب حقيقة بالعلية والاشهاد
 ككثر المنقولات والحقائق العربية فان العيين فيها ليس معنى جعلها لغاياتها
 بالمعنى والارادة كما هو المتعارف من اللفظ بل معنى استعمالها في تلك الغايات
 الجماد استعمالا يتبعه عليه الافادة من غير قرينة وكانهم نزلوا الاشارة
 المذكورة من العربية لاشراكها في قصد الافادة في الجملة وكذا في السببية
 الافادة بالاشتغال فاطاهوا لفظ التعيين على ما قبلها ولو على سبيل
 الجماد وادوا بالدلالة معناه بالادام المحقق في الحقيقة والجماد وهو كذا اللفظ
 بحيث انهم منه المعنى في الجملة واحترزوا بالتقدير بقولهم بنفسه عن الجماد فانه
 وان عينه الواضح للدلالة على المعنى الجماد في ان دلالة عليه ليست بنفسه

في معنى الحقيقة والجماد

اللفظ بواسطة القرينة وقد يستغنى عن هذا القيد التفاء بالدلالة
 الطائفة في الاستعلاء مع الاستعلاء وتكونه تنصيصاً بما هو مضاف
 الغرض في هذا التحديد هو الفرق بين الحقيقة والخيال فهو الخيال
 مع شيوع استعمال الدلالة في الخيال والحق في الخيال كذا الدلالة
 اللفظ بشرط القرينة وفي الخيال المجموع واعتبار الدلالة
 بنفسه في التفسير يقتضي إبقاء الوضع في اللفظ المشترك فانه لا يدل على
 في معانيه بالقرينة وكذا التناقض في حرفان دلالة على معناه الا في
 ذلك المتعلق ولذا قال النجاشي في ماد اعلم في غيره اي بمعنى
 بواسطة غيره وبالمعنى والحق الاول بان المشترك قد معنى للدلالة
 على كونه معانيه بنفسه وعدم الدلالة على احد باعينه لاجل ان
 لا ينافي ذلك لان المعنى للدلالة بنفسه هو اللفظ الموضوع والاشراك من
 مواضع الدلالة وعدم المنع ليس يتم المعنى فافهم عدم الاشراك
 لم يكن جزء من المعنى للدلالة اللفظ بنفسه الا ان تتحقق من المواضع الدلالة
 التي لا ينفك عنها اللفظ المشترك اصلاً فكيف يتصور من الواضع وضعه
 للدلالة بنفسه مع علمه باستعمال الغاية المذكورة ولها صان غاية فعل الوضع
 بجانه يكون الخيال يمكن موقع المعنى له دلالة المشتركة احد معانيه بنفسه
 قرينة ليست كلمة قلنا لان ان الاشراك من المواضع او توقف المشترك
 لا يقتضي ذلك القرينة في المشترك انما هي لدفع مزاج الغير لا حقيقة الدلالة
 بواسطة كما في الخيال فان المعنى للدلالة في المشترك نفس اللفظ الموضوع والاشراك
 الغاية لا يشراك في معانيه من مواضع الدلالة كما هو في وجود القرينة تدفع
 المانعة وتظهر الدلالة النافية في اللفظ بالمعنى الا ان يضاف اليها الخيال
 معتبرة في نفس الدلالة لا يتحقق انتفاءها الا بالاولى لم يستعمل المنع مع الاشراك

الاشراك في
 الدلالة

الدلالة

بالدلالة
 في القرينة
 والاشراك

فلا يلزم

فلا يلزم منه احتساج الغرض المذكور فانه ليس من الاوضاع العامة الا ان
 وضعه مع اللفظ المشترك بل ما يعود له ومنه المعنى في اللفظ مع قطع النظر
 وضعه بغيره ولا يشترط إمكان الغرض المذكور بان كان زوايا الاشراك
 المنع عنه وهذا كله مبني على القول بان دلالة اللفظ على المعنى شرط
 بزيادة اللفظ او على معنى دلالة اللفظ كونه بحيث يفهم منه المعنى
 انه مراد الحكم ومقتضى ذلك ما خلص اليه التحقيق فان الدلالة الموضوعية
 تجمع وضع الواضع دون دلالة المستعمل ولذا ترى انه كسر اما في الاول
 مع عدم العلم بالاولى بل مع العلم بانها فان الخيال انما يدل على
 الجارية المعقولة بواسطة دلالة المعنى معانيه الحقيقية الغير المعقولة
 اسداه وتلذذ انما اسداه في ماد اعلم في معناه الموضوع له وبمعنى القرينة
 وقرينة الخيال في قرينة الرق في نقل الالهام عن ذلك الا ان المراد ما يشبه
 في كماله في احص صفة واطرها ومطلع الشجاع فالاشراك في الدلالة
 على معانيها الى وصفتها دلالة وصنفه منفكة عن الزيادة وكذا الى
 الموضوع الخيال كمال مثل التام والشك والحاد في ما يات في اللفظ
 حقيقة التي وصفتها مع صنفه لا يصدق له ومنها الالفاظ
 اختلفت في الاصطلاح فانه كل اصطلاح انما هو من معاني اللفظ
 اصطلاحاً عليه وان كان المستعمل لها من اصطلاح آخر فان المستعمل
 مثله اذا سمعوا اللفظ الصلوة يتبادر اليها معنى اللفظ الشرع الذي هو
 المحقق ولو كان المستعمل لها من اللفظ فان خصوصية المستعمل
 صار في معنى الشرع الا انها انما هي في اللفظ على التبادر لا في اللفظ
 والتبادر لا ينفك عن معنى تراجع وحدانه فقد تحقق في هذه الالفاظ

على الدلالة في
 الدلالة

في الدلالة
 في الدلالة

بها

انفعال الدلالة على الإرادة وابعاد فان المعنى والاشارة من الله الضمير
 ولا يعقل في الغالب الارادة لانه المعنى منهم المعنى في ضمن الكلام والاشارة
 فهم اللزوم في ضمن المزمع فالله الماد لليس اللفظ المطابق في الكلام
 والمزوم وكما هو في الماد الماد لليس اللفظ غير ماز منه واللازم من ذلك
 ايضا ان في الدلالة الوصفية على الارادة كافتائه وبطلانه فاعلى الاله
 في اللفظ في غاية السقوط لا سيما على القول بوقف الدلالة على الكلام
 ببعضهم فان ذلك يقتضي اسنادا الى الافادة والاستفادة من طريق اللفظ
 لان العلم بالارادة لا ينفك ان كان للدلالة اللفظ بعينه فلا ينفك في ذلك
 ولا ينفك الكلام لا ما يدلى عليه فانه لكونه لفظا موصوفا بوقف
 دلالة اللفظ على الارادة ويلزم من ذلك الادوار المتسلسلة في الدلالة
 ولا ارادة بل ان اردت توقف الدلالة على العلم بالارادة وان اردت توقفها
 على الارادة الواقعية ففقدت اية لاعتبار بينهما وبين الدلالة اللفظ الرجعة
 الا فهم المعنى كالا يخفى والحق ان الدلالة لا توقفها على الارادة ولا يقصر
 الارادة في معناها انما يتصور انما هي الدلالة الا فهم المعنى من اللفظ مطلقا سواء
 علم كونه مراد امه متفرقا او متصفا مع غيره او غير مراد منه اصلا او لم يعلم
 ارادة من الله ولا استغناء عما حاصل ان الدلالة لا تسوق والارادة شي اخر
 واما ما قيل من ان شي واحد يكون مدلول اللفظ مراد امه ايضا وقد يتحقق
 الدلالة من غير ارادة كالموقف من مفسدة ومع فالتفصيل بالمشتركة في اللفظ
 لان اللفظ المشترك بينهم من جميع معانيه باسرها مع العلم بوقفها على
 يقصر في دلالة على شي منها الى الغيرية وانما يحتاج اليها في تعيين المراد من اللفظ
 في الارادة لا يستلزم الاحتياج في الدلالة لان الارادة ليست بمعبرة في الدلالة
 كقولنا يجب على الثاني بان اللفظ ان دلالة اللفظ على معناه مشروطة بذكر المتعلق

دلالة اللفظ
 على المراد
 وهو ان اللفظ لا يدل على
 شيء من غير

ان اللفظ
 لا يدل على
 شيء من غير

وقوله ان

وقوله ان اللفظ لا يدل على شيء من غير ان اللفظ لا يدل على شيء من غير
 منه ذكر بعض المحققين منهم في بيان ذلك من ان المعنى ان اللفظ لا
 على ما ثبت في قوله فان اللفظ لا يدل على شيء من غير ان اللفظ لا
 الذي يرمي به الرجل وهو قولنا هو قائم زيد بل اللفظ على استعمال الذي
 هو في الجملة قائم زيد لا غير ذلك لانه لا يمكن معنى دلالة اللفظ
 ان دلالة اللفظ على المعنى ليست بواسطة من يتوقف على ارادة المعنى الا
 والوقف كونه في اللفظ نظر اما اوله فان معنى اللفظ كالا يستلزم
 مثلا انما ثبت للمعنى ويعتبر به ولا معنى لشبهة القول بنفسها واللفظ
 ايضا وان كان له متعلق في الجملة فان مجرى متعلق اللفظ بعينه في
 قيامه وحمل شئ المعنى في لفظ غير متعلق بعينه بناء على تعدد
 مطلق في الجملة ودعا وان متعلق معنى اللفظ بعينه بمنزلة قيامه
 حقيقة وان كان ممكنا لكان لفظا الا انه مع ما فيه من التوقف في
 المتعلق لفظا به اللفظ يقتضي ان يكون لفظا استعمالا مع غيره من اللفظ
 الدلالة على المتعلق المتعلق بهما في غير واحد من هذه طه فان قيل المراد
 من شئ معنى اللفظ في لفظ غير انه انما يتم بطلان لفظ الغير ليس
 ان معناه بان اللفظ الغير متعلق به قلنا على بعينه ما ذكر المعنى
 في اللفظ معنى قولنا اللفظ لا يدل على شيء من غير ان دلالة اللفظ
 الا في ادي شروطه بذكر متعلقه فالجواب على الاحتجاج السائل المذكور
 انما يتحقق ويؤكد ان اللفظ لا يدل على شيء من غير ان اللفظ لا
 مما شاع وزاع حتى خرق الاسماع ويعتبر عدم استقلاله باللفظ من غير
 على ما ذكرنا لاكثر في وضع اللفظ على ذكر المتعلق ودلالة
 على معناه الموصوف له هذا الكلام مع كون معناه معنى قولهم اللفظ لا يدل على

اللفظ لا يدل على
 شيء من غير
 وهو ان اللفظ لا يدل على
 شيء من غير

في غير كونه لورود الشك في البتة على عدم الاستقلال وان كان غير في
 معضلة الاحتمال والاشكال فلا بد من تفسير الدلالة بنفس المعنى الذي
 ذكره مع عدم استفادته من اللفظ مستلزم الدوران امر بالمعنى الا
 المأخوذ في المعنى الموضوع له كما لا يخفى فانه في حق اخذ الموضوع له في
 الوضع والدلالة به من حيث المعنى الاصحاح يحصل به معنى الوضع ثم يظهر
 في وجه وفائه كذا قيل وقد لا يلزم الدلالة في المعنى الاصلي كما يستعمل
 باعتبار ان الله لا يسمي شيئا في ذاته بل يسمي به في الخارج لا يتوقف
 على معرفة الوضع قطعا فلا يلزم الدوران ولا جهالة المعنى المأخوذ في الدلالة
 المأخوذ من دلالته اللفظية بل لا يكون دلالة على المعنى بواسطة ترتيب
 غرضه في الدلالة على امره بل يردح الا ما اشار اليه من استفادة المعنى
 المذكور من العبادة فان في الظاهر دلالة اللفظ بنفسه ان اللفظ مستعمل
 في الدلالة على المعنى ولا يتوقف على اصله لا على القرينة المذكورة
 ولا على غيرا فتخصيصه بالقرينة وحدها من دون قرينة يقتضي فساد
 التعريف والتحقيق في الجواب عن الاعتراض المذكور ما ذكره بعض المحققين
 وانه انما هو خارج عن ذكر المعنى لنفس المعنى وهو في ذاته قائم
 كمن والى مثله انما وضع باعتبار معنى عام يردح من النسبة كالابتداء
 لكل ابتداء وانتهاء معين بخصوصه والنسبة لا تسعين الا بالنسبة اليه
 فلم يذكر بغيره صراحة لا يحصر في ذلك النوع من مدلول الحرف لا في
 الفعل ولا في الخارج وانما يحصل بمتعلقه فيمتثل بعلته فعدم
 الحرف بالمفوضية انما هو لا محالة في ذكر المعنى في تحقق معنى الحرف
 في نفسه وحصله في الذهن لا ما قيل منه ان الواضع اشترط ذكر المعنى
 في دلالة على معناه الا في ذلك لان معنى الحرف كما هو النسبة المحصورة

هذا هو المعنى الذي
 لا يتوقف على معرفة
 الوضع قطعا

تحقيقا
 في

فلهذا

فلهذا معنى ~~اللفظ~~ لا بشرط الواضع لان ذكر المعنى في
 ضروري اذ لا يحصل معنى الحرف الا به وان كان النسبة المطلقة
 يصح التعبير عنها باللفظ الا سمى كالاتي والانتفاء فثبت ان
 القدر يكون كلمة من لفظ لا ابتداء من موضوعين معنى واحد
 عنه بالاسم ثانيا وبالحرف اخرى وهو مع فساد في نفسه لا يقتضي ان يكون
 معنى الحرف معنى مستقلا يصلح لان يحكم عليه وبه لا يصحح هذا بشرط
 ذكر المعنى في دلالة الحرف بانه لان معنى دلالة اللفظ ليس الا كونه حيا
 منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه فاذا علم السمع وضع لفظ المعنى
 المعنى منه عند الاطلاق بالضرورة وان لم يتعلق بشرط الدلالة فيه
 متعلقه فكيف يعلم العلم مع حصوله من التام وهو في ذاته
 فاي فائدة في هذا الاشارة مع امكان الاستغناء عنه كما في دلالة الاسم في
 بي كانه من لفظ لا ابتداء مع فرض كونها موضوعا لمعنى واحد
 وجب اعتبار هذا الشرط في الاول منهما دون الثاني وبالحول فالقول بان الواضع
 وضع لفظا لا ابتداء وكلمة من معنى واحد كذا اشترط في دلالة ذلك
 دون الاول مع عدم ظهور الفرق بينهما ومع عدم ظهور فائدة هذا الا
 لا يخفى ما فيه من الحكم والتحليل واستيفان الدليل على الاشارة لسر لا الشرا
 الواضع ذكر المعنى في استعماله ويتحقق في الاسماء اللاتينية الا
 وكان الواجب اعتبار الشرط فيها ايضا وهو ما في لسانها ومقتضى ان
 التزام ذكر المعنى فيها التحصيل الغرض من وضعها وهو التوصل الى
 الوصف باسم الاجناس بخلاف الحرف فان ذكره فيها لنتيم الدلالة لا يحصل
 الغاية فهو محكم اخر اذ الحق في الموضوع ليس الا الاشارة المذكورة
 واما انه لنتيم الدلالة لتحصيل الغاية فهو محتمل في كل منهما فالحكم بان

يذكر

احدها نفسه للدلالة في الآخر للغاية مع المحال العكس صحيح ولا
 مرجح وحاصل القول ان ذلك المتعلق ليس بشرط الواضع في
 دلالة المحذوف على معناه بل ما حكم العقل بكونه شرطاً في حصول المعنى
 في نفسه ومعنى قوله ان المحذوف لا يستعمل بالمعنى هو ان المعنى المحذوف
 لتقصاؤه وكونه امر انشائي لا يستعمل بالمتنوع الذي لا يحصل معناه في
 الذهن الا بذكر متعلقه وكذا معنى قولهم حرف ما دخل معنى في غيره انه
 ما دخل معنى حاصل في غيره اي بغيره متعلقه لا باعياً في نفسه
 وليس من مذكر ان المحذوف غير متعلق في دلالة على معناه وانما المتعلق
 الدلالة بنفسه انما يلد على معناه بواسطة غيره وكذا المراد ذلك
 انهم كثر المجازات باسم واحد وانما المتعلق المتعلق بالدلالة على معناه
 بنفسه وتوقفه على القرينة فيقتضي عليه ايضاً انه لا يستعمل بالقرينة
 وانما يدل على معناه في غيره كالمحذوف واستقله له بالدلالة بالحقايق
 الى معناه الموضوع له لا يحدى بغيره اي بغيره اذا الكلام في المجاز
 في حيث لا يخفى فان مع اسمية بصدق عليه يعرف المجاز
 على المعنى المذكور فاما قلت علم استقله المعنى المحذوف في نفسه
 يستلزم عدم استقلاله في نفسه فيكون الدلالة على معناه متروكة
 ان استقله المحذوف في الدلالة يستلزم استقلاله معناه في نفسه
 علم الاستقلال في كل من علم علم الاستقلاله المعنى في نفسه لا
 يجد في دفع الاستعمال في استقلاله اللفظ في الدلالة على المعنى
 يقتضي تعقل المعنى الذي لو لم يكن مع امكان التعقل وانما المانع
 فلو كان متعلقاً بغيره في نفسه وتوقفه في نفسه على المتعلق
 كان انشائه الدلالة في انشائه الدلالة لا العوض الدال فان معناه

في معنى العرب

دلالة معناه

على ذكره

اللفظ

اللفظ في الدلالة ليس له كونه مقتضياً لها وخالف المقتضى عن
 المقتضى لما منع لا ينافي كونه تاماً لا يقتضيه استقلاله في نفسه لو كان استقلاله
 اللفظ في الدلالة مع كونه عليه تاماً لها لا استقلاله الدلالة في نفسه
 لا يستقلاله المعنى وليس كذلك فائدة التعيين مع التوقف على ذكر
 المتعلق تعرف مما سبق من جواب التعيين بالمشرك بالاولا ببيان
 صحة الجواب المذكور على القول بان المحذوف موضوع بالموضع العام
 لخصوصية النسبة الختان المشافه في ان على القول بانه موضوع
 للنسبة المطلقة على عايد بمسألة القدماء بكون المحذوف مستقلاً لا
 توقفه في وجوده فيحصل على ذكر المتعلق فلا يثبت له المحل
 على عدم استقلاله المعنى في نفسه الا اذا ادعى السجاف على
 هذا القول خصوص النسبة المحذوف وان كان الموضوع له هو النسبة
 المطلقة قياساً على النسبة في الضم والاشارة فاما على طريقة
 القدماء موضوع المعنى الكلية ومع ذلك لا يستعمل في الدلالة على المعنى
 فالجواب انهم لو كانت كل من تعنيها التي يستعملها غير متعلقة بها
 وبان مع المحل المذكور على هذا القول ايضاً وان كان بالحقايق الى
 المعنى المستعمل فيه ذلك ليدفع كذا الاحكام الموقوفة على توقف
 الاول فانه لا يظهر من اصحاب هذا القول ان المحذوف مستقلاً في
 النسبة المعينة المحذوفة في النسبة المطلقة بل ان القول بانها موضوع
 للنسبة المطلقة انما يستعمل فيها ايضاً لان الوضع لما استعمل في اللفظ
 اصله خلق المعهود من وضع الالفاظ وطريق الواضع وانما الترتيب
 ذكر في التمام في هذا الاشارة لمع التسمية في استعمالها في المعنى الكلية
 اولاً ليعرف ان يقاوم اولاً بذكره بغيره ولا يرد عليه بطلان

في القولين

في جميع الامور

الذي يعبر عن امتناع ارادة المتكلم في الحروف على تقدير
 وضعها في الحروف غير منقولة بغير قياسها على ذلك بغير قياسها
 ما يفرق بين المتكلم الى سفل في الحروف ويحكم بان بعضها
 حقيقة وبعضها من اجزاءها قالوا بالاشترار وكثيرا ما يقع
 بينهم النزاع في كون الحرف مشتركا وحقيقته ومجاورة في غير المتكلم
 الحقيق والمجازي وعلى تقدير ان يكون اللفظ مستعملا في التسمية
 دائما كانت اللفظة المستعملة في الحروف باسرها مشتركة في الحقيقة
 فلا يصح الحكم بالاشترار ولا يكون شيئا منها معنى حقيقيا وبسقط
 الحرف من ذلك المصداق ولا يصح ترجيح البعض كون اللفظ حقيقة
 فيكون كذا في كل من بل ولا ترجيح باعتبار كون فرد من المعنى
 الحقيقي دون غيره لان الجزئية احدى علائق المجاز وترجحها
 على غير من انواع العلائق غير معلوم بل اللفظ حقيقة ولا يتوهم
 الترجيح كون علائق الفردية للموضوع له بسبب لا تتركب من اجزاء
 غير فانها مركبة منها ومن غير ذلك اعما يتغير ذلك لو اعتبرها العلائق
 هذا لا باعتبار كون المعنى فردا من ذى العلائق وليس بله زعم للقطع
 بجواز اعتبارها سببا للمعنى الحقيقي ابتداء نعم يمكن ان يقال ان وضع
 النسب المطلقة ليس يعمل في جزئياتها وكذا اشتراكها في تلك الجزئيات
 وضعها لها وجوب العمل عليها عند الاطلاق فيكون النسب مشترك
 اليها كسببة المجاز الى الحقيقة فتأمل وامتناع ذلك لا يترتب
 بان ذكر المتعلق في الحروف مما اشترطه الواضع فردا له على معناه ولو
 كان معنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية لو لم يقع المراد منه ناظرها
 الالوان مع عدم استقلال الحرف في الحروف بآثارها القليلة ضاربا

بما ان هذا هو
 المقصود من

الجزئية

لا في

لا يقال استعمل الحرف في اللفظ بغيره مما يحل هذا السد بغيره واستعماله
 في حقيقة لاصح الاشراط القرينة في الحروف وحده لا في غيره
 القرينة مما لا يمكن ان يكون له في اللفظ المستعمل الذي يجب كونه باللفظ
 في الاشراط القرينة اسم اشراط القرينة في الحروف على ان اشراط القرينة
 امر من عالم اللفظ وهو الواضح من حيث اطلاق من دون غيره
 فالقرينة في اللفظ في خصوص الحرف لا في غيره وبغيره وبغيره
 تعريف الوضع ان اللفظ هو الموضوع بالوضع العام للمعنى العامة
 الجزئية كالمصطلح في اللفظ والوصول الى ذلك له طرائق في
 تلك اللفظ لا بالقرينة فلا يتحقق في الوضع بغير تعيين اللفظ للقرينة
 بغيره وليس بغيره بل المتكلم فيكون له في اللفظ في اللفظ
 وحده لا في غيره سابق حقيقة فان التعريف لغيره في اللفظ
 هو علم اللفظ بغيره كغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره
 حاصل في اللفظ في اللفظ فان اللفظ في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره
 لا يكون الحرف باللفظ بغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره
 على هذا الوجه لا يجوز في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره
 اللفظ الموضوع له هو التحقيق في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره
 لا يتبين على عدم استقلال المعنى بغيره ومعاني اللفظ المذكور
 مع اسمية مستقلة بغيره كاشرا اليه ويمكن ان يكون في اللفظ بغيره
 احد هاتين المراتب من الدلالة مما يجمع من التفصيلية والاجمالية
 واللفظية في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره
 حقيقة للقطع بان اللفظ بغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره
 احد افراد المتكلم في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره
 الافراد فافاد المتكلم في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره في اللفظ بغيره

الاشراط القرينة

المشترك

اللفظ

سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً أم مستقبلاً أم متصرفاً أم متصرفاً أم متصرفاً
معتبراً عام وخاصاً ولعام بهم الحقيقة والخاص بها حقيقة
شبه الحقيقة وأظهر هذا الإطلاق هو الخاص من نظر لا يبادر إليها
وشهرته كالمثل وغيره أطلق الوضع في حديثي حقيقة والخاص به
بشيء الكفاية بالاضطرار والسادس مع وهو صريح العربية الصادرة
من إرادة العام فيها أو من صحتها لا استلزام الوضع في كمالها
والخاص به كلف لا بالشرح في كماله وقد أطلق الوضع بما يخرج
كما صنع أي العاجب حيث عرف الحقيقة بالمال اللفظ المستعمل في
وضع أوله والخاص به اللفظ المستعمل في غيره وضع أوله فلهذا أراد بالوضع
الوضع الاستدلال الذي لا يرد عليه حقيقة وضعه عاماً وخاصاً به
الحق في الخاص فان وضع الحقيقة مخصوص في وضعه وكذا الاعيان
حسن والامر في ذلك هي وجوب انتهى الحكم لا بهذا العام فانه
ان نشر الاسم الوضع اجازته على السنة القوم النكرة في
استعمالهم فان ذلك مما يزيد الطالب بصيرة في المطالب فان
الوضع باعتبار الواسع والموضوع والموضوع له والوضع
أي المعنى الذي يتصوره الواسع حال الوضع ينقسم إلى
باعتبار الواسع فيقسم إلى الوضع اللغوي والوضع العام والخاص
وحتى يتحقق ذلك على بعض المسائل التي تسمى بالوضع باعتبار الواسع
فهو الوضع الشخصي والنوعي وذلك لان الواسع لا بد له
من تصور الموضوع حال الوضع لانه الوضع نسبة بينه وبين
الموضوع له والنسبة لا تقع الا بتفكيره فيها فالواضع إما
ان يتصور اللفظ مستخدماً بعينه كالاشياء ويزيد في وضعه ذلك
المعاني ليعاها اولها عام اللفظ معول على افرادها التي هي حقيقة

في هذا الموضع
بما لا يخفى
والله اعلم

٢٤

باب في معرفة الوجود

كتاب المنطق
كتاب المنطق
كتاب المنطق

وجوابه ان السجل في الوضع النوعي هو النوع المستخرج بالمادة كل
والفاعل لا مطلق النوع اي هيئة الفاعل مع قطع النظر عن بقية ما
من المواد وانما يوجد المحل الطبيعي في الخارج وذلك لان الفاعل
من ضارب مثلا بعد الذات المنصفة بالمادة المحصورة في الضرب وهو
مدلوله المطابق الذي وضع له اللفظ فان كانت الهيئة التي اضرب
المضرب بعد الضرب موضوعا للذات لا لشيء الا ان كانت المنصفة
المبدأ بعينه فلا يشك في سعادة المعنى المذكور من اللفظ بطر
الوضع وان لم يتحقق وضع في الهيئة المحصورة بل في الموضوع هو
الهيئة الكلية فلا عين استعادة المعنى منه لان الهيئة الكلية
له الوضع للذات المنصفة بعد الضرب بل وضعها
للا لشيء ذات ما يشبه المبدأ في الجملة ووجه الاستفاد من ضارب
هذا المعنى ومعنى الضرب المستفاد من المادة هو المعلق ليعضض ضارب
معان لمجمل من المعنيين المذكورين او للذات لشيء ذات ما يشبه المبدأ
المعقرون بها بخصوصه وعلى هذا كل اللفظ متصلا لكن لا من طريق
الوضع بل بواسطة معدمتين احدهما ان ضعفه فاعل هذا على
ذات يشبه المبدأ التي اصر المعقرون بها والثانية ان ذلك لا ينافي
المخصوص هو الضرب في العلم بان الضارب ذات يشبه الضرب هو
على العلم بهاتين المقدمتين وبدونهما لا يحصل العلم بذلك فلا يكون
المذكور مدلولاً مطابقاً لللفظ بل في لوازم المدلول اذا انتقل الى
لا يقتصر الوسط ولا يحتاج الى ان يكون العلم بالوضع وصفاً للمعنى
متفاداً من اللفظ فهو ما يشبه بدو نوع استكمال على ما يشهد به
وجوب القول بان السجل هو الهيئة المحصورة من حيث انما بها بالما

في الجملة

كتاب المنطق

كتاب المنطق
كتاب المنطق
كتاب المنطق

ان السجل هو الهيئة المحصورة من حيث انما بها بالما
نوع حقيقة كقولنا ان السجل هو الهيئة المحصورة من حيث انما بها بالما
الذات يشبه المبدأ في الجملة ووجه الاستفاد من ضارب
هذا المعنى ومعنى الضرب المستفاد من المادة هو المعلق ليعضض ضارب
معان لمجمل من المعنيين المذكورين او للذات لشيء ذات ما يشبه المبدأ
المعقرون بها بخصوصه وعلى هذا كل اللفظ متصلا لكن لا من طريق
الوضع بل بواسطة معدمتين احدهما ان ضعفه فاعل هذا على
ذات يشبه المبدأ التي اصر المعقرون بها والثانية ان ذلك لا ينافي
المخصوص هو الضرب في العلم بان الضارب ذات يشبه الضرب هو
على العلم بهاتين المقدمتين وبدونهما لا يحصل العلم بذلك فلا يكون
المذكور مدلولاً مطابقاً لللفظ بل في لوازم المدلول اذا انتقل الى
لا يقتصر الوسط ولا يحتاج الى ان يكون العلم بالوضع وصفاً للمعنى
متفاداً من اللفظ فهو ما يشبه بدو نوع استكمال على ما يشهد به
وجوب القول بان السجل هو الهيئة المحصورة من حيث انما بها بالما

كتاب المنطق
كتاب المنطق
كتاب المنطق

السبب

الشارع ابتداء من ذلك ولو لم يكن في ذلك الاستدلال على تقدير
 الوضع بالمعنيين ذوي الغلبة والاستصحاب او بعيد كما اذا توسط بين الو
 والاستصحاب الاستدلال فيقتضي التباد فان الغلبة في فهم اللفظ من
 الغلبة والاستصحاب لكن لما كان الاستصحاب سبباً وضع الشارع كما وضع
 سبباً بعيد في الاستفادة والفهم فان وضع الشارع هو السبب في
 اللفظ والمعنى الشرعي المقتضى لبادر على تقدير وقوعه لاجل ذلك
 ان يجعل استفادة المعنى من اللفظ مستند الى وضع الشارع وليس كذلك
 استند الفهم والاستفادة الى الوضع الشرعي ابتداء اذ مع حصول الاستصحاب
 الشارع المقتضى للتبادر فيحمل استناد الفهم والاستفادة كل مع انه لو
 الابداء فيها وضع الشارع لم يخصصها بالعلم بالماضي يكون
 الاستفادة بغير مبيد من وضع الشارع ومن خلا ما يقتضيه القول
 بالحقيقة الشرعية كما استلزم اليه في الوجه حمل السببية على السببية
 على فهم من السببية القريبة والبعيدة كما ذكرنا وما ذكره العلم الوجه
 تحلف العلم بحصول الوضع من استفادة المعنى من اللفظ الموضع ولا يفعل
 ثم ان الظاهر من العلم بالوضع في الشارع هو الذي هو مقدم بذلك
 بعض المتأخرين في معنى اللفظ وطول الشارع عليه ما يكون حقيقة
 في غير ذلك على اصطلاح العلماء او بما عتبت كونه صاعداً بالشرع استناداً
 قبل الله فكانت شارع ولا فاما الشارع بمعنى الاستدلال في وجهه
 وواصفه من الله تعالى قال الله تعالى وكذا جعلنا شرعة ومنها ما جاؤا
 عز وجل شرع لكم من الدين ما يسمع به فتوحاً وهدى وقد صرح اهل اللغة بآ
 شرع بمعنى سنن والشرع ما شرع الله لعباده من الدين والشرع في اللغة
 وقد شرع لهم شرعاً اي سنن ومعنى سنن الامر اي سنة كانه في القاموس

ذكر العلم

في اللغة

فان

فالشريعة بمعنى مابين الشرع لا معنى واحده قلت الشرع قولهم سنن
 الاخرى وصنعة وقرون وملة الشرع خلا ما فهم من اللفظ من ان
 ما يستعمل كلام اهل اللغة ايضاً كما استلزمه على ان الشارع لو كان بمعنى سنن
 للشرع لا يخلو على الاشارة الى الشرع ايضاً لكونه مبيد للشرع والذين
 قالوا على وجه الباطن ويتوجه الشرع بان الشارع على ما في ان ذلك
 يقتضي وجوب حمل الخطأ في البنية على الواجب ادناه على ان يكون مقتضى
 واما الاشارة الى قوله في الواجب ان كل القول يقتضي ان الفهم لان
 هو وحده لا يقتضي حمل الخطأ على ما هو مقتضى وضع الشرع على ان
 وجوب الحمل في خطأ البنية تابعه ومن المشرع لا يخلو في وجه ذلك
 يقتضي الاتيان على عدم الفرق بين الخطأ في البنية والخطأ في البنية
 حمل على المعنى الشرعية واللغوية فان القائلين بالحقيقة الشرعية يقتضون
 على الاول وان كان في الجملة لا يخلو في حاله وان قيل بان الواضع
 فانه حمل على المعنى الشرعية في جميع اماكن الخطأ في البنية وظاهر
 في كلامه في قوله لا يخلو في وجه ذلك في المشرع وقيل بان
 وضع الشرع اقتضى حمل المعنى اللغوي على حمل الخطأ في البنية على ما
 حمل على المعنى الشرعية في جميع اماكن الخطأ في البنية ولا يخلو في
 ان وضع الشرع لا يقتضي حمل الخطأ في البنية على الاستصحاب والشرع
 المشرع لا يقتضي حمل الخطأ في البنية على المعنى اللغوي خصوصاً في
 الوضع الشرعي في جميع اماكن الخطأ في البنية كقوله في الحقيقة الشرعية
 في اقسام العربية ان حقيقة حقيقة خصت بهذا الاسم لاختصاصها
 بوجه شرعي في اللغة لا يخلو في وجه ذلك في المعنى اللغوي معها اصلاً
 ان يقال ان تلك الالفاظ لا يمكن من كونها تعبر على قولها ان الشارع

الشرع

قوله

قوله

في اللغة

قوله

الا ان تحتل المنة لها لما كان متوجها الى الشيء والمشرقة وجعل على الحق
 الشرع الذي هو مصطلح فان لم تحتل الله لغة انما يتعين بتعين الحق ذلك
 الخطا فان لم تحتل اللغة فالمراد من المعنى اللغوي ان كان له الحق فالمراد منه
 وان كان له الشرع فالشرع ولو كانا طرأ على الخطا الله تعالى وصنع اللفظ بان
 المعنى لم يتعين له ذلك الا في المصنوع اللغوي على القول بالوضع للغة
 وفاد غير خفي فخطا الله مع كل قوم جاء على مقتضى اصطلاحهم حتى كان واحدا
 ولا يستعملان على مقتضى وضع مخصوصا مستقلا حقيقة بمعنى ذلك المعنى
 فلو انه لو كان الوضع وضع اللغة كما اللفظ حقيقة لغوية ولو لم يكن المعنى باللفظ
 فكذا لو كان وضع وضع الشرع كما حقيقة شرعية فالشرع المستعمل باللفظ
 لا يقال في ذلك اللغة في الزمان يقال في الوضع الشرعي وجعل على المعنى الشرعي
 موضوعا مستقلا ان الوضع في الحقيقة الشرعية ليس بمقتضى ما في الشرع
 ففعله عن ان يكون موضوعا لوضع فافكر في الحق الشرعية لفظ الوضع
 والعقل وغيرهما لا يرد في الحق اصلا ولو سلم في ما في الشرع فافكر في
 وضع الوضع فيكون في ذلك الموضوع المعنوية منها توقيفية ولا تغفل
 بتوقيف الله تعالى فيقتضي حوزا في مقتضى الشرع في غير ذلك الذي ظاهرا
 طرأ على اللفظ فان قيل ان مقتضى موافقة الحكم فخطا بالاصطلاح المحل
 في الشرع من الخطا بتعين اللغة في مقتضى الفادة ولا يستفاد من اللفظ في حصول
 صحيح الحكم سواء بني على اصطلاح المخاطب او لم يبن فافكر في مقتضى مع الا
 في اصل اللغة كونه مخاطبة الشرع مع الوجها مع التوافق كما في مخاطبة باب
 الا اصطلاحها المختلفة من لغة واحدة فله يجب الموافقة لا اصطلاح المخاطبين
 محل عليه انما يرد عارضا بعضهم محل على اختلافه فلا يطرأ الى اللفظ في الحكم ان
 يكون انما يرد عارضا اصطلاح الحكم فلهذا يمكن ان يكون في مقتضى خطا الله تعالى

انما يتعين

انما يتعين

منه

منه احصى بوضعه معلوم من غير غرض فان ما ذكره من عدم تعيين الحق على اصطلاح
 الخطا انما يتعين في الثاني واما خطا باللفظ فافكر في ذلك لا يتفاد الا
 الوجه المحل فيه وتساوي نسبة الجميع للغة ولا اصطلاحها وان لم تحتل
 اللغة بولائها وان شئت فاستخرج ذلك الشخص عارضا باللفظ مطلقا على الا
 غير حرف بلغة مخصوصة مخصوصة منها ولا يتعين اصطلاحها فانما لا يتعين
 في مثل هذا انما يتعين باللفظ مع كل لغة عارضا بلفظ اصطلاحهم
 في حق طلبة الشيء مع المشرقة بما تضمنه تلك اللفظ فافكر في مقتضى الوضع
 منه وعلم المخاطبين به مع اتفاق الشارع على جعلها بلفظ واحد باللفظ
 وانما خطا المحل عارضا مع قطع النظر عن ذلك فان مقتضى المعنى عارضا
 بتعين على القرينة والمعنى بها بتعين الوضع الشارع على القول بالحقيقة
 فافكر في مقتضى القرينة انما يتعين في اللغة لو كانت القرينة قرينة الحق
 بان يكون اللفظ مستقلا لاجلها في المعنى الشرعي عارضا مناسبتا للمعنى
 حتى يكون حوزا اما اذا كان المستقلا في الوضع الشارع لا للمعنى والقرينة
 لتعيين الوضع الذي يتجلى المستقلا فلا بد ان يكون في اللفظ اصلا اذ لم تحتل
 على هذا التقدير بقرينة الحق في ذلك الحكم اللفظ حقيقة شرعية وقوة
 ذلك انما اذا اختلفت القرينة والاصطلاح في لغة واحدة وجعل على
 معينا او كذا فلم يمكن ان يتغير في ذلك انما عارضا الوضع المختص به
 الصحيح لا مستقلا فهو ذلك الوضع بقرينة او كذا في مقتضى نظرنا الى اللغة بقرينة
 مع من تلك المعاني يكون المعنى المستقلا بقرينة والعلاقة بين المستقل
 والموضوع الاول في صحة الاعتبار بين كون اللفظ على الا حقيقة بلفظ
 سواء كان وضعه للغة بلفظ اصطلاح الحكم او غيره كذا في الصحيح لا مستقلا بقرينة
 وبما حصل على جميع التوافق انما لم يرد في وضع الحكم في البعض من فاد

الاصطلاح

انما يتعين

انما يتعين

مطلقا

من جازي من تلك العا من جهة الوضع لتحقيق في جميع من لا بد من التبيين
 من دليل يوقفي ذلك والمتم على غير ذلك على قرينة المصباح على ما ينبغي
 الوضع الذي يقر عليه الا انما هو على اللفظ المعنى باللفظ الثاني لا هو
 المناسبة والعلامة كما اللفظ المجاز او كما اللفظ في قرينة التفسير ولا يخفى
 ذلك لان المذاهب في التفسير ياتي الحقيقة والمجاز على الحقيقة والاعتناء والمجاز
 المصحح في الاعتبار الاول وضع اللفظ المعنى والثاني ما سببه للمعنى
 الوضع له كما اللفظ حقيقة على الاول والمجاز على الثاني لتحقيق المعاني
 الاعتناء به وان احدا المعنى بالذات وتحقيق اللفظ في قوله بنيت
 حقيقة التفسير على ان يكون الوضع يتبين اللفظ بانه المعنى وحقيقته
 حقيقة على ما هو لفظ اللفظ الوضع او بالعلية والاشبه بالمتن
 التبيين والتخصيص يكون الوضع في بعضه بالتبيين وفي بعضه
 بالعلية والاشبه على اللفظ الوضع احدا لا تامة احدا انما
 هو الذي وضع تلك الالفاظ في هذه الدلالة وعينها بالاشبه بين ذلك
 لتبين بطريق الوحي والالهام فاستعملها التبع وكذا المشرع في الوضع
 وهذا اوفق بالاعتناء بنسبة الوضع الى الشارع لما عرفت ان الشارع حقيقة
 معنى وضع الشارع وجعله ووضع الشارع وجعله هو الذي الثاني
 ان الواضع لها هو النبي وهذا هو اللفظ من الاصول على ما سببه تتبع
 كلامهم وفيما عرفت اللفظ من وجهين احدهما ما اشترى الدين من
 المتأخر من الشارع جاعل الشارع لا ان يدعى ان الشارع لم يشرع
 او حقيقة مع فقه فطلق النبي المخصوص بشرعية ولم يثبت والثاني انه يجب
 هذا ان يقر بتمام وضع النبي لما عرفت من ذلك الالفاظ في الكلام على ذلك
 فيدعى يتبين حمله على المقام الشرعي ايضا وهذا ممكن لما عرفت من وجوب

حقيقة اللفظ في اللفظ
 اما باللفظ

الوضع
 في اللفظ

الوقوف

الوقوف غير الموقوف في الكلام لان الظاهر هو فيما عرفت وما لم يرتض
 فهو ما عرفت ان يكون عنوان آخر يتبين به الحقيقة او من حيث جازي بل هو
 على التوقيف على ما يتبين به كالمعنى والشرط في التوقيف في جهة الكلام
 على ان لو سلمنا عدم ظهورنا في الوضع والشرط في التوقيف في جهة الكلام
 احتمل في المقام والتأخر اذ لا فرق من عدم ظهور المقدم والمقتضى ذلك
 التوقيف في العمل على الشرع وفي القطع به كما يقتضيه كمال الفقه ان
 الواضع فيما عرفت تلك الالفاظ في الكلام هو الله تعالى وفي ذلك التوقيف
 على ان الشارع يتبع جاعل الشارع واصف في حمله فانه هذا المعنى
 لتبين التوقيف الذي بعض الحكم كالمراية في اعداد الصلوة المكتوبة وجعل
 في الصلوة والصلوة ضعف الفرض وطاعة الجاهل والشرع في التفسير على ما عرفت
 ذلك في الحكم المفوض اليه وهذا التوقيف غير التوقيف الذي يقول به الفقهاء
 الذين هم في جهة اللفظ الباطل والمجاز في الفاسد فانهم ذهبوا الى ان
 خلقوا على ما عرفت في العلم هو الذي لا يشا وما فيها او انه فرض الله في
 وفي التوقيف انه فرض العتبة الفعل على وجه الاستقلال وبطلان التوقيف
 من غير شرع الدين والمذهب وما عرفت في بطلان التوقيف ودم المفوض
 والبرهان منهم فهو باطل لان ذلك ما التوقيف المعنى الذي هو ما عرفت
 فالاجابة الدالة على ثبوت شرط اللفظ الباطل في الشرع في جهة
 الجليل ابو جعفر محمد بن الحسن الفقيه وابو جعفر محمد بن يعقوب الكوفي الذي
 بايا عضا معهما العرفين بالبصا والكتاب في قوله في كثير من الرعايا المعترضة
 في قوله في كعبه في قوله في جعفر بن محمد بن يعقوب انه سمعها يقول ان
 في قوله في كعبه في قوله في جعفر بن محمد بن يعقوب انه سمعها يقول ان
 في قوله في كعبه في قوله في جعفر بن محمد بن يعقوب انه سمعها يقول ان

الوقوف
 في اللفظ
 في اللفظ

في اللفظ

يقول لبعض اصحابنا فيس المصراع ان الله عز وجل ادب نبينا فاحسن ادب
فلما ان اكمل الادب قال انك لعل لخلق عظيم ثم فرض الامم والمدن وال
السيوف عبادته وجعل ما اناك السراويل فخذوه وما تاكلونه فانها لو
الربوبية كالمسدة اموقا صوبين بروج القدس كل نزل ولا يخطئ شي في
به اخلق فتادب بآداب الله نعم ثم ان الله عز وجل فرض الصلوة ليعتد
ركعتين عشر كعفا فاضار رسول الله ص لا الركعتين ركعتين ولا المغرب
ركعة وصلا على ربة الفريضة ولا يجوز تركها الا في سفر او في الركعة في
المغرب تركها فاقامة في السفر والحضر فاجا الله له ذلك فضا الفريضة سبع
ركعة ثم سن رسول الله ص الموافق اربعاء وثلاثين ركعة مثل الفريضة فاحل
الله عز وجل في ذلك الفريضة والمغفرة احد وكفى في ركعة منها ركعتان
بعد العمة جالسا بعد ركعة من ركعة الوتر وفرض الله في السنة صوم شهر
ومن رتب الله صوم شعبان وصوم ثلثة ايام من كل شهر من الفريضة
فاجا الله ص له ذلك وحرم الحج بغيرها وحرم رسول الله ص المسلمين
من كل شرا فاجا الله ص له ذلك وعارف رسول الله ص اشياء لم يدعها
في حرام ائمة في غيرها في عافة وكراهة ثم رخص في الاخذ بخصه
واجبا على العباد كونه ما يخذون به فيهم بغيره وعراية ولم يخصصهم
الله في ما هم عنه في حرام ولا في ما هم امر فرض لازم فليس للمكر
الاشربة بها ثم عنها في حرام ولم يخصص في الاخذ ولم يخصص رسول الله
لاخذ الركعتين اللتين منهما الا ما فرض الله عز وجل في الزهيم فلا
واجبا لم يخصص رسول الله ص لاحد في شيء من ذلك الا في واحد
يرخص له بغير خص رسول الله فوافوا امر رسول الله ص امر الله عز وجل
ونبه في الله عز وجل وجعل العباد التسليم له كالسليم لله بشارك

تفسير

ومؤيد

ومؤيد ابن عباس رضي الله عنهما قال الله تعالى ادب نبينا فاحسن ادب
ما اراد قال انك لعل لخلق عظيم نفوس الله فيه فقال وما اناك لعل
لخذوه وما نهكم عنه فانتهوا وان الله عز وجل فرض الفريضة والصلوة
شيئا وانزل الله اطوع الناس فاجا الله عز وجل له ذلك وذلك في
الله عز وجل هذا عطا فاما من اوامره بغير حجة وراية نزل
عن النبي جعفر ع قال وضع رسول الله ص ذرية العين ودية النفس
النفس وكل من كفر فقال له رجل وضع من غير ان يكون حجة في حق الله عز وجل
من بطيخ السرو ومن يعصيه والمفاد منه هذه الاخبار وغيرها ان الله
بشارك وضع انما فرض احكام الشريعة الى نبينا بعد ان اجاباه بالهنا
للاجماع ما فيه صلاح العباد في امور المعاش والمعاد وكلمه واصطفا
بالعصمة المانعة عن الخط والتزلزل في الدين والعلامة بان كل ما يصطفيه
وبه يوحى الله عز وجل ولذا لا ياكل بحرامه وعصية الاحكام التي فيها
فتك الاحكام من حيث انها لم يسبق فيها من الله تعالى وحج في خطاب
اجابوا مع ذلك فقد حكم بالانبياء ووعدهم بما في احكام النبي ص وموضوعها
ومر حينا فما صدر عن اشياء مفيدة اليها من فعل الله مع تعاقب
ولا مضى فلي حكم الله عز وجل طهرت على انبياءه وهذا معنى قوله تعالى
من بطيخ السرو ففعل طاع الله وكذا قوله تعالى ما اناك السرو فخذوه
وما نهكم عنه فانتهوا كما نطق به الاحبة الواردة في هذا الباب والتفويض
المعنى وانزل الله النفل وليحكم باسما على العقل الا ان القول به من
وحجوه احد بانها لفظ قوله تعالى ان هؤلاء حواريي وحواري
وحجوه من ما يكون في الزمان من لقاء ان اتبع الاحاديث الى قوله تعالى
من قال قلها كنت بلعا من السرو وما روي ما يفعل في ذلك ان

باب الاحكام

لصحة اطلاق الشارع على الله وعلى سواه حقيقة هذا التعريف والاعتناء
 بصحة اطلاق الشارع على الموضع في الشارع ما هو الموضع في الشارع والاي
 ولو لم يباينهم الجاهل لكن يعيد هذا على الاحتمال وهو ان الموضع في
 الحقيقة الشرعية بالنعيم والتخصيص وعلى الثاني وهو ان الموضع في
 والاشتهار فان ان يعبر فيه والاشتهار في الشارع في حق الغلبة والاشتهار
 باستعماله او على الثاني فما ان يعبر فيه كونه او ليس استعمال اللفظ
 المعنى الشرعي ولا يعبر فيه بل يكفي تحقق الاستعمال منه في الجملة
 مع حصول الغلبة في زمانه او زمانه ووجه خطابه فيقول الاول
 بعد القول بان الموضع هو الله نعم في الجميع لان كل شيء في تلك اللفاظ
 لم يرد في الكتاب اصلا فضلا عن الغلبة والاشتهار وما ورد فيه من
 من اكثر مما يحصل به ذلك في اغلب بل الطعن بهذا التعريف يعارض التعريف
 بان الموضع هو النبي في جميع نظائر التحقيق الغلبة باستعماله منفردا
 وانما يعبر فيه الاستعمال الواقعة في الكتاب الغلبة وان الموضع في بعض
 ما ورد في الكتاب الصلوة والركعة مما ذكره في الحديث هو الله تعالى في اعداد ذلك
 هو النبي في جميع نظائر الموضع في الموضع في الكتاب بل النبي
 ورد فيه هو الله تعالى في جميع ان الموضع يحقق باستعمالها معا
 ورد في اللفظ في الموضع في حق الغلبة قطعا ما لم يكن سبقا
 بحصوله ويكون الاستعمال الواقع بعد ذلك في النبي استعمالا بعد الغلبة فلا
 يكون له دخل في تحقيقها وعلى الثاني فان لفظ تعين القول بالتفصيل المقتضى
 وهو ان الموضع في الموضع في الكتاب هو الله تعالى وفيما عدا ذلك في النبي
 الثالث الموضع هو النبي في الموضع في كلام الله نعم قطعا وما ورد فيه
 جازية وضعه في الله تعالى والاشتهار في تحقيق الاستعمال الذي هو مناط الموضع

الحقيقة
 الموضع
 الغلبة
 الشرعية

استعمال الشارع

على

على هذا التعريف منها فلا يخفى الموضع باحدها ولا يذهب عليك ان الظاهر
 على ان الموضع في الحقيقة الشرعية بالاشتهار والغلبة هو الاحتمال الثاني
 اعتبارا بالمستحق الاول في تعين النسبة وانما كيف لصدقها في الموضع
 ولو لم يباينهم الجاهل ولو لم يباينهم الجاهل ولو لم يباينهم الجاهل
 فان الظاهر الغلبة والاشتهار في الحقيقة الشرعية باستعمال الشارع
 جميعا باستعمال الشارع وحده وانما الموضع لا الشارع مع ان التعريف
 مدخلية في حصوله لانه الاصل في الاستعمال السبيل للتعريف الغلبة
 والاشتهار واستعمال اللفظ في استعمال الشارع ومما يثبت عليه كانه
 استعماله في الموضع في الموضع على القول بالاشتهار وهو التفصيل في
 على ما ذكرناه في الموضع الثاني وقد ظهر مما ذكرنا حال الموضع في الاحتمال
 الثالث وهو ان الموضع في بعض اللفاظ بالنعيم وفي البعض الآخر
 فان ما بالنعيم يتفق فيه على الاول من الاحتمال والاشتهار في الموضع
 ما في الثاني لا يخفى وان الحقيقة الشرعية في الموضع في الموضع وخرج من
 تعين الموضع هو الله تعالى في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 يعبر فيه في كل موضع في الموضع حقيقة شرعية وانما يعبر فيه في الموضع
 اسم الذات والصفات ليس كذلك اذا لفظ ان الحقيقة الشرعية يعبر فيها كونه
 بحسب ربط الشارع ويعبر فيه بحكم الشرع وكانهم القول في الحقيقة الشرعية
 في نسبة الموضع في الشارع فان الظاهر ان الموضع في الموضع في الموضع
 ذلك من غير ان الحقيقة الشرعية لا يعبر فيها كونه اللفظ متقولا في الموضع
 على ما قلناه في الموضع في الموضع ان كل لفظ وضعه الشارع له في الموضع
 بالشرع في حقيقة شرعية سواء عرف اللفظ معنى في اللغة ام لا وذلك ان
 للمعنى بطريق النقل والادخال في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع
 بين المعاني الشرعية واللفظية في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع

فيها

الحقيقة الشرعية

الفل انما اعتبارا للمناسبة لا محققها كذا الظاهر الحقيقة الشرعية قبل المنقولات
 فان لم يوجد فيها معنى الشارع لفظا محتملا للعرف لم يمتنع في اللغة بل جميع
 الشريعة ما ثبت له معاصره موقفة كما يظهر بالبيع وقصبة ان المعاني
 الشرعية لتلك الالفاظ باسرها في اساس المعاني الاصلية فاللفظ اعين المناسبة
 كما لا يفتقر المحقق ويحتاج الى اعتبار في كل موضع بالاشياء والاعمال
 كالاشياء في قوله تعالى وما كان منكم من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا
 حكما من احكامنا فمن المعزلة انهم قالوا بانها انما هي مع قولهم الحقيقة الشرعية
 فالوعد حقيقة الشرعية لا خصوص من الحقيقة الشرعية فانها اسم للمعنى خاص فيها
 وهو ما لا يعلم من اللفظ او معناه او كما هو اذن العلم لا يخرج منها
 الذي قد علم في اللغة لفظا ومعناه لا يطلق عليه اسم حقيقة الدينية والظاهر
 الحق العبد في شرح الحق والعلامة الفتن في شرح الشرع ان الحقيقة
 الدينية باقسامها الثلاثة في الموضوعات المتبادلة دون المنقولات وقيل بل في كل
 على الاول والثالث والظاهر الثاني في جعل الامر بها مع ذلك الحق الشرعي
 والفاصل لا يغني عن غيرها وكذا فانظر ان الحق في الامور الشرعية
 خاصة دون الاخرى كما مع بعض احد منهم وكذا في هذا المقام مع
 ذكرنا انما انما لا يفتقر الحقيقة الشرعية كونه انشعرا عن اللغة او هو
 بعد الحقيقة الدينية من الحقيقة الشرعية ولا يعرف اهل اللفظ ان
 الدينية فيكون وتمام الحقيقة الشرعية كالحرف العلم قسم وهو المعاني
 المنقولة المعنى اللغوي لا يتصور في ذلك فلا يكون معبرا عن الحقيقة الشرعية
 وهذا لا ينافي بصرهم بالاختصاص في العلم الثاني اذا التفت بالحق اليه
 واحكم بالعموم بالنظر لاصل المعنى فلهذا قد قسمهم انهم حكموا بالاعتناء بهم
 منهم وانما الله كما لمؤمن ولكي لا يمتنع في اللغة والكفر من قبل حقيقة الدينية
 بخلافها الافعال كالصلوة والزكاة والمصلي والمركب قالوا ولا بد من اسمها

حقيقة المعنى القديم
 في اللغة
 في اللغة
 في اللغة

حقيقة الدينية

حقيقة الشرعية

حقيقة الشرعية

الذوات

الذوات ما هو من اصول الدين وما يتعلق بالعلمية من اسمها انما هو من اصول
 او ما يتعلق بالجوارح وانما هي من اصول الدعوة وبطلانها القطع بان
 والشرع وغيرهما من اصول الدين وما يتعلق بالعلمية من اسمها انما هو من اصول
 غيرهما من اصول الدين وانما هي من اصول الدعوة وبطلانها القطع بان
 دون اسمها الا فاعلم محقق الحقيقة الدينية صلة شران نسبة العقل
 بالحقيقة الدينية الى المعزلة خاصة مع تفرعهم بانها قسم من الحقيقة
 انما يتفرع عنها دعوى المشي بالحقيقة الشرعية لا وجه الى وجه جزئية
 هو ان الحقيقة الشرعية ثابتة في العلم وهو الحق فان اللفظ كما هو في
 الشارع في الحقيقة الشرعية يرجع الى الالفاظ والاسماء العلمية ومع ذلك
 بالحقيقة الشرعية فان الحقيقة الدينية والمصلي والمركب في الحقيقة الدينية
 الحقيقة الشرعية فلهذا يكون الشارع في الحقيقة الدينية نزلها آخر غير انما
 في الحقيقة الشرعية ان الناحية الشرعية باسم مفهوم خاص
 لم يكن اهل اللغة يعرفونها بل جميع الشرع وانهم اعادوا ما بين
 الشارع وح فاحد قسم الحقيقة الشرعية وهو ما يعرف اهل اللغة
 لفظا ومعناه قسم تقدير محتمل عند العقل ولا يتحقق له في الخارج فالذات
 ذلك اختصار قسمها الآخر اعني الحقيقة الدينية بحسب الحق في القسمين
 اقسامها كما اعترفوا به اختصارا بحسب الحق والوجود ايضا والحقيقة
 حقيقة دينية كان الحقيقة الدينية حقيقة شرعية واثبات احد الحقيقتين
 فيها اثبات الحقيقة الاخرى ونفيها لا يحاد المقتضى المحقق والحقيقة
 وانما اختلاف المعنى والادوات الممكنة المعزلة فان ذلك لا ينافي مع
 الملازمة بينهما باعتبار الوجود كما هو الظاهر فلا يتصور في الحقيقة الدينية
 خلافا للاحاد في الحقيقة الشرعية وانما ان يرجع قوله بما ذكر الى الالفاظ
 الجارية في اللغة على حقيقة الحقيقة وكيفية الحق سقطت بذلك

حلا

حقيقة الشرعية
 حقيقة الشرعية

النزاع لئلا يثبت حقيقة الشرعية ونفيها وكذا في الحق فثبت الا ذلك
 حيثما قلنا على وجه النزاع على ما وافق المذاهب ثم لم يذكر في الاحكام المحصور
 سوى مذهبي كونهما شرعية ونسبة الى المعصية ونسبة الى العاقبة والحق
 انه لا ثالث لخلاف من قولنا **كان موضع** اهل اللغة ط العيان ان واضع
 اللغة هو البشر وبعدها الاقوال في المعنى في يد اليه ابو باسم الجبالي وحيثما
 وجماعة من المتكلمين قالوا في وضع اللغة **صطلح** البشر اياه واحد واجبا
 فواظوا على وضع الالفاظ لمعانيها ثم حصل التعريف بالاشارة والقرائن
 مع التكرار كما في الالفاظ **يعلمون** اللغة بترديد الالفاظ مرة بعد مرة
 وتارة الاشارة وغير ذلك **واضع** بها الله ووضعه سبحانه
 التوقيف اما بوجهي او بخلق اصوات وحر فسمعها واحدا في البشر
 جامعة او خلق علم فيهم بوضع اياها والمزيد بها لا شرعي ويشايهو
 والظاهر من وجهي اللغة هو قولنا **بالفصل** و **بما** الواضع لبعضها
 بوالله نعم والبعض الآخر هو البشر وان كل لغة في قوم توقيفية واصطلاحية
 واختلاف المفصولات في الاستا اواسموا لا سفل في القدر المسمى
 المحتج اليه في التعريف بوقفي **بالباء** اصطلاحية و **والاخر** بالانعكاس
 بالابتداء اللقب بالاصطلاح والباء بالتوقيف وقيل بالتوقيف في ذلك
 لا يمكن الجمع غلظة وانقاء ما بوجه العلم ببعضها معينا وفيه الى القاب
 اليونانية والقيل في غرافة المحصور الى الحقيقة وفي النهاية الى الجموع
 وقال ابن الجبالي الصحيح التوقيف ان كان النزاع في القطع والالفاظ فيقول
 الاشعرى واليه مال العلة ط انهم في النهاية وانما المتاحش مشايخي
 القاء وهذا **الفصل** هو الوجه فيها دعوى ظهور التعريف في لسانه
 لتساع الاول عرضا فالأ بعد هذا القول لا مثل هذا الاضمار
 المستعمل في نواحي الحكم ولطائف البيع في ذوق قوم في اللسان طواها

حقيقة

اللفظ في اللغة

اللفظ

استدلال على حقيقة

الذي فيها

الاية في قوله سبحانه وعلم آدم الاسماء كلها فان المادحة الاسماء اما حصو
 الالفاظ او اقتصاص على طهر اللفظ فان الاسم في العربية اللفظ واللفظ
 الموضوع للغة او ما يعبر عنها من انواع المذكرات من المعنوية والحواس
 نظرا الى اللغة وحدها ليس على ما يصحح بتفضيل آدم على الملائكة
 بتفضيله وقبلا له وعلى القدر من فضل اللغة عند ربه ومنها وسئل
 ما استمر من الله نعم انزل على آدم حروف الحيم في احد عشر مائة صحيفة
 وعجا ولا كان انزل الى الدنيا وفيه اللغة وان الله علم جميع تلك
 اللغة وقتئذ **وقد** ذكر القائل في حروف الله في وقت انزل على آدم حروف الحيم
 بنحو من لم ير من قبل فانه كتاب من كتاب الله انزل على آدم حروف الحيم
 قلت ان كتاب الحروف لا يثبت وقد بالان في تفسير القائل العكس في حروف
 ابن العربي ويصحح الذي علم آدم حروف الحيم وفيه لغة الله واما
 ومثاقيل الله وفي حروف الحيم لغة الله فان آدم ففوق ذلك انزل الله
 خلقا بالعبودية واسجدوا له وعلما كما كل شيء **وعلى** حروف الحيم
 على يد ربه فانه علم الله كل شيء في القصص والقصص **واستمر**
 من ان اللغة العربية انما حدثت في زمان اسمعيل وان العرب من ولده
 فهو من المشرك الذي لا اصل له اذ الحيرة والعاقبة وجرهم وقومهم
 وعما وكلهم من العرب وقيل اسمعيل عدو سوطا له وقدره في الآ
 ان اول من تكلم بالعربية آدم ثم آل ادمان وهم طائفة من العرب
 من آل اسمعيل **فان** قيل لو كان آدم عالما بالالفاظ كلها كاقامه في السبب
 ضربة فيها قلنا **الوجه** في ذلك انه علم كل واحد من ولده لغة واحدة
 ثم بقيت تلك اللغة بآبائه اوله علم الله اللغة المختلفة فكانوا يتكلمون بها
 فلما قصرت لغتهم في نواحي الارض من وطهر كل منهم بلغة اختارها من بين

ان سئل عن اللغة

فكانوا يصح

اللفظ

اللفظ اذ لا يمكن بلغة واحدة اسهل من الكلام بلغة مختلفة فغلبت على
 الاول ذلك للغة حتى اذا انقضت القرن الاول منهم فموسا سائر اللغات ايضا
 كل من يترجم باللسان الغالب على سائر هذه اللغات على احسن اللغات
 على القول بالثبوت فيقرب منها فلو لم يجر عمل من ايدى خلق الله والاول
 واجلها في استنساخ والرائع فان المراجعة الالسن للغة الصادر عنها
 بحاجتها الى ام السبب في اعادة المسبب في احسنها في تعبير حيل اللسان الذي
 يعبر عن خارجة مخصوصة في اورد الالسن فلا اختلاف في غير من
 الاعضاء السند والبلغ وبلغ الصنع فيها كل اكثر من ذكره في الالسن
 ومنه فلو علم الالسن ما لم يعلم فالالسن كل ما يعلم الالسن في الهدى
 والبيان فهو علم الله عز وجل الالسن علم اضافة اليه كل في زيادة العلو
 احاصلة صغار الالسن او في الالسن اصول العلوم والصناعات وما يحيا
 اليه النوع في اصطلاح اللغات والمعارف في علمها في لغة شائعة
 وتبين ان اللغات داخلية في التعلم لوجود المفاهيم وبالعوم مع تعدد
 المانع واستتارها بعد تعلم ان يحيا الالسن اسماء سميها انهم في الالسن
 ما نزل الله بها من سلطان وقولهم ما فطنا في الكتاب من شيء وقولهم
 تبينا لكل شيء في اللغة لكونها اصطلاحية لزم اللسان واللسان في
 الاصطلاح لا يتم الا بمعرفة كل من المصطلحين فصلا لهما ولا يكون
 باللفظ والكتابة الموقوفين على الاصطلاح فان اعتد بالادب والالسن
 فاللسان وان انتفاء التوقيف يستلزم انما تطبق التعبير على الشرائع بغير
 لغاتها مع عدم الاشتباه وبطلان التال في ضروري والكل كما ترى ولذا
 على المتأخر ان انتفاء القطع قبالا احتمالا فيما ذكره من الاستدلال اما الالسن
 الاول فله من ان يترجم من التعليم فيها اعلام الوضع الفهم من خلق

لهم

على التوقيف

القطر

والفقد

والا فترجع الى الوضع ولا لهم بان يضع من الالسن بعضها او المستحسن او
 الصفات والعلل كما مثل الحيل للكبيرة الحيل المحل والبقر للحرث الاخر
 واما الثانية فله من ان لا ارادة الا فترجى الالسن واحسنه النطق
 واستخدمه في ذلك لا يحد من منطق من مستويين في الكيفية ويؤيد
 الالسن المتبوية واما الثالثة فلعلها ان يكون الالسن مما لم يعلم ما علم
 بالقلم او عند اللغة ومن التعليم عطاء القوة العاقلة وخلق سائر
 القوى والاعمال الى الالسن ونصبت كل مثل ومع قبال الاحتمال في
 الالسن كلها فالقطع منقبة بالضرورة واما الظهور فلا ان لها باسرها
 على حدة الظاهر للفظ او القرينة كما لا يخفى احتج ابو ياشم بقوله تعالى
 ارسلنا من رواد الالسن انما فيهم من رواد الالسن على الالسن
 بالتوقيف ولا يتصور الالسن سيقا لاسم على اللغة في الالسن
 والكتاب في توقيف التوقيف على الالسن لجزءه من الالسن في الالسن
 او العلم الغوري كما علم او البوي الى غير ذلك فان النبي اعلم الالسن
 والالسن في الالسن القوم ما لعلهم في الالسن في الالسن
 لا الالسن او علم تعقلا لاسم الالسن مع وجودهم كما يتصور في
 غير ما يتعلموا من الالسن او كما لم يرسل اليهم احج الواسع بالالسن
 للعلم المحتاج اليه الاصطلاح بالتوقيف لزم الدور بالتوقيف الاصطلاح
 على سبب معرفة ذلك القدر والموضوع انه يعرف بالاصطلاح فيلزم توقيف
 سبق الاصطلاح الموقف على معرفته ومعلوم الدور والحواس في توقيفها
 للاصطلاح لجزء الالسن في الالسن في الالسن في الالسن في الالسن
 القدر المزمور في اصطلاح دور الالسن في الالسن في الالسن في الالسن
 لزم توقيف على قباله على وجه آخر ونقل الكلام اليه ان الالسن في الالسن

ان قيل على ان اللغة

احتج على التوقيف

احتج على اصطلاح

منع التوقف على الوحي لا كما التوقف استواء وفي بعض الوسائل يطعن على
 حصره بما لا يستفاد من العلم اليقيني والاصل في هذا القول
 قولنا باسمه والاشعري يدل على ما في هذا المسئلة على القدر الذي
 دليل اليقينية والاشعري بعينه ولذا لم يتعرض للكسالة على ذلك
 بل اقره على ذكره لما احتضروا به الاستدلال في حق القولين في الحقيقة
 مجموع احكامهم انما هي في اسم والاشعري مع ما ذكرناه الاحكام فما
 فلا يجرى ما ذكرناه في الاحكام فامرنا في اعادة اعمام الملاحية ان المقصود
 هو التخصيص وما ذكرناه الدليل انما يدل على احكامهم انما هي في العلم اليقيني
 وما يظهر من بعضهم من جعل الاسرار في حق القطع بحكم القدر الذي
 في الحقيقة ويحتمل على النهاية وعلى ما ذكرناه مجموع حجة التوقف
 ما ذكرناه دليله حقيقة التوقف انما هو مجموع مع ضعف حجج الاقوال
 كلها وبطلانها انما هو القطع فان ادلة الاقوال قاصرة واقاديرها وما
 انما يدل على بطلانها في وقت من وقت ادلة التوقف وينبغي ان يعلم ان
 النزاع هو الحقيقة الغوية الاصلية لا مطلق الحقيقة فان الواضع واللا
 الصواب والحقائق الغوية العاقلية خاصة منقولة كانت او لم تكن هو
 البشر بالضرورة فلا يمكن التحل فيه واللائم من ذلك تخصيص الغوي في قوله
 وعلم آدم الاسماء كلها بالحقائق الغوية حقيقة التوقف انما هو
 تعلم الاسماء لا يستلزم جميع معانيها بل يصدق بتعليم البعض حقيقة التوقف
 ان المسئلة من المسائل العلمية التي لا يرتب عليها شيء من الفروع والمطالب
 العلمية حقيقة التوقف انما هو العلم بالحقائق الغوية مع هذا الشرط في خطا
 الله تعالى وغيره فليس ان الواضع هو الله تعالى او البشر ومع بعض
 من العقول ان العلم بتعيين واصطفا لا يحتمل انما هو العلم بالحقائق الغوية

الغوية

بما ذكرناه
 حقيقة التوقف
 حقيقة التوقف

تعليم

الغوية من علم ما ذهب اليه المحققين من ان لا يكون اللفظ على الغاية
 الوضعية حقيقة التوقف انما هو العلم بالحقائق الغوية والاصل في هذا
 دلالة اللفظ على المعنى طبيعي على ذلك اللفظ من حيث هو في الوضع
 منقوع عن اي معنى الغوي ويجمع من ذلك المعنى والاشعري على ان
 هذا القول وبطلان ما يعلم بالعلم لما يرى من خلة اللفظ باحدة الاصناف
 كما ان الدلالة ذاتية لا تمنع اختلافها باحدة الاصناف في الاصطفا والاشعري
 ولا يمتد الى كل واحد الى كل لغة وضع وهو معلق بالخطا فانه لو كان دالة
 اللفظ على طبيعة كذا لكان له على وجه اللفظ لوجه في كل واحد
 كل لفظ لا يمنع انفسا كالملازمة الدليل ان كل واحد منهم من اللفظان
 لفظا واسما وانما يعلم قطعا ان المقول لا اللفظ وغيره من اللفظ
 تحت في الوضع لو كان دالة قبل حد منه على ما فهم من علمها بعد
 كما يجب تدليل عليه وانما يجد من كمال اللفظ ان كان دالة قبل حد
 وضعه انما على حلا دلالة له بعد حد منه وليس في كمال الحدود الوضع
 الا حصره في هذا انما هو العلم بالحقائق الغوية اذ لو كانت ذاتية لاستوى
 في جميع الاحوال واستلزامها بانها لو كانت ذاتية لاستوى جعل اللفظ
 بواسطة الغوية بحيث يدلل على المعنى المجازي بغز الحقيق لان ما بالذات
 لا يربطه ولا يغير ولا يمنع ومنه مشترك بين المتسافين اذ ان
 الواحد لا يتساوى بالذات المتسافين ولا يمتد لوضعها فاما ان
 عليها او على حد فليكن الاحتمال في العلم بالحقائق الغوية او
 ولان الوضع هو العلم بالحقائق الغوية لا يتساوى بالمتسافين او
 خلة الغز والاشعري باطل للقطع بحال الوضع المتسافين بل
 وقوعه في العلم بالحقائق الغوية والحقائق الغوية والاشعري والاشعري

قولنا ان اللفظ
 على الغاية

غيره لا وضع

اللفظ على الغاية
 قولنا ان اللفظ

بطلان

للفظ والشر لا يخرج ذلك ما يعلم من تتبع اللفظ وفيه جميع نظائر اللفظ
 بالمناصفة بان لا يوافق اللفظ بالنسبة الى المعنى امتنع الاختصاص
 والامتناع المرجح والارجح من غير مرجح ويخرج واجبة الملازمة فان
 المرجح لا ينحصر في المناصفة واردة الواضع يصح الترجيح من غير ان
 في اليافان في الله فكيف يتحقق في غيره وان كان الناس في الاختصاص
 بالاختصاص في الاختصاص في ذلك للفظ باللفظ والوضع وفيه
 القول بالواضع واردة فالارادة والوضع المرجح بها المرجح الى العلم
 بالاصح وجوهه كالحق في محله لان الاصحية التي هي مناط تعلق
 الارادة انما يتحقق الاختصاص مع الشاوي كما هو المفروض في الاصحية
 معقولة اصلا وبذلك يرجح العلم بالاصح بالاصح الارادة للترجيح
 الا ان القول بالترجيح من غير مرجح كاذب بل هو الاشاعة وحيث كان
 منع بطله الثاني لامتناع الملازمة كانت هذه الجواب ما على اصول الامانة
 والمعتد لم يمتنع الترجيح من غير مرجح فلا يتحقق الجواب اصلا فان
 المردمة المرجح ما على الارادة والرجح لها وما الارادة فهي نفسها
 لا يتقبل الترجيح عندهم وعلى القول ببلد الواضع هو المرجح لا يصح القول
 بان المرجح هو مخطوئته بالمال مطلقا اذ كثيرا ما يخطئ الالفاظ للكثرة
 ببلد لا يتوهم ذلك فلا يعان لا لفظا مخصوصا بها ولا بغير مرجح
 آخر سوء الخطوئتين والصواب ان يقال ان استحالة الترجيح والرجح انما لا
 تقتضي استدعاء الوضع مرجحا مرجحاً يصح للعامل به مظهر ولا ينافي
 من ذلك تحقق المناصفة الذاتية بين اللفظ والمعنى لجواز ان يكون المرجح
 امر آخر كالمناصفة للجمعية في وضع الاعلام والمناصفة الحاصلة عن صفات
 الحروف وهما هنا احدهما على ما ذكره ائمة الاشتقاق والعرف في الموسم

المناصفة

المناصفة الذاتية بين اللفظ والمعنى لا تقتضي دلالة اللفظ على المعنى كما هو
 المظهر اذ ليس كل ما يثبت في اللفظ يثبت في المعنى ولا العكس والاعلم ان
 ان كل الكلام هنا يقع في مواضع الاول للترجيح والاول للمناصفة
 طابع كسب الموضوع العينية وبذلك المعنى على الاعلان انما يتناول
 للوقوف طابع العناصر من يتناول ذلك باعبار افرادها وتكرارها على
 الوجوه المختلفة على الاسرار في انما في العالم العلوية والسفلية
 بوجودها في المنطقة والكثرة وانتوا فيها ارجح الى الوجه الى ان يثبت
 وما ظهر لهم من اسرار الاسماء والحق انما يتناول في واحة من صوابها بالان
 الجمعية ثابت لا ينكر فان الحرف في المنطقة والحرف في الطلسم والاشياء
 المستقلة على الاعتدال في المعنى وبذلك انما يثبت ببيت معروفة وبذلك
 المستفيض والتجارب المتكررة والاشياء الصحيحة كاشد طوطي العلم
 باسرار الحرف عن الناس بمقتضى الحكمة الالهية كاشد طوطي العلم
 الحفنة فلم يجز ان لا واحد بعد واحد من فان يلقن ربا في فهم
 تارة في ذلك وما يلقن في الالف الذين من ولا يلقن في الالف حفظ عظم الالف
 تناسب الالف في الالف في الطبيعة واما الحكم الاكثر من اسرارهم
 لم يتناول الطابع للدلالة في الالف واما اولاهم فمما ان طابع الالف
 مما لا يناسب طابع المعنى والحق بناء على ان طابع المعنى هو المناصفة
 بين الالف في المعنى فان العقل يجوز على هذا التقدير ان يكون بعض الالف
 موافقا لبعض الطبع بعض المخالف لاما منع ذلك اصلا سوى ما ذكره في
 المناصفة للمتناهين على تقدير الوضع لها وكذا لزم الخلف والاختلاف
 على ما سبق في الجواب في ذلك فان كان المعنى كونه الواحد من
 للمتناهين في حيث انها متافير في ما كونه مناسبا لها من جهة غير الخلف بل باعتبار

اللفظ

اللفظ

بما كثر في عمره وأعرض عليه خبر من جهة الحقيقة والمخبر صدق
 لحدوثه لا يشترط في العلم ما هو لا يلزم وأجيب بأن المخبر
 عن حقيقة المخبر لا يلزم لا مطابقة للمخبر وأورد عليه بل يلزم
 الاعتناء واشتراط العلم في الآفة كالمثلثة المشهورة وقد ذكرنا بأن المراد
 من اللغو المعنى الذي لا يخلو من الحقيقة في المقابلة للمخبر والعرض وتكلف
 والاولى فيقال المراد من العرض الاعلاء للمخبر بمعنى ما يقابل في الحقيقة ويستلها
 لاختصاصها فان العلم ليس كذلك لا يشترط لها بين اللغو وعدم ايراد
 يشيئها وانما هي الواقعة في غير محل الجدل على هذا المعنى فيندفع عنه
 كالاخبر وهو متوافقا مع ما ينبغي التنبه عليها في الاول فيقال للنشأ
 والنزاع بين العلم في ان الالفاظ موضوعه بانه المعنى الذهنية او الالفاظ
 الخارجية فذهب الى كونه في حيز الواقع الاول فيوجه الاول فيكون هو الالفاظ
 الموضوع مع المعنى الذهنية وجودا وعلما فان نظر في الشئ على حدة
 فغير لك بطله انما نأمله بغيره مرة التسمية فتمت باسم الان فلو كانت
 بانه الامر الخارجي لما تغيرت التسمية بتغير الشئ لعدم التقابل للمخبر
 واعتبر من غير وجوده الاول في نفس التسمية لتغير الامر الخارجي واعتقاد
 فان الان كان موضوعا للمخبر الخارجي في الالفاظ فيقال للمخبر
 على ان يكون له لفظ في الحقيقة انما هو لفظ الان فيقال
 ليس لان الموضوع له هو الشئ الخارجي الشاف في الدليل فانها لا
 لتسبعا الذهنية لتغير التسمية مع بقا الصورة في المثال فيكون
 تغير الشئ والمثال بغيره لا يمنع اطلاق الشئ على الان لان المراد
 الصورة صورة الشئ المطابقة له في الواقع وقد تغيرت اذ على ما يلزم
 صحة احد الاطراف في الاخر لا نقا المطابقة فهما متافان فيقال في حيز
 ان يكون للفظ موضوعا للمخبر الواقعية ويصح معه كذا الاطراف في

قوائم
 الاول في ان الالفاظ
 هي موضوع للمخبر
 الذهنية اسم ال

المخبر

انما
 هي موضوع للمخبر
 في حيز الواقع

ان اعتقاد الواقعة قلنا ذلك بعد ما اعتمدتم عليه من دلائل
 التسمية اذ من الجائز ان يكون للفظ موضوعا للمخبر الخارجي ويصح
 الاطلاق وان باعنا الاعتقاد ونحو واحد الامر ونزاع الحكم
 الثالث ان افسح ما دل عليه نقا الوضع للمخبر الخارجي لا يلزم
 من ذلك الوضع للمخبر الذهنية لان كان الواسطة وهو الوضع
 للمخبرية من حيث هي من غير نظر الى كونها موجودة في الخارج او في
 في الذهنية التسمية انها لفظ موضوعه للمخبر الخارجي لزم
 كذلك في الخارج فان قولنا زيد قائم لو كان موضوعا لفظا لم يلزم
 في الخارج كذا الا على فيكون صدقا البتة واعتبر من غير عليه فيكون
 لحد ما ان دلالة الكلام على تحقق النسبة خارجة ليست في الاعتقاد
 يتبع فيها تخلف المدلول في الدلائل في تحقيقها فيكون صادقا بل هي
 دلالة وضعية على تحقق النسبة خارجة وتخلو عن الدلالة الوضعية
 جائزا نقا وانما ان كان كان الكلام موضوعا للنسبة الذهنية في قولنا
 زيد على تحقيقها فيصور قولنا زيد قائم غزلة ان يقال زيد قائم في اعتقاد
 فيخبر ان يكون صدق وكذبه باعتبار تحقق تلك النسبة وعدمها لا تحقق
 النسبة الخارجية وعدمها فيحقق صحة النسبة الذهنية يلزم ان يكون
 صادقا وان لم يكن مطابقا للخارج ومتمم تحقيقه يكون كاذبا وان كان مطابقا
 فيكون الصدق للذات باعتبار المطابقة للاعتقاد وعدمها كاهو من غير النظام
 لا باعتبار المطابقة للواقع كما يجب في الدلائل ونالها ان غاية ما يلزم
 من هذا الدليل انما عدم الوضع للمخبر الخارجي والمطلوب منها موضوعه للمخبر الذهني
 ولم يلزم ذلك ولديها ان الدليل انما هو في الواقع فالحكم في موضوعه فانما يتم
 في الركبات بخبرية الشئ وفي الصدق والكذب فلا يتم القريب الشائنة
 ان تعلم بالضرورة وضع الالفاظ للمخبر الذهنية والمنتهى مع ذلك فيكون
 النظام في حيز الواقع

موضوع للمخبر
 الذهنية اسم ال
 الاول في ان الالفاظ
 هي موضوع للمخبر
 الذهنية اسم ال

انما
 هي موضوع للمخبر
 في حيز الواقع

ان الالفاظ باسم موضوعات موجودة في الخارجية وتكون في الالفاظ ما كان
 الواسطة واما التفصيل كما تقدم ايضا اجمع القائلون بوضع الالفاظ للامور
 الخارجية بانها لا دخل للالفاظ ولا خارجة عن الالفاظ بل هي للامور الخارجية
 الالفاظ وانما كانت الالفاظ لا يخلو عن الالفاظ بل هي للامور الخارجية
 الصور الذهنية فمدان الالفاظ موضوعات لها دون الصور والالفاظ كذا
 لفاظ استعمل في الامور الخارجية فاما في الالفاظ كذا لفاظ في الالفاظ
 يميز جمل بل يطوع بفساده فان ذلك فهو في الالفاظ باسم حقيقة بالكتابة
 وارتكاب التجوز في جميع الالفاظ وهو باطل بالالفاظ وتعرض المعارضات
 لقضايا الكثرة التي موضوعاتها المعهودات الممكنة او المستغنى فان ارادوا
 الخارجية فيها في موضوعات الالفاظ ان القول بان الالفاظ باسم موضوعات
 العقاب في الخارجية على ما صرح به بعض النحويين من الاختلاف بطلانه وبما ذكرنا من ضعف
 حجة القائلين وان المعترض من سطر من خارجين وقد يفرق بعض الالفاظ في
 هذه المسئلة على خلاف في المسئلة المعلوم الذات مدعى ان في الالفاظ
 المعلوم بالذات هو الصور الذهنية كما استغنى وانما ما يشاهد على ان حاصل في
 الالفاظ حقيقة انما هو صور الذهنية وذو الصورة انما يحصل في الالفاظ
 المطابقة وانما الالفاظ حاصلة في الالفاظ انما هو صور ذهنية لا وجود لها
 في الخارج فالبان الالفاظ موضوعات الصور الذهنية وفي الالفاظ المعلوم بالذات
 هو ذو الصورة كما علمت الرار في الحق والعلوم وكسيرة في بعض من يظن
 ان ذ الصورة هو المنفعة اليه بالذات وان الصورة انما هي صورة الالفاظ
 ولذا قيل الالفاظ الالفاظ الخارجية من دون شعور الصورة بل هي الالفاظ
 كما لا شك في الالفاظ في الوجود الذهني وانما الصور وانما الالفاظ
 زيد كان المصور في الخارج لا صورة في المنطق بل هي الالفاظ في
 المحسوسات فضلا عن ان تكون في المميزات فالبيان الالفاظ موضوعات

احتجاج القائلين بان الالفاظ الخارجية

بأن الالفاظ بالعلوم

للأول الخارجية وهذا ما ينبغي ان الالفاظ موضوعات لما هو معلوم
 بالذات وقد ادعى استعمل الالفاظ في الالفاظ بل ذلك ما لا شك فيه
 فاعترض عليه بالبحر فان تلك القضية ليست بغير ولا مبنية ولا مسلمة بل هي
 كذا فتقريب هذه القضية لا بد لها من العلم بالذات المذكور فالجواب
 ان في المسئلة في ان الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 الخارج وفيما علمت ذلك من الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 في مسئلة المعلوم بالذات وقد علمت بعض بعض الحق في مدعى رجوع الالفاظ
 الى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 والالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 لان المعلوم في غير الموجود الخارجية هو الموجود الخارجية لا مط في الالفاظ في الالفاظ
 المعلوم بالذات هو الموجود الخارجية في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 وقد علمت ذلك من الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 مط في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 الحق في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 ويصير النزاع بين الفريقين لفظيا في تلك المسئلة في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 يحكم بعدم الذوق بان ما اذا كان المعلوم موجودا خارجيا وبان ما اذا كان المعلوم
 بالذات في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 بعد ذلك في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 بان المخرج الى الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 وان الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 انما هو الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ
 القائلون بان الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ في الالفاظ

بأن الالفاظ بالعلوم

بأن الالفاظ بالعلوم

بأن الالفاظ بالعلوم

الفرق المحصور تحت لا يخلو حيث لا يخلو المكان فيما ليس محصورا اذا المراد
 في المحصور عليه ليس على الضبط والانتفاء فقط حتى يدخل هذا في غير المحصور
 بل المضاف فيها تحقق التمكن من الاجتناب بل غير حرج وعلم التمكن
 ولا سيما في التثبت عند خبره في الحال ما لا غير فيه ولا حرج لمعلوم
 وذلك في وجهه ما يتفرع على ذلك في جواب الفحص والاجتهاد مع جعل الجاهل
 كما قال صلى الله عليه وسلم في جوابه ما جعل رواية العدل فانه في الاجتهاد
 وفي تعيين سمت القبلة والتفتيش عن غير الرواية مع الجاهل لا يخلو
 التكليف فيحقق تقدمه على الامتناع فلو كان العلم بالوصف بعينه في حد
 اللفظ لم يجز في الاجتهاد فحقا اذا التفتيش في شرطه بتمام
 العلم وجوب العمل اليه مع حصول المحاصل ثم ان البحث في الجاهل
 عارض الامر بالشيء النهي عما يشبهه في كافة المقالات المذكورة بحيث
 ان العمل بولاية العدل واجب بولاية الفاسق محرم والصلوة الى
 القبلة واجبة والخير بالخير فان الشبهة في مثل ذلك في وجهه بل امر به
 بين امرين فامره به ومنها غير فيجب في غير حاله مع التمكن واما اذا
 لم يكن بمكان تقارض كل امر باعطاء كل معنى في وجهه بل امر به غير
 المستحق فلا يمتنع البحث على الكلف بل الواجب عليه اجدا لغيره اما
 البحث المتأخر عن حقيقة الحال او الايمان بالمعلوم والمثبت معا في حصول
 اليقين بالاحكام قال في المعاملات في غير حاله الرواية بعد ان يقع الواجب
 بين العادل والفاسق في نفس الامر فيجب التثبت في الالة معلق بنفس
 الفحص والوصف لا بما تقدم العلم به منه ومقتضى ذلك اربعة اجزاء الفحص
 حصوله وعدمه الا ترى ان قول القائل اعط كل بالغ رشداً في هذه الامور
 مثله درهما يقتضي اربعة السوال والفحص عن حرج هذه الوصفين لا

الفرق المحصور
 والفرق المحصور

في الجاهل

الاقتضا

الاقتضا فلا يخلو حيث لا يخلو المكان فيما ليس محصورا اذا المراد
 في المحصور عليه ليس على الضبط والانتفاء فقط حتى يدخل هذا في غير المحصور
 بل المضاف فيها تحقق التمكن من الاجتناب بل غير حرج وعلم التمكن
 ولا سيما في التثبت عند خبره في الحال ما لا غير فيه ولا حرج لمعلوم
 وذلك في وجهه ما يتفرع على ذلك في جواب الفحص والاجتهاد مع جعل الجاهل
 كما قال صلى الله عليه وسلم في جوابه ما جعل رواية العدل فانه في الاجتهاد
 وفي تعيين سمت القبلة والتفتيش عن غير الرواية مع الجاهل لا يخلو
 التكليف فيحقق تقدمه على الامتناع فلو كان العلم بالوصف بعينه في حد
 اللفظ لم يجز في الاجتهاد فحقا اذا التفتيش في شرطه بتمام
 العلم وجوب العمل اليه مع حصول المحاصل ثم ان البحث في الجاهل
 عارض الامر بالشيء النهي عما يشبهه في كافة المقالات المذكورة بحيث
 ان العمل بولاية العدل واجب بولاية الفاسق محرم والصلوة الى
 القبلة واجبة والخير بالخير فان الشبهة في مثل ذلك في وجهه بل امر به
 بين امرين فامره به ومنها غير فيجب في غير حاله مع التمكن واما اذا
 لم يكن بمكان تقارض كل امر باعطاء كل معنى في وجهه بل امر به غير
 المستحق فلا يمتنع البحث على الكلف بل الواجب عليه اجدا لغيره اما
 البحث المتأخر عن حقيقة الحال او الايمان بالمعلوم والمثبت معا في حصول
 اليقين بالاحكام قال في المعاملات في غير حاله الرواية بعد ان يقع الواجب
 بين العادل والفاسق في نفس الامر فيجب التثبت في الالة معلق بنفس
 الفحص والوصف لا بما تقدم العلم به منه ومقتضى ذلك اربعة اجزاء الفحص
 حصوله وعدمه الا ترى ان قول القائل اعط كل بالغ رشداً في هذه الامور
 مثله درهما يقتضي اربعة السوال والفحص عن حرج هذه الوصفين لا

الفرق المحصور

مكن

الفرق المحصور

الفرق المحصور

منه الوجه حتى لا يكون عدس في هذا اللفظ وهذا امر من طوع العرب
 والتشكيل فيه فليس في هذه المسئلة ضرورة بل في حقيقة ذلك ما ذكرنا من ان
 اصل العرب من غير الفاء اليه هو بيا العرب في الاصطلاح استقصا والمذاق
 اذ تترك على الخلد ما لم يتم بعينه من ذلك كما لو جعل العرب في هذا الموضع
 ايام ولم يترك في الاصل فانه لا يحل المطالبة ولا تقديم عليها ولو طلب
 كان للمدين ان يصدر بغيرها من المدة ولم يترك عليها في العقل وهذا
 الاصطلاح عتقنا من ذلك الوقت لا السلطان امهنت في هذه البنية الى عشرة ايام
 فان بعينه بعد فذلك فانه لا يجوز له في عشرة ايام ولم يتركها في الا
 عشر او اقل ولو قلنا بغيرها السلطان لا العتق ونقصه الا في الثاني في
 كل امر خطير فان اصل العرب في ذلك مجموع على ترك التسهيل والميل
 وبالميل لا بل العرب في اطلاقهم مقام مقام تسامح وتساهل في اطلاق
 اللفظ ومقام استقصا وتيقن والمعتبر في انما الحقيقة العربية في جهة الا
 في المقام المتفق على التسامح والتساهل اذ لو كان في الاصطلاح
 ولو على وجه التسامح والادعاء دليل على كون اللفظ حقيقة لزم ان يكون
 لان جعلها بغيرها اذ لا ادعاء في التسامح فان القابل انما هو تسامح في معنى
 ان الرجل السخايع في معنى اولاد الاسد حقيقة وان كان لا يخرج من احد مما
 الصام على العرب في بصفة الجبرية والفرق الا ان الاسد المشرك المحب للملح
 في تلك الصفة فيلزم ان يكون الاسد في الكلام حقيقة وذلك معلوم المطلق
 ولا كان صحة الاطلاق التي اشترطها ما بيننا على التسامح الذي لا يثبت الحقيقة
 لم يترك العقل على ما في محل الاصل في الاصل في الاستيعاب الحقيقة والحمل
 الى ما هو في العرب في ذلك من عدم التسامح في اطلاق العرب اما ان يدعى
 صحتها في غير مقام التسامح والتساهل وان صحة الاطلاق ولو في ذلك المقام

يقوم

في مقام التسامح والتساهل
 في مقام الاستقصا والتيقن
 في مقام التسامح والتساهل
 في مقام الاستقصا والتيقن

في مقام التسامح والتساهل
 في مقام الاستقصا والتيقن

يقضي

يقضي الوضع والنقل وان حمل عليها لا يتوقف على ذلك بل على القول به
 وان كان مجازا في ذلك لا بطلان لما عرفت من ان الاطلاق في المذكور
 انما يصح في مقام التسامح وهو التحقيق في صحة الاطلاق في مقام
 المساحة والادعاء لا يقضي الحقيقة ولا يثبت الوضع وان اذ لم
 يثبت الوضع للمعنى لم يترك حمل عليه الاصح العربية لان الاصل في الا
 الحقيقة في ذلك العلم انه لا يتحمل في ازالة التوسعة اذ ان اللفظ موضوعا
 لما يقضيها او كما يمكن ان يترك على ان لا يترك ان كان ذلك خارج عن محل النزاع
 وقد اذ لا كلام في دلالة العربية في دلالة اللفظ المقطع المقطع بوضع المعنى
 كما لا يخفى واستاذ الفقه هذا الوجه واعتنا النظر فيه ان كان الوجه في
 فبما في العرب ما في ازالة التحقيق في كل الفرع وكذا ان ادعاء ما في العرب
 علمهم من ان التحقيق في مقام الاطلاق هو في العرب فليكن حمل في هذا المقام
 فلم يترك له علم في الاقدام وما يعطى على مثل هذا البحث في العرب
 الصفة في المعاملة الدائرة كالبيع والابحار والصلح فانهم ادعوا اسم البيع وغيره انما
 يطلق على ما اشتمل على العقد في الايجاب والمقبول العتق وان ما لا يشتمل على ذلك
 يدعى ولا ايجابا ولا ايجابا في تلك الامور كركبة اياها في الغاية المعقولة
 فيها فيطلق عليه كالا لاسيما في ما عرفت من المتأخر من ان العرب قاض بصفة
 الاطلاق في مع اتفاق الصيغة فان طريقة الناس في جميع الاعضاء والاعضاء
 الاكفاد في معاملتهم بالمعاطاة الى غير الصيغة ولهم في ذلك جواز
 وصلى الله عليه وسلم في ثبوت الدلالة على صحة المعاملة المذكورة
 ان الكفاية في الناس بالمعاطاة وتسميتهم اياها ببيع ليس في الاصل في الحقيقة التي
 لا يثبت فيها ما يبيع فليس للدين والتم والمقبول وما بين ذلك في المعاملة
 الخطيرة كبيع الدور والمقارن والباطل من الجواز ما يبيع الجواز والبيع في كل
 الجواز والبيع البقية الممنعة فانهم لا يكتفون في المعاملة ولا يغير المعاملة في ذلك

في مقام التسامح والتساهل
 في مقام الاستقصا والتيقن

في مقام التسامح والتساهل
 في مقام الاستقصا والتيقن

الامر بها ومعاملة فعلم ان اطلاق البيع على المعاطاة لا يوجب شيئا لهم
في الاطلاق فلو علموا ان صحة الاطلاق لا تعقبات البيع والادعاء لا يوجب
الحقيقة ولا يثبت الوضع فلا يلزم من المعاطاة في عموم البيع فانها اغايتا ولا
افراد الحقيقة دون غيرها فادخلنا في ذلك ان كل ما يصح اطلاقه حقيقة
عند اهل العرف فهو حقيقة عرفية وما لا يصح كذلك فهو حقيقة عرفية
وليس كذلك فان اطلاق القدر لا يصح الا استعماله في حقيقة لغتهم حقيقة
الشيء في استعماله في معناه وقد لا يصح استعمال اللفظ في استعمال
حقيقة فلا عرف اذ في شئ حقيقة العرفية وانما الحكم العرفي لا
وعدمها بل العرفية في ذلك حكم العرف مع العلم بحقيقة الحكم وهو يجب
علم اهل العرف واطلاعه فان صح الاطلاق عندكم فمع ذلك فهو حقيقة عرفية
ولا يوجب في ذلك الامر على العكس ذلك عندكم نظر الاطلاق في حقيقة
والوجه في ذلك فان العرف يحكم في المعانيهم والملازمة في الاطلاق والمصاحبة
ومن هذا يعلم انه لا يصح اطلاقه في شئ من النطق عرفيا بل المعطى في الحكم
كسنة الحكم فكذا لا يصح اطلاقه في صفة اسم الحكم والجمادى كسنة الحكم
ثابتات او كسنة الحكم فان اطلاق العرف في الاطلاق على قصد المتوطن والادعية
فانهم يطلقون على اسم المتوطن عجزا عن اطلاق الحكم مصاحبا للنية وان لم
يخرج عليه الملك المذكور بل وان اطلق في المكان وقتة الا اذا تولى الاعراض
فان لا يطلق عليه الحكم ههنا في العرف فيكون صغارا بعد ذلك الحكم في القفا
الصحيح والحرف فانه يطلق في العرف بما عجزا عن صنع مع التنازل في الجملة
ولم يتركها اهل الاعراف في الاعراض في لغة الحكم وان كان متنازلا
ولهذا الجواب عن كون كثير في المسائل العرفية يقع عليها التسليم لها
ويقبل عنها الحكم القاصر منه في التوفيق قوله لا يصح ولا يثبت
وجود الخبر ان اي العرفية والعرفية ما اللغوية في وجود مثل المرض والسم

هذا هو الحكم العرفي
الذي هو في اللغة

هذا هو الحكم العرفي
الذي هو في اللغة

والله

والنازل والماء والحر والدم الموقوف الى ان يقبل التملك ولا يستدل بها بان
هذه المعاطاة مستحقة في وقتها فان كانت في الموضوع لها فالحق في لغوية
المطاولا كما يجب ان لا استعمال الصريح في حقيقة المعاطاة والمجاز في حقا
يستلزم الوضع ويحتمل الوضع لا يقتضي الحقيقة بل مع الاستعمال وقد يستدل
بأنها لو كانت مجازا لزم الاصلح الى العرفية في استفاضة النجاسة والتمناز
بالضرورة ولا يثبت في حصول الفهم فيها من اللفظ فكذا الملقاة وفي
ان ذلك لما ثبت به كونه ملحقا فاما انما حقا في لغوية فلا وقد يستدل
ايضا بان اللفظ لا يثبت بالضرورة بالضرورة بل بالضرورة الى اللفظ في نفسه
ولذا الجواب في نفس اللفظ في الموضوع وهو في اللفظ في اللفظ
على وجود الوضع وما لا يثبت في المطاولا العرفية في وجود مثل الملازمة
والفلازمة والحجائية والملك والحق والمعاينة في وضع في اللغة لمع
غلب استعمال العرف في العرف في عرفه اذ لا يفرق بينه وبين وجود مثل القفا
والمعقول والصحيح والمعلوم والمجوز والعرض والصفى والكثير مما
استعمل في اللغة الحاص في غيرها بها الاصلية والباقي في اللغة الحاص
ان اللغة لا تفي بجميع المعاني للفظ فكل ما في اللغة الحاص في الاسماء كاتواع
الروايج ولذا المعاني غير متساوية والالفاظ ليس لها من الحروف المتساوية
متساوية والمتساوية لا يفي بجميع المعاني في غيرها اضطر في التعبير عما الموضع
لفظ في اللغة ويحصل ذلك باختراع الالفاظ واستعمالها في غيرها في اللغة
وحسب ما احتج به اللفظ في بعض اقسام اللغة الترموا الامر المتناهي في
تفسير المعنى الى ما اضطر اليه وذلك لما بالوضع كذا في المعنى والملازمة بنية
المعنى المعنى مع محرم كذا في النقول وبنية المعنى كذا في المعنى المعنى والمتساوية
الحق في التعبير عن بعض اقسام البيع مع قلة الاحتمال في البعض الآخر فيقول
في ذلك البعض ويعمل في هذا تحقيق المحرم يحصل النقص ويوجب من كلام المصنف

هذا هو الحكم العرفي
الذي هو في اللغة

هذا هو الحكم العرفي
الذي هو في اللغة

وفي هذا الاصوليين في هذا المقام حيث نقول ان الشيء يتوقف الحقيقة المعرفية
والعرفية وذلك لان الحقيقة الحقيقية العرفية ان لا تكون في اعتبار العرفية
وبعد في العرفية والعرفية الخاصة كل واحدة العامة فعد ذلك العلة في
النهاية تحقق اختلافها من جهة الموقع والظاهرة فمن قال يتوقف الحكم
على كمال الاصل في بناء على وجهها مع انقضاء الاصل وكذا الامر في
الخطا في الحكم على تقدير وجوده شاذ ومرتبا بهم بعض الاخبار بان
العرفية القائمة ان اتفاق الحق في الحقيقة على الفعل المقطع منع عادة وان
لو لم يكن فالعلم بغيره وهذه هي استثناء تحقق الاجماع وهي خاصة
للصواعق والحقيقة المعرفية ينقسم بخاصة طرف العلم بها الا
الاولى ما يتوقف العلم عليه لكونه كلفظ الارادة الشيء والواقع وقد
فيه بعض الناس بان اللفاظ الظاهرة المتدولة كلفظ الحلة له وصفة الا
والتي وصفه العرفية والواقع كلفظ الحلة لها مع غمضها وان
الاحتياج اليها فاطلعت في الحقيقة العرفية معدود في كمالها والاصغر في
عمر العلم والاعرف في السابق واليه ^{بالعلم} حجة القائلين فلا يحصل القطع بقولهم
وايضاً فانهم اخذوا من تنج كلام المتكلم واللفظ عليهم جائز والحوادث
منه الوجوه اجمالاً انها تتكلم في حكاية العلم وانها علم فعد ان
من اللغة ما هو معتاد لا يقبل التشكيك للعلم فيه بما ذكره في مجموعته
التي وسطا في الحكم العرفية فلا يكون معنى وتفصيلاً بان العرفية
لا تنفي على الناس السابق الشبهة التي منه وحصول العلم في صورته
اللغة بطريق التسامع وتطابق العقل في الغالب في العلم بوجوه البطلان الكبير
والحوادث العظيمة وما لا يتوقف على الوجود في العلم بالغة بل لا يتوقف
في طريق دفع طريق مع الحقيق اتفاق الحد في القائلين فانه لا يحصل
بالعرف ومادوناً وقد لا يحصل بالما في فوقيها ولو سلم في الحاصل من اجتماع

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

مُعَاوَنَةٌ

اهل اللغة يرمونها بالعدو الغيبي في التواتر فان عدد علم لا يخصص الا من يروى
 كاطن ويجوز القطع على الاحاد لا يستلزم جواز على جملة فان حكم جملة
 ينافي حكم جزئها وقد ظهر مما اجابنا اننا نعلم ان متواتر اللغة متواتر
 احد بما حصل فيه العلم يتابع الاحاد وتضاف العقل منه يروى فيه
 طريق عرض في وانما ما حصل فيه العلم يتبع كلام اهل اللغة والرواج
 الكتب المدونة والكتاب المتواتر من العلم والاول والعلم فيه ثم وضع
 المتأخر في موضع بطلان احكامه في تعديل ولا يصح في غيرهما وهذا
 الطريق انما يفيد الظن اذا راعى غير التواتر لان جبال الواحد بنقله لا يفيد
 العلم لاحد والاشبه بالاشبه والتقصير في التبع او البناء على اصلها
 كالعياض في اللغة ويجوز الزيادة عليها بعد نقلها في الماضي ان تأسس
 على كلام العرب فهو كلامهم ومن رويها بغير العلم ارجحها في الظن
 يسبقها بها ونسب الاصحى الى الفخلة عن زيادة الفاطمي في اللغة وقد
 عراب في ان العلم قوم لم يكن لهم علم اصح منه فتناسلوا في
 بالجملة بعد ظهور الاسلام فلما استمر من جملة العرب الاوطان ارجحوا
 وقد هلك اكثر العرب ولا يكتفى بما ذكره من العرب وليس باعرج انما
 انتهى لينا ما قاله العرب الا قبله وايضا وقد كثر في ذلك اكابر الاديان
 في بعض قطع البصري في الكوفيين ككفر معروف وقلة اهل اصلها
 في اللغة كتب العرب مع انهم يروى اهل اللغة قد كثر في العلم فيه وايضا
 فان الغالب على اهل اللغة في الحديث استغناء العدالة ومع ذلك فلا
 يؤمن معهم من بعدهم الكذب والوضع اذا تعلقت بذلك بعض الفاضل
 الباطلة الفاسدة فان حاسدا لادبا وسافه في العرب في العلم
 والامانة امر خطير وقصة يعقوبية والكثيرة مشهورة وقد قيل ان
 ارسطو في موافقة الكسبي او انهم علوا امره مكانه عند السند فوافق

ان شاء الله تعالى

الناس في طريق الاجرام
الناس في هذه الاقسام

الميل

لأنه لا ينفصل
عن اللغة

ومع ذلك كله فلا ريب ان نقل الالفاظ لا ينفصل القطع نعم ربما يقيد الظن ويؤيد
في المسائل الوضعية وقد يوجب بعض القاصدين ان ما ذكرنا من التحليل ينقل
الاجزاء عن بعضها والاعيان ربما آمنه انه مع ذلك لا يحصل الظن بقصد
الاجزاء على تقدير حصوله لا عبرة به لان الوجه هو القطع دون الظن
فساده اظهر من ان يحتمل اننا نعم بالقصد حصول الظن في المسائل الغوية
من قول الغوي واجتناب خصوصاً اذا كانت الجملة المشهورين بالمضبط
وكثرة التبع كالحليل والاصحى والتشبيك والحواس والاشكال واضلهاهم
وجود التحليل في نقل اهل اللغة احياناً لا ينفصل في خصوص الظن بقصد
اجزائهم ولا ينفصل وجود التحليل في الالفاظ في الظن بقصد الروي مع ان
التحليل الواضح في الاحكام انما يكون حاصراً في اللغة فان وضع التحليل
بحق لا مبرر فيه وقد صحح الشيخ انه لا ينفصل عن اللغة في الالفاظ والاعيان
بضمير الاحكام ويدل عليه في كتب المنطق المشاهير من اصحابنا
رب يدرون ذلك الملة في افضل الاخبار الموصولة الى العلماء واما
وضع اللغة فليس كما امره بطريقه فانه لم يثبت لا بطريق الاجزاء الذي
عليه تكديدهم بقصد بقاء اللغة فان نقل بالبعث الذي هو مظنة التعسير
التي لا ينفصل عنها في الالفاظ الا وحسب جلاء اللغة فانه فيها ناد قليل
بل معدوم كالاخف على المتبع ومن الاختلاف في ربط الالفاظ بالاحكام
بل العلم به هو التعسير في اهل اللغة على ما نطق به الاجباء ودفعه عليه
تفصيل الاشارة الى النوع من التحليل حلوم الانتقال في نقل اللغة واذا
لم يكن التحليل اكثر الوامع في ربط الالفاظ بالاحكام كما هو خصوص الظن
فقد وقع القائل الوامع في اللغة او في الخارج وفيما هو الظن في الظن
الحاصل من خبر الواحد في ان حكمها التعليل على اللغة اوسع لان الحكم
الحاصل بالقياس لا اللغة التي هي الموضوعات الاكتفاء بالظن في الاول

فانما هو
العلم بالظن
فانما هو العلم
بالظن في اللغة
فانما هو العلم
بالظن في اللغة

سنة

سنة الاكتفاء في الفروع والالزام ربما يقع على الاصل لما عرفت من
كثرة وجوب التحليل في كل ما كان الظن اقوى وجواز التعويل على الاضعف
يقضي جواز التعويل على الاقوى والاعيان فان ايراد الاحكام اشد ولا ينفصل
من اللغة ولا ينفصل ان من نفى خبر الواحد في الاحكام ولو كان
العلم كالمسألة في الالفاظ وانما هو في غيرهم قد اقول في خبر الواحد
اللغة وليس ذلك الا لان الاهتمام بالاحكام في اللغة ليس كما هو
بالاحكام وان الامر فيها هو من غير علم وجواز العمل بالظن في المبرر في خطر
اهتمام يقضي جواز العمل به في الدين في اللغة وحاصل ان جواز التعويل
على خبر الواحد في الاحكام التي هي الاصل الحق به مع كونه تطرق التحليل في
لضعف الظن فيه يقضي جواز التعويل عليه مع اننا ما يوجب الضعف في
التعليل في وجوب بعضه على وجوب بعض الاحكام ويتباح فيها
مالا يتباح في الاحكام وذلك ويدل على صحة ظن في اللغة اربعة احوال
العلماء على اعتبار الظن في موضوعات الاحكام الشرعية فان الاصوليين
الاجتهاديين والظن المجتهد الجامع للشرائط الغوي في الاحكام وموضوعات
والاجتهاديين انما شعاع العلم بالظن في نقل الاحكام دون الموضوعات
بالظن في الموضوعات جامع عليه وينبغي جواز الاعتناء بالظن في جميع
على الظن بقوم مقام العلم وسيد في كل موضع سعة في العلم وعلى
منه وانما فان الحاجة محاسة الى ان يكون خبر الواحد في اللغة لتوفيق
عليها وانما اجزاء العلم فيها اكثر منها مع ذلك فلو كان العلم باللغة كلفاً
تكملة ما لا يتعدى او قسماً كلفاً للبيان على ما يتعدى في علم كسرها
وحين ان التكليف في كل امتناع العلم في خبر الواحد هو الظن وقا وما يد على
حصول الظن في خبره محسنة معاً اطلباً على الامتناع في جميع الاعضاء على خبره

في دليل
العلم في اللغة

العلم
نقد

في بيان الحكم في العلم
كان وهو انما هو العلم في اللغة
فانما هو العلم في اللغة

مع ان المنهج في الوصفية هو الدليل العقل المحض كما هو جوابه وهذا لا يتصور
 الخصة الاولى في الفعل المحض كقولنا لا يستعمل بالادلة في سببها انما
 بل لا بد في كل من حكم العقل وتغيره وما قيل من ان معرفة اللغة اما انما
 الخشوع وبعونه من العقل فالادلة اما انما يصح العقل كانه بل لا يتصور
 بل لا يتصور في ذلك ايضا فمما مقدّم عقلي اليه في غيره وان كان العقل
 في القصد كانه لا يتصور انما انما هو انما يتصور في الوصفية لغيره
 فيحكم بغيره لغيره لان الاصل عدم العقل بل لا يتصور في
 الاصول وقد نوا على كونه المطالب الوصفية كوجود الفاعل العزم
 كون الامر لا يتصور والهي للغير وغيره كالمحاسب في محله وطريقه
 معرفة الحقيقة العرفية وهو الحقيقة واما انها وهي ثلثة الاول
 السادس وهو فهم المعنى من اللفظ مع التجرد عن القرينة او قطع النظر عنها
 علامته وانما كان ذلك لا يتصور للحقيقة لان استعادة المعنى من اللفظ اما ان
 مناسبة ذاته بين اللفظ والمعنى يقتضي الاستعمال في اللفظ اليه كذا في
 بعض الناس ولا وعي الثاني فلا بد من الوصف لان الفهم بدو الوصف
 والمناسبة محض لعدم الربط بين اللفظ والمعنى على هذا التقدير
 ومع فاما ان يستعمل الوصف باعادة المعنى ولا يتوقف على الصانع غير
 وذلك لان الوصف له وهو الحقيقة او لا يستعمل بل يكون متوقفا عليها الوصف
 ليس له بل لما يشكك ويناسبه وهو الحجاز ولما كان القول بالادلة
 الثانية باطلا كما مضى من وجها وكان المفروض منها حصول الاستفهام
 من مجرد اللفظ بدون توسع القرينة كان الشيء في فهم المعنى وضع اللفظ
 له فيكون حقيقة والاعراض عليه وجود الاول ان فهم المعنى من اللفظ
 في الدلالة الوصفية على ما هو جوابه فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه
 بالنسبة

ضرورة توقف العقل
 على العلم بحقيقة اللفظ
 وهو عقلي محض

الامر الثاني

الامر الثالث
 العلم بالقرينة
 العلم باللفظ

الامر الرابع
 في اللفظ

موقوف على العلم باللفظ
 لان الدلالة الوصفية

بالنسبة اليه هو عالم بالوضع كان الاشتباه يقتضي فلو كان العلم
 بالوضع موقوفا على فهم المعنى كذا في علم الدروس وجوابه اننا لا نسلم
 توقف الفهم في الدلالة الوصفية على العلم بالوضع فان الاشتباه يقتضي
 تبادله المعنى وفهمه من اللفظ المحض فقط لا يتصور التواتر المحض في اللفظ
 والقام للاشبهاء لا يقتضي العلم بالاشبهاء من فضل العلم بالوضع
 وتحققه ان وضع اللفظ اما ان يكون متعلقا بتعيينه بالاداء
 المعنى او تحققه الغلبة والاشتهار فيه وعلى الثاني في علم الفهم
 هو نفس الغلبة والاشتهار وكذا في الاول ان كان فهم المعنى موقوفا
 الامامي واما اذا كان قبلها كما في اويل الاستعمال فهم المعنى موقوفا على
 بالوضع اذ لا يسمي سوى كلفه من فهم المعنى لا يتوقف العلم بالوضع
 بل انما يتوقف عليه بصورة واحدة هي كون الوصف تعيينا والاشتهار قبل حصول
 الغلبة والاشتهار فهم حصول الفهم موقوفا على فهم المعنى اما اذا كان
 موقوفا على العلم بالوضع كما في هذه الصيغة واما اذا كان بالغلبة والاشتهار
 فلهذا الوصف اما ان يحصل ما اوردنا لبيان انما علمها وعلى الثاني في
 الفهم هو الوصف المحصل بالاشتهار وعلى الثاني في الفهم هو الفهم لان
 هو لا يشبه لكن لما كان الاشتباه في فرع الحقيقة كانه معين بتعيينه في الفهم
 فيتوقف على الفهم فالوضع في جميع الصيغ من شرط الدلالة وهذا لا يتصور
 كما الدلالة منسوبة اليه لا باعتبار العلم بل من كيف المعنى باعتبار العلم
 بالاشتهار على الحقيقة وهو كالمعنى في كل من علمه ما الحقيقة في العلم باللفظ
 انما حقيقة في اشارة فليس في الاقتران في توقف الدلالة على العلم وعلاقتها بالعلم
 بالوضع في كل من اللفظ لا يستعمل في الوصف في كل من علمه ما حقيقة العلم لادراك
 الشبهة وانما في العلم حقيقة كل احد وانما انما العلم بالوضع انما العلم

الحقيقة

الامر الثاني
 في توقف الفهم

الامر الثالث
 في العلم باللفظ

الامر الرابع

يقضي سقوط هذه العبارة بالكلية بل هي إما فاضحة أو تصادق بالحق
السقوط والميتل في ذلك لا يرد في صحة العلم مع بيان العبادات ووجه قولنا
تخصيص العبارة كمن خلة العلم من القدم ولا تفعل التامه الاطرا وحكم
ان الحق الذي لا يخلو لا يستوعب في حق الاستيعاب بل انما هو في ذلك الحق
لما صدق عليه من فعله صدق على كل من علم ذلك كما قيل ولا تفعل ما انما
يطرح اما على القول بالحق المتعبر به والعلاقة فقط واما على القول بنقلها
المراد منه نقل نوع اللفظ لا لا سد نوع المعنى والاشياء والبلد في
واللان من ادخالها في العلم بالحق نعم عدم الاطرا وما يرد على اللفظ والوجه
في قولنا لا يجوز استعماله في ارفع وجوه ذلك المعنى منه علم الحق لا العلم
المتعبر به في الاستعمال في محله وهو ان اللفظ لان الترفع والرفع متعبر
اشكاله في الارتفاع في الاستعمال في العلم فان الترفع عنها جازع فاعلم
واقع لعله لا يرد على القائل بان الاطرا علم الحقيقة جعل العلم وجوه
الاطرا في اصل الاطرا ولا يرد في كونها من خواصها فيكون في ذلك امر
يقضي بان الحق فلا يرد في الاطرا فلا يرد في العلم فانقول العلم وجوه الاطرا
فلا يرد في العلم بالحق بل يرد في حق العلم في الاتفاقية في العلم
بالصنع وهو في العلم بالحق الاطرا في ما يقتضيه العلم بكونه علمه انما العلم
ولكن في علم العلم بان علم الاطرا علمه بان السحق في العلم بالحق
جواز ولا يرد في الاطرا وكذا الفاضل بطول العلم والله نعم علم ولا
يقال في الفاضل والقارعة تعلق على الزجاء لا يستعمل في العلم بالحق
فيه الشيء ولا يستعمل في العلم بالحق في الاطرا في العلم بالحق في العلم
توضيحه او لا يرد في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم
منه في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم بالحق في العلم

المصنف الموطوع
الكتاب
الكتاب

مختار من كلامه
في العلة

قوله عند الكلام
على وضع اليد
التي يجب ان تكون

الذرية

من قول من الخيا جمع حاصصة، مما انفرد لصفته جود لم يزل في حوزة حقيقة
 وحصة دلالة أنه لا يكون منوطاً لها فاستمر الحاصصة، ونحو ذلك
 مخرج بالجملة لا الخيا بمعنى الخيا، سأل من جمعها لا مخرج الفعل
 فيه الأمر الذي يوجب الأمر مع القول الذي يصفه فيه بالحقائق وبلا
 لا يمكن أن الخيا ولا يخرج بخلاف حقيقة كالمثل بالأسد وبالزبد
 يستعمل في ذلك الحق عندنا طوعاً بخلافه وجعل الله وبكى وأطاعة
 لأحكامه معروفة فاعلم بالآخر معنى وكلمة وكلمة الله ولا يقال
 الله استاءه في الجمع نظر ما في الأصل فلا تتركها أصل الاحتمال وليس
 العلة في شيء ولو كان في الأصل لخصه الجمع أو جمع الخيا يفتقر إلى عليه
 اللفظ منه وبين الشك في الجمع وغيره وأما الذي في قوله المصنف في ثم
 فيما ذكر في غيره من الخيا فإنه يصح أن يقال وقد عرفت أن أطلق الله تلك
 النار بالاشتراك كما وعدنا في الحرب ^{بأنفسها} الله وقال وأخص بها كل من
 ابتغى المؤمنين نعم لا في الجملة العربية والعربية لا في هذا القول بل
 لوجب بالاشتراك العربية على الاشتراك التمسك على الثالث فليحذف النوف
 وعدم تسليم الاشتراك وأقول بذلك ولا بد من أني سأذكر بعد ذلك
 مكر الله وأمر الله بالاشتراك والتمسك عليه الاستعانة بما أخرج من قوله
 فلا يتجه ما ذكره في دلالة ^{الجملة} العربية على الجملة نظر في أن الجملة حقيقة
 فلو في الحقيقة فلو لم يسم الله بالاشتراك في الجملة والتمسك بالاشتراك
 في الاشتراك بل فعل على اللغة على أن جمادى هي صواب واحد أو خاصية
 وفيها على الحقيقة والجملة كسلفه حيث أن الذكر في خلقها
 انما الحقيقة والجملة بحقيقة أفهم في الجملة ما إذا لم يرد جملاً
 ولا بالحد والخاصية إلا أن لا يمكن الظاهرية وكذا الاسم كما ذكرنا في غير

يَقُولُ الصَّلَاةُ وَتَقْرَأُ الْحَمْدَ

Handwritten signature: *Handwritten signature*

في سنة ١٢٠٠
بمكة المكرمة

به الحقيقة وإذا لم يكن كذلك فلا يطلق عليه الوجود كذا في بعض
 النسخ وقد ذكر بعض المحققين أن أصل ما ذكره في العنوان من عدم ما كان غير
 هو الحق في حق بعد تقديم الحق على الحقيقة في الدار وكذا في الجمع كما
 ويحتمل في كل علم أن بعض الناس في مسائل اللغة يثبتون بالحق إذا كان
 بين الأصل والفرع جامع يصلح للعلمية كشمس الشمس في الحارة بالحق
 لبعض شرا هو الحق بالحق وكذا تسمية اللانظر في شرا بالناس ما في الجاهل
 الاصل في الحق والاختصاصية واستدل عليه بذكر ان التسمية مع الحق
 وجوباً وعلماً وبقياس اللغة على الاحكام وبقياس الجوهري في كتابه ان
 من قبل حكم الاصل في اعتبار سبط ولو سلم فهو قياس مع الفارق لان المقيد
 في اللغة الشرعية ويحتمل ما يفقده في حق هذا ما به تحقيق في مسائل
 ان الله قال في رعا الشريعة في وجوده ما لا وجود له في حق وجوده
 لتعلم ان الخطأ الشرعي في كل علمه يقع في الخطأ في جملة على ما في النسخ
 حاصله في الخطأ وتوجيه الحكم لان الغرض من هذا الكلام ان الخطأ في الحقيقة
 والذات لا يقع على ما لا يخص والمراد من العلوم ان كل علم يحصل من الاصول
 عنده والذات في المطبوعة لا يثبت على علمه في الحقيقة في حق وجوده
 الحكم في الشرع في الحقيقة ولان الحكم على ما لا يقع في الخطأ في العلم
 وتكليفه على الاطلاق وانفق الفائدة في رعا الشريعة في كل علمه في حق
 قال الله وما ارسلنا من رسل الا بالحق في حق الله في حق الله في حق الله
 من ان يخطئ في كل علمه في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 الواجب على الخطأ في الشريعة على ما في حق الله في حق الله في حق الله
 انما يعلم يحصل في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 والمعلوم ان يثبت في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله

ان الله
 في حق الله
 في حق الله

في حق الله
 في حق الله

في حق الله

في التكليف فاما ان يكون احداً من ابناء الغايبة في ذلك ويكون من ابناء الحقيقة
 استغاده التكليف من الخطأ فاما ان يكون كل منهما في تلك الخطأ في حق الله
 اصطلاحاً وعرفاً وكذا الامر في باطل اما الاول فان تكليفه في حق الله في حق الله
 الغايبة والمعلوم ان تكليفه في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 المتأصلة واما الثاني فانه في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 السيرة في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 حرمة عظم الموم القية وان حكمه على الواحد في حق الله في حق الله في حق الله
 يتلخ في هذا الغايبة في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 الغايبة في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 كائناً عن الاول في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 بين احاديث الغايبة في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 يتبع في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 وكان تكليفه في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 حكم الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 حقه في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 لا يثبت في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 اذن يحصل في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 الاول في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 الباقية على معانيها الاصلية التي لم يغير من حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله
 كلفته ولا ريب في ذلك في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله في حق الله

في حق الله
 في حق الله

في حق الله
 في حق الله

القول في اللغة

والزوائد فان استعملها في معانيها الاصلية كادان فيج بالجملة سمي كاد
 التاسع واخيرا المتأخران من هذه الحادثة التي ابتداء الشارح
 تتوفر للدواعي التي تعبر عنها المسحاة اليها وكذا حالها في الاحكام والادراك
 وعظم الخطر بها لا يقبل فيها عند اجابيل فكلما العاجلة على ما يقتضيه
 الحكم لا يرفع بارزها الا اذا استغنى بها عن شئ من مقتضى العاجلة في الاصل
 المفكرة التي لا تتناهي في الاصل والوضع في هذه الحالة لا يرفع
 في الامور التي لا يتم بعدها الحكم والمخاطبة فكان ان الوضع
 بها كذا فلا يجوز بل مع ان العادة قاصية بالوضع في مثل ذلك فلا تانا
 تقطع بتحقق الغلبة والاشارة في مثل الوضوء والغسل والصلوة والاداء
 من الاغلاط المتكررة اكثر من الدلائل في استعمال الشارح وطحا ومع الغلبة
 فلا يربح تحقوا البناء للامور التي لا يرفع عنها الا في حصة واحدة
 على ما سبق تحقيقه وجود العلم يستلزم وجود المعلول الا ان العلم لا يرفع
 من المبادى كالصانع والصور والحج والوضوء والغسل كما في الشارح
 مع ما عند الامم السابقة بل هي ما ظهر من بعض الاحكام في بعضها
 في الجاهلية عند سكر العرب في ذلك فلا يبعد دعوى كونها حقيقة قبل
 بعثة النبي صلى الله عليه وسلم بعد البعثة وانتشار الشريعة وقبل ذلك ان
 المسئلة في الامم السابقة لا يدل على نبوة التسمية عندهم اذ لم يكن ان
 يكون بعثهم عنها بغير هذه الاغلاط بل لا بد من ذلك لا لغتهم غير العربية ويمكن
 بان الغلاط انهم كانوا اذا ارادوا التعبير عن تلك الغلاط باللغة العربية يعبرون
 بهذه الاغلاط وذلك في نبوة التسمية قبل البعثة الخاضعة من المسئلة
 الموصوفة وهي ما يكتفي فيه بالظن ويحصل في حجة الايات الشريفة
 وشذوذ القول في اللغة فان الامم والارباب وغيرهم انما سبوا القول

القول في اللغة

القول في اللغة

القول في اللغة

لا الفاعل

الفاعل في كبره لم يستطع احدا في ذلك الموضع وظاهره ان القول في الحقيقة
 الشرعية مخصوص به وقد حكى شئ من علمنا انما المبتدأ في الشارح الطويل والاربع
 وغيرهم اجمع العلم على ان حقيقة الشريعة والحكم على اللغة الشريفة في بعض
 الاغلاط واما العلم اعلم بالفاعل على ان القولين لو كانا في الشريعة
 لكان الواجب ترجيح قول المبتدأ اعلم لتقدم الابدان على النفي كما في بعض
 المعنى في اللغة ولا يمارس العرب المذكرة اصلا كما في بعض الاغلاط
 لان الاصل انما يكون في مقام الشدة وهو مرفوع بما ذكرنا وما احتج
 به الثاني من انه لو قلنا ان الشارح لا يرفع عنها لغتها الخاضعة لكان
 مكلفين بما تضمنته والفرق بين التكليف والرفع هو ان التكليف لا يرفع
 في التكليف والرفع لا يرفع في التكليف والاول لا يرفع في التكليف
 والثاني لا يرفع في التكليف فالتكليف لا يرفع في التكليف
 شرعية كانت غير شرعية لان اختصاصها بالالفاظ بالعلم لا يرفع
 فيها ولم يرفعها الا في المرفوع وكذا في غير ذلك من الالفاظ
 المشتركة على ما عرفت وقد قلنا ان الشارح لا يرفع عنها لغتها الخاضعة
 احسن الذي وجدناه الاول ان اشتراط التكليف بالرفع انما يقتضي ان
 المعاني المرفوعة وان ذلك يحصل بتفهم الفعل والوضع فكذلك حصل بان
 التوضيح فلهذا يرفع من فعله تلك المعاني التي لا ترفع في الالفاظ
 لها مفعولها اليها ولا يرفع بان التوضيح في الالفاظ المحمودة في الالفاظ
 واحد من الالفاظ بل في غير محل النزاع وحج لا يمكن ان يكون انه حصل
 المعاني بالنبوة اذ في كل موضع وقع فيها تحقيق الغلبة والحمد لهما
 لا فائدة فيه ولعلنا ان تحقيق النبوة في جميع الاغلاط فبذلك كلام آخر غاية
 انه لا فائدة له في النزاع لهذا السبيل في غير ما ذكرنا من الالفاظ النبوية في جميع

القول في اللغة

القول في اللغة

انما يقتضي وجود الانفاطع الفيزية عند المخاططين بها وذلك لا يقتضي
وجودها عندنا ايضا فان عادة الرواة انما جرت بتقلد الطائفة المتبعة
دون القرائن بحالته فلا يلزم من تحقق البيان النبوي في جميع الانفاطع ان
الغاية في هذا الترتيب ان يكون فيه وجدان خبر محتمل في الفيزية عندنا فانه
يجوز على المصنف ان يشرح على القول بالثبوت والمفرد في النفي وايضا فان
الترتيب كما عرفت انما هو في هذه الانفاطع المتفاوتة على السنن المتبعة
انما هو موضوعات شرعية او مجالس لغوية وهذا لا يتوقف على كونها
تلك الانفاطع بل هي اعم الفيزية او لغيرها في جميعها كما ان الترتيب
بحال غايته ان يكون عدم الفيزية في ذلك في اصل الترتيب و
غيره الثاني ليس الا في كون تلك الانفاطع موضوعات شرعية فلو كان الكلام
على وجود اللفظ المحمدي عن الفيزية لكان ان يقر ان ذلك عادل على انتفاء
النقل على هذا القدر وهو غير مسلم وان لم يقر منه انتفاء الغاية في الترتيب
كما لا يخفى الثاني ان الترتيب لو فعل تلك الانفاطع لغيرها
وفهمها المخاططين باللفظ في تلك المناقشات لكانت تلك التكاليف فذلك انما
يقتضي وجوب الاجتهاد في استخراج اللفظ في حصول العلم بما كلفوا به فان
الاسقاط والتكليف بها وجوبه في جميع الاحوال المعتبرة والفروع المهمة
سائر الاحكام لا يقتضي ذلك نقل التفسير البناء والاصحاح في جميع النواحي
الشرعية كما سئلوا عن جميع النواحي في استخراج اللفظ في ذلك لعلوا
على ذلك المذهب على ان غاية ما يمكن ان يقال ان جميع النواحي في ذلك
والتكليف بالشيء لا يقتضي حصوله ان مثال به الثاني ان تحقيق النواحي
استغناء فلا يلزم حصول العلم بالنواحي شرط بما ذكره في جعله في الشرط
ففيها كما ان الشرط حاصله لفظا بغيره في حاصله الا في موضع التحلة وج

ولذلك

وان يتحقق التفسير لا يوجد على ما يقتضي الا انه قد حصل النقل بالشيء
الذي هو من الدليل المذكور في المصنف انما يختار به بالاحاد وهو كما نقل الاصح
لا يفيد العلم قلنا لا يلزم ان يقع المستند في هذا الانفاطع موضوع
لذلك لانها في المثال لا موضوع فيها القطع بل هي في المبدأ الذي يقتضيها الدين
على مثل ذلك في الاصول فانه قد وجب القطع في كل مسألة اصبحت في النقل
ان في مثل السبل التي تتصلق بوضع اللفظ فيكون الاكتفاء بالنقل كفيضا
الاكتفاء بالنقل في الاصول للفظ والقرينة به وبما ينشأ من اللفظ في كل
وقاين ان يحصل النقل في المبدأ في اللفظ في المصنف وبما ينشأ من اللفظ في المصنف
لذا احتاج العمل بالنقل في الاول لاحتياطه في عدم رتبة واحدة في اللفظ في المصنف
اللفظ في اللفظ موضوع كذا الفيزية في المصنف في اللفظ في المصنف في اللفظ
فليس في اللفظ في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
اللفظ في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
طريق نقل اللفظ في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
والمصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
لعمري انما هو في اللفظ في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
كما اخبروا وقد عرفت في الاصول المذكورة على هذا النقل في المصنف في المصنف
ان ارباب التفسير على ما ينشأ من الترتيب في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
على النقل في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
الثانية في التفسير في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
في مثل هذا غير مسلم كغيره من النقل في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
انما هو في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف
لوضعها قلنا ذلك ما لا يفسد في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

في جميع النواحي

اللفظ في المصنف

اللفظ في المصنف

في المصنف

اللفظ في المصنف

في المصنف

الاصولي

فيه

كل

فقط

فقط

الاصولي ولا غيرهم من المتكلمين والعقلاء المتأخرين من المتكلمين
 الخلق في الحقيقة الشرعية من غير ان يكونوا بالافعال والافعال في الواقع الشرع
 فيها فليعلم ان الدعوى في المسئلة على وجه الكلي فيها وانما وان المتكلمين
 الاتي اليهم كان الثاني يدعي السلب الكلي لهذا السلب المعنى الشرعي في ذلك
 الالفاظ بمجرى القول بنبوت الحقيقة الشرعية ولا يرجع الى المعنى خصوصاً
 الالفاظ الوارفة فان قد يدعي الكمية والعموم لا يصح من المبتدئين لان
 ادعوا ما ان تدعي الكمية والعموم في جميع المقولات المتداولة على ان
 الشرع فيلزم ان يكون مصطلحاً الفناء والمتكلمين والاصوليين على
 بخلافه في زمانه الا انه قد ادعى ان يكون شرعية كونه من جملة المقولات
 على ان اصل الشرع وهذا لا يقدح في ان العلم بخلافه بعدد ما في الشرع
 الحكم بالحقيقة الشرعية في كل ما يحكمه من موضوعات الشرع وان كان
 شك في ان يكون من المقولات وبذلك لا يصح كونه حكماً بحد الاحتمال وسلبه
 العموم فيما علم وصنفه في زمانه الا انه قد ادعى ان العلم بكونه المقول موضوعاً
 زمانه لا يقتضي العلم بالوضع الشرعي ولا العلم بغيره من الحكم بالاحتمال
 جميع ما علم بحق وضد وحققت في زمانه الشرع فيكون معنى كل
 ان الحقيقة الشرعية ثابتة في كل ما ثبت فيه الحقيقة الشرعية ويومع ما فيه
 لا يصلح ان يكون محلاً للحالة القولية لغيره فيما علم بكونه او في كل ما
 ثبت وصنفه في زمانه المتشعر المصطلح في الشرع وهذا هو فاسد
 حكم الزمان المصطلح في زمان الشرع حكم زمان الشرع من غير ان يكون في زمانه
 الحكم بنبوت الوضع وخلافه فلا يمكن القطع فيه من ان في زمان الشرع بل
 ثبت وصنفه في زمانه المصطلح ثبت وصنفه في زمان الشرع وكل ما لم يثبت
 وضعه في زمان الشرع لم يثبت وضعه في المصطلح ولو لم يثبت وضعه في زمان
 المصطلح زمان الشرع دون زمانه فانه لا يصلح جعله محلاً للمصطلح هذا

الاصولي

المعاني الشرعية
 في زمانه الشرع
 في زمانه الشرع
 في زمانه الشرع

الاصولي ولا غيرهم من المتكلمين والعقلاء المتأخرين من المتكلمين
 الخلق في الحقيقة الشرعية من غير ان يكونوا بالافعال والافعال في الواقع الشرع
 فيها فليعلم ان الدعوى في المسئلة على وجه الكلي فيها وانما وان المتكلمين
 الاتي اليهم كان الثاني يدعي السلب الكلي لهذا السلب المعنى الشرعي في ذلك
 الالفاظ بمجرى القول بنبوت الحقيقة الشرعية ولا يرجع الى المعنى خصوصاً
 الالفاظ الوارفة فان قد يدعي الكمية والعموم لا يصح من المبتدئين لان
 ادعوا ما ان تدعي الكمية والعموم في جميع المقولات المتداولة على ان
 الشرع فيلزم ان يكون مصطلحاً الفناء والمتكلمين والاصوليين على
 بخلافه في زمانه الا انه قد ادعى ان يكون شرعية كونه من جملة المقولات
 على ان اصل الشرع وهذا لا يقدح في ان العلم بخلافه بعدد ما في الشرع
 الحكم بالحقيقة الشرعية في كل ما يحكمه من موضوعات الشرع وان كان
 شك في ان يكون من المقولات وبذلك لا يصح كونه حكماً بحد الاحتمال وسلبه
 العموم فيما علم وصنفه في زمانه الا انه قد ادعى ان العلم بكونه المقول موضوعاً
 زمانه لا يقتضي العلم بالوضع الشرعي ولا العلم بغيره من الحكم بالاحتمال
 جميع ما علم بحق وضد وحققت في زمانه الشرع فيكون معنى كل
 ان الحقيقة الشرعية ثابتة في كل ما ثبت فيه الحقيقة الشرعية ويومع ما فيه
 لا يصلح ان يكون محلاً للحالة القولية لغيره فيما علم بكونه او في كل ما
 ثبت وصنفه في زمانه المتشعر المصطلح في الشرع وهذا هو فاسد
 حكم الزمان المصطلح في زمان الشرع حكم زمان الشرع من غير ان يكون في زمانه
 الحكم بنبوت الوضع وخلافه فلا يمكن القطع فيه من ان في زمان الشرع بل
 ثبت وصنفه في زمانه المصطلح ثبت وصنفه في زمان الشرع وكل ما لم يثبت
 وضعه في زمان الشرع لم يثبت وضعه في المصطلح ولو لم يثبت وضعه في زمان
 المصطلح زمان الشرع دون زمانه فانه لا يصلح جعله محلاً للمصطلح هذا

ص

ص

فقط

بشرط النية وقصد الغاية ليس الا وما لا يدخل في حيزه الموضع الذي

يحدث الامر فيه في زمان النية ومنها ما يقطع باستحالة النية كانه
الموضع الشرعي كمن لا يعلم صيرورة حقيقة الا في زمان انشاء الشرع وظهر
العلماء والمحكمين بالاحتياط في تلك الالفاظ ومنها ما لا يقطع
بتحيد الفعل والاستعانة في زمان الفعل واذا كان الالفاظ محتملة في
تفصيل كتحقق الفعل فيها في زمان النية بل الواجب في التفصيل فيها
بتحقق محل الموضع وانقائه وطريقه التتبع كما شغل حصوله
والاشتهار ويجوز منع صحة تلك الالفاظ وصحة النية الهلالية
وموافاقها سبق ومنها ان حقيقة النية ثابتة في الالفاظ دون العمل
وذلك لان الالفاظ المعاملة كالبيع والهبة والصلح والدين والرجوع والاداء
والعاقبة والوديعة والغصب والمرافعة والقضاء والدية وغيرها باقتضاها
الاصيلة لم تدخل في النية الا في آخره وان كانت صحته ثابتة موقوفة
على شرائطها الشرعية فان ذلك يقتضي ان تكون المصلحة المقصودة منها
مفارقة لمعانها اللغوية الاصلية بل طاهر هذا الاشراف خروج الشرط
عن صلبية الحكم المقصود لصلته بغيره ولذا قالوا ان الاعمال
توقيفية دون المعاملة فان تخصيصها بغير ذلك ليس جهة احكامها
لان الاحكام الشرعية من حيث تلك توقيفية مطروقة في ذلك احكام
العبادة وغيرها بل باعتبار موضوعاتها فان موضوع العبادة كالحكم الشرعي
من الشارع بخلاف المعاملة فان فيها الالفاظ والشرع في موضوعها
المنطوق في نية الحقيقة الشرعية ويجوز الالفاظ الحقيقية للموضع اعني
والعقبة والاشتهار في زمان الشارع وان كان الالفاظ حقيقة شرعية
من المعاملة ولا يمكن ان كان في العبادة وليس كذلك الالفاظ في العبادة
في تحقق الموضع وكونه من غير ثابت في انشاء الفعل لانه انما ينعقد

الاحكام

حج

مقتضى

حاصل

الشرع

بشرط النية

بشرط النية وقصد الغاية ليس الا وما لا يدخل في حيزه الموضع الذي
يحدث الامر فيه في زمان النية ومنها ما يقطع باستحالة النية كانه
الموضع الشرعي كمن لا يعلم صيرورة حقيقة الا في زمان انشاء الشرع وظهر
العلماء والمحكمين بالاحتياط في تلك الالفاظ ومنها ما لا يقطع
بتحيد الفعل والاستعانة في زمان الفعل واذا كان الالفاظ محتملة في
تفصيل كتحقق الفعل فيها في زمان النية بل الواجب في التفصيل فيها
بتحقق محل الموضع وانقائه وطريقه التتبع كما شغل حصوله
والاشتهار ويجوز منع صحة تلك الالفاظ وصحة النية الهلالية
وموافاقها سبق ومنها ان حقيقة النية ثابتة في الالفاظ دون العمل
وذلك لان الالفاظ المعاملة كالبيع والهبة والصلح والدين والرجوع والاداء
والعاقبة والوديعة والغصب والمرافعة والقضاء والدية وغيرها باقتضاها
الاصيلة لم تدخل في النية الا في آخره وان كانت صحته ثابتة موقوفة
على شرائطها الشرعية فان ذلك يقتضي ان تكون المصلحة المقصودة منها
مفارقة لمعانها اللغوية الاصلية بل طاهر هذا الاشراف خروج الشرط
عن صلبية الحكم المقصود لصلته بغيره ولذا قالوا ان الاعمال
توقيفية دون المعاملة فان تخصيصها بغير ذلك ليس جهة احكامها
لان الاحكام الشرعية من حيث تلك توقيفية مطروقة في ذلك احكام
العبادة وغيرها بل باعتبار موضوعاتها فان موضوع العبادة كالحكم الشرعي
من الشارع بخلاف المعاملة فان فيها الالفاظ والشرع في موضوعها
المنطوق في نية الحقيقة الشرعية ويجوز الالفاظ الحقيقية للموضع اعني
والعقبة والاشتهار في زمان الشارع وان كان الالفاظ حقيقة شرعية
من المعاملة ولا يمكن ان كان في العبادة وليس كذلك الالفاظ في العبادة
في تحقق الموضع وكونه من غير ثابت في انشاء الفعل لانه انما ينعقد

كان

لقد المقام

الكتاب

دليل

رفع

عن

الشرع

كتاب الصلاة
في الصلاة
والعبادة

ما شرط للصحة ومنها ما هو مأخوذ في أصل المأثرة وايضا فان العبادات
عبادات كالصوم والصلوة وقبيلها العز وعباد المباحة التي
بالنية والخصصة الشرعية متفقين في هذا القسم فلا يصح الحكم بغيرها في جميع
العبادات ويمكن دفعه بان المأثرة تخص العبادات لا العبادات
لانه المأثرة لفظ العبادات عند الاطلاق ولا قبله بغيره الا خلاصه في حقيقة
العبادات كاذولها بعض العبادات ان دفع النقص الاول لا يصح لا العبادات
النقص مجموع الفعل مع النية وبغير الفعل فقط لكنه خلاصه في حقيقة
فان الاصح انما شرط للعبادات كالمسكن ولا العبادات كالمسكن والعز
المعز لا النية ولا العبادات كالمسكن وبغيره فالحجة في نية الخصصة
بوجه الحقيقة للوضع وبغيره الصفة الجامعة لكل العمل والنية
الامر بها وما كثر في كتابنا او معاملته فذلك ما لا يدخل في نية النية
الانبات سواء اراد منها الوجوب والامتناع او مجرد الوجوب والامتناع
ومع ذلك ما يشك في اطلاق الحكم بان العبادات تنقسم في وجوبها كالمسكن
العبادات فوالله انما هو على العبادات فان ذلك كالمسكن العبادات كالمسكن
الشرعية التي لا يفرق فيها بين العبادات الشرعية كالمسكن فان العبادات
اللقوية او العرفية التي لا توقفها على الشرع اطلقوا القول بان العبادات
توقفها على الشرع كالمسكن نظر الى العبادات في المصنفين وبغير ذلك في العمل
تفكيك تسليم الكلية في طرف الانبات وانما دفع النقص في المذاهب في العبادات
ان العبادات الاصلية تبقى فيها الرجوع الى الشرع اذ لا طريق لها في ذلك
الحكم الشرعي في المعاملة فان يتبعها بالشرع والوظائف الشرعية المتوقعة على
النهي ان يرجع ومقتضى ذلك جعل الرجوع فيها لا يفسد شرع كاللغو والعز
الرجوع فيها لا يفسد شرع الصلوات كالمسكن والعبادات كالمسكن

بما ذكره

فما ذكره الحكم الذي هو المحذور من لفظ الصلوة والعز الخارج من ذلك
من لفظ الزكاة والعز المحذور من لفظ الحج ونحو ذلك لا يفسد في ذلك
الالفاظ عند اطلاقها بما يجرد في الشرع في المأثرة بغير العبادات
لما ذكره في ان الشرع قد استعمل في هذه العبادات انما الاستعمال في ان تلك العبادات
متبادرة من جهة في نية الشارع كباقيها في نية الشارع في ان تلك العبادات
اولا في المأثرة منها في نية الشارع مع معانيها للقوة الاصلية في المأثرة
والنية في نية الشارع لا يمكن استعمالها في العبادات والنية في نية الشارع
سبق الباد في السابق في نية الشارع كالمسكن كالمسكن في نية الشارع
في نية الشارع كالمسكن في نية الشارع في نية الشارع كالمسكن في نية الشارع
المأثرة في نية الشارع واما ان ذلك لا يحصل بغيره في نية الشارع وبغيره في نية الشارع
والنية في نية الشارع لا يمكن استعمالها في العبادات والنية في نية الشارع
يمكن الحكم بالحقبة الشرعية بمجرد وجوبه من المعلوم ان النية في نية الشارع
الالفاظ بحكم الوجوب ليس في المأثرة في نية الشارع واما ان هذا الباد في نية الشارع
نايلا للفظ في الصلة الاولى في نية الشارع في المأثرة في نية الشارع
لأنه في هذا الزمان ان ذلك السبق الباد في نية الشارع في المأثرة في نية الشارع
النية في نية الشارع كالمسكن في نية الشارع في نية الشارع كالمسكن في نية الشارع
طحا فلتنا وانما الباد في نية الشارع في نية الشارع في نية الشارع في نية الشارع
الباد في نية الشارع اما يقتضى كذا الالفاظ حقيقة في ذلك الزمان في نية الشارع
النية في نية الشارع في نية الشارع في نية الشارع في نية الشارع في نية الشارع
لوجوبه وهو العبادات والنية في نية الشارع في نية الشارع في نية الشارع في نية الشارع
بما ذكره في نية الشارع في نية الشارع في نية الشارع في نية الشارع في نية الشارع

كتاب الصلاة
في الصلاة
والعبادة

كتاب الصلاة
في الصلاة
والعبادة

الشارع الذي كلامه اذ لا شك في كون اللفظ اللفظي وقع فيها التزم حقيقة في
 المتبادر في هذا المشرع فان المتبادر منها في زمانهم مع الاطلاق والحرز
 عن القرائن تلك المعاني المحصورة العبدية والاشهاد للوجوب لهم فيه ومقتضى
 الاحرار في التبادر التي المذكورة عندهم في كلام الشارع انما لتحقيق المعجزة
 الامران صلاهما عن الشارع على القولين في الحقيقة الشرعية صافيهما في
 على المتبادر الشرعية وذلك لان في تبادر لفظ اذ المتبادر هو العلم
 منه مجرد اللفظ مع قطع النظر عما سواه حتى يخصصه المستعمل لهذا
 المعنى ويجعل في اللفظ استعماله وكما هو مبرور بوجده مع علم الشارع
 وكونه من اهل الاصطلاح سواء كان الحكم به او غيره في ذلك المعنى فيهم
 المعنى في اللفظ لا يفتقر باختلاف الكلامين وانما يفتقر باختلاف المعنى
 صفة اللفظ فيكون من اهل الاصطلاح صافيهما في العلم على المعنى المطمح
 اذ الواجب حمل اللفظ على اصطلاح الحكم والشرع في حمل العلم في العلم
 الدلالة والفهم لا الزيادة خارجة عن مفهوم الدلالة على ما سبق
 والحاصل ان التعبد في اراءة الحكم ويعين ما في اللفظ باصطلاح
 وفي الدلالة الملتصقة بالمعنى بمعنى فهمه نفس اللفظ باصطلاح الشارع
 فالعلمون مثلا اذا استعمل اللفظ الدال في كلامه كالمبتدئين في العلم العام
 ذات القوائم الاربع لكن يجب حملها على مطلق ما يدل على الارض بوجه صريح
 عن اللفظ وكذا اللفظ الصلوة والركوع والصوم وغيره من المفعولات الشرعية
 اذا تبادر في استعمالها من اللفظ فان المفهوم منها عند المشرع معانيها
 الخاصة الشرعية وانما صلاهما عن اللفظ صافيهما في العلم لا اراءة
 الغوية منها وحكم هذا اللفظ في كلامه في حق الجمعية الشرعية حكما اذا
 وجد في استعمال اهل اللغة تبادر منها المعاني الخاصة ومع ذلك

حكما على المتبادر الاصطلاحية وقد ظهر من ذلك تبادر المعاني في اللفظ
 الواردة في الخطاب الشرعية امر ثابت بحقوق لفظ اللفظ في زمان الشارع او
 فينبغي ان يدعى لفظا ولا يعبدان ان منع التبادر في كلامه ان
 راجع الى منع التبادر في زمانه وذلك بان يكون اللفظ في التبادر في كلامه ان
 تبادر في كلامه مع اي شيء كان او تبادر في كلامه من حيث انه كلامه
 فالاعراض في الدليل المذكور لا تدفع له الا في حق اللفظ في كلامه
 مكابرة بالكل لا يحكم به الوجهان في حق اللفظ في كلامه ان منع التبادر
 كلام الشارع منع التبادر عند المشرع كما هو ظاهر العبارة كما انما
 ما ذكره من انكار التبادر في كلام الشارع مكابرة بالكل لا يحكم به
 وكما انما ذكره من انكار التبادر في كلام الشارع مكابرة بالكل لا يحكم به
 غاية انك تقول ان اللفظ الدال على الواجب فاسد لان المشرع على
 هذا التعبد يمنع التبادر من اصله فيكون يفتقر الى منع التبادر لاجل
 الواجب وهو في هذا التناقض في منع التبادر منع كلامه في
 وكما انما ذكره من وجهه الثاني الاربعة كان ما ذكره بقوله فقول هذا غير
 على تقدير صحة هو جواب الاعراض وما قول منع التبادر في كلامه ان
 مكابرة فان ايراد منع التبادر لمطهرهم كمن المشرع منع منع
 هذا التعبد فلا يوجب عليه ذلك في اربعة منع التبادر في كلامه ان
 قط ما فصل ما اعترف به في الاحتياط ايضا فاحتمل ان التبادر لاجل الواجب
 هو اصل الاعراض في ذلك فيكون في ما يقول المشرع في غاية توجيه الكلام
 ان يقال ان لما كان كلام المشرع هو المعنى الاول في علمه الحق او لا ثم يفتقر
 بالمكان توجيهه باحد الوجهين المذكورين قال غايته انك تقول في
 حاصله ان انكار التبادر المطلق كما هو في العبارة مكابرة ظاهرة ولا يمكن

هذا الحق الاول على كل باب اولهم فكل باعكارة توجبها باعكارة
ايها ما للمعصية من ان ينقض بها السداد الاجل الموعود ومن جعله انقض السداد
فيعني ان يكون في الامانة وجوبه بان ذلك غير معلوم انه ويجعل ان يكون في الامانة
بان المعصية ان اريد منع السداد لمطالعة المظالم فيكون ما كان لا يتحقق له
وان اريد منع السداد لا يتحقق وهو غاية توجيه الكلام اوقافه ما يمكن ان
يقول في الامانة فيكون ان كان غير معلوم فندبر قوله بان غير معلوم لا يفي
بما خارج عن قاع المظالم لان المحيى لانه يكفيه التنبه العلم
والاحتمال فانه وضعفه المانع من السداد اذ المعصية ان علم العلم
في ثبوت هذه الامانة والاحتمال ليس بواجب فيها بناء ما ذكره من ان
لو ثبت مع ذلك لم يكن ان لا تثبت كذا حقيقة في المعصية والعصية
فان ذلك ليس بواجب استدلالا بحكاية الاحتمال لولا تعقل قوله بل لا
انه كونه استعمل الشارع هذه اللفاظ في هذه النعمان المراد ان اللفاظ
استعمال السداد في زمان المشقة لا كونه استعمل ان سر بلا واسطة
يكون في العيشة السداد والفهم كونه استعمل الشارع وجعلوا الظلمة والاشارة
في زمانه وذلك مطلق بعباده اذ لا يتصور استناد السداد في زمان الى
الاشارة كما حصل في زمان اخر سابق عليه ولان العلم العرفي عن حصول
الاشارة في زمان المشقة ومع ذلك فاستناد السداد في زمانهم الى
في زمان الشارع على ان يكون سابقا وفيه غير معقول ولو امكن ذلك
في ان الاستناد اليه ليس لظنه الاستناد الى الاشياء فيها بينهم فالحكم بالاشارة
التي علم طولها استناد الى كونه الاستناد في زمان الشارع على ان يكون
بعيد الفهم والسداد في زمان المشقة حين ان الشارع استعمل هذه اللفاظ

7
3000

vi

[illegible]

الاستاذ

فمنها فمما لم ينفذ ذلك المبدأ في الدولة المندرجة ولا نقل فيجب من هنا
 بالعلم والاشتهار فان ذلك وضع اصطلح به في اللغة العربية والبيان
 قلت لانهم ان فهموا انما طعنوا بها ليدلوا على ان النقل في اللغة
 الدالة على ذلك التسمية لو كانا في اللغة العربية بغير ما كان في قولهم
 اعلوا في وضع هذه الالفاظ طعنوا في الحقيقة ما وجدتموها في كلامي
 فاحملوا عليها فان هذا ما يقتضيه في دعوى ان الدولة المندرجة ما لو كانا في اللغة
 بواسطة الترجمة بالقرآن كما هو ثابت في تعليم اللغات بل من في ذلك
 قطعا وبجملته فحين نقول ان الشريعة لما اريد بها في اللغة العربية
 مما يتوقف الدولة على التبعية والاداء على سبيل الحاجة اليها فكلما
 ولو احتملوا وان الناس يحتملوا في مثل ذلك الالفاظ موضوعه بغير
 بها في اللغة ويستعملون بواسطة في اللغة العربية والقرآن والكتاب المطبوع
 الكلام بذكر الالفاظ والقيود المعينة للمدعى في جميع الاستعمالات
 وكانت تلك الالفاظ مناسبة لمعاني هذه الالفاظ في اصل اللغة نقلت
 الالفاظ في معانيها الاصلية لا تلك الالفاظ في معانيها بالترجمة
 او بالامر وبذلك خصصنا في التعبير مع وضوح الدلالة على اللغة
 وحذفنا في المقام في بعض المواقف بعدد الاطباء او بغيره الموجب
 الغرض من تركه او الاخلال بغيره وحسن ان النقل بغيره في اللغة
 ففهمهم لم يكن محصاه للغرض ولا منكر للفائدة بل كان رجوعه كعلمه
 لتعريف الوضع طريقا واحدا في الترجمة به والآخر الترجمة بالقرآن والكتاب
 تعريف بطريق الترجمة بل من ان الناس في كيفية تعليم اللغة وتعلمها
 الشريعة على اللغة بغيره مما يتوقف الدولة بغيره انقلبه علمنا ان
 عرف الوضع في اللغة بغيره في اللغة بغيره بالقرآن دون الترجمة

فمنها

فمنها فمما لم ينفذ ذلك المبدأ في الدولة المندرجة ولا نقل فيجب من هنا
 بالعلم والاشتهار فان ذلك وضع اصطلح به في اللغة العربية والبيان

ولكنه هو

فمنها فمما لم ينفذ ذلك المبدأ في الدولة المندرجة ولا نقل فيجب من هنا
 بالعلم والاشتهار فان ذلك وضع اصطلح به في اللغة العربية والبيان
 قلت لانهم ان فهموا انما طعنوا بها ليدلوا على ان النقل في اللغة
 الدالة على ذلك التسمية لو كانا في اللغة العربية بغير ما كان في قولهم
 اعلوا في وضع هذه الالفاظ طعنوا في الحقيقة ما وجدتموها في كلامي
 فاحملوا عليها فان هذا ما يقتضيه في دعوى ان الدولة المندرجة ما لو كانا في اللغة
 بواسطة الترجمة بالقرآن كما هو ثابت في تعليم اللغات بل من في ذلك
 قطعا وبجملته فحين نقول ان الشريعة لما اريد بها في اللغة العربية
 مما يتوقف الدولة على التبعية والاداء على سبيل الحاجة اليها فكلما
 ولو احتملوا وان الناس يحتملوا في مثل ذلك الالفاظ موضوعه بغير
 بها في اللغة ويستعملون بواسطة في اللغة العربية والقرآن والكتاب المطبوع
 الكلام بذكر الالفاظ والقيود المعينة للمدعى في جميع الاستعمالات
 وكانت تلك الالفاظ مناسبة لمعاني هذه الالفاظ في اصل اللغة نقلت
 الالفاظ في معانيها الاصلية لا تلك الالفاظ في معانيها بالترجمة
 او بالامر وبذلك خصصنا في التعبير مع وضوح الدلالة على اللغة
 وحذفنا في المقام في بعض المواقف بعدد الاطباء او بغيره الموجب
 الغرض من تركه او الاخلال بغيره وحسن ان النقل بغيره في اللغة
 ففهمهم لم يكن محصاه للغرض ولا منكر للفائدة بل كان رجوعه كعلمه
 لتعريف الوضع طريقا واحدا في الترجمة به والآخر الترجمة بالقرآن والكتاب
 تعريف بطريق الترجمة بل من ان الناس في كيفية تعليم اللغة وتعلمها
 الشريعة على اللغة بغيره مما يتوقف الدولة بغيره انقلبه علمنا ان
 عرف الوضع في اللغة بغيره في اللغة بغيره بالقرآن دون الترجمة

الحل

فمنها فمما لم ينفذ ذلك المبدأ في الدولة المندرجة ولا نقل فيجب من هنا
 بالعلم والاشتهار فان ذلك وضع اصطلح به في اللغة العربية والبيان

الكتاب المسمى النبوية وقلنا ان ذلك مما شؤنا لو كان ذلك الماد باستقلال
 الكتاب والسنة المنفي في كلام الله استغننا عما مر انما ما سمي به الاول
 وليس ذلك بالمدعى استقلالها بالحكم فيها فخصنا دليل الحكم فيها
 انشاء دليل اخر على حكمها مما هو خارج ولا يورود هذه المناقشة لانه قد
 يكون نص الاية بما يثبت الاستقلال مع النص لانه لا مط سواه اريد
 بالاكتمال معنى الاستغناء او الاخصاء فان الاستقلال لا ينفى بل يقر
 النص باحد المعنيين لا يجعل يثبت معه قط فالاولى استقلالها
 الفيد والاكفاء بما تقدم فانه تام في معناه والامر في ذلك حين قوله
 والاحياء النبوية المنقولة غير جهة الاية لعلنا قد اجد الاحياء النبوية
 بل لان الاحياء النبوية من جهة تلك الاية غير جهة الاحياء النبوية
 في وجه الحمل على النسخة بناء على الاية انما يقصد من نقلهم
 احاديث النبي صلى الله عليه وسلم لا احكام الشريعة لا سيما النقول والطريق على ما كان
 الرأفة ويقرض المنع فان منها ما يتركب من النسخة نقل كلام النبي صلى الله عليه وسلم
 لفظ المحصول الذي ينطوي ولو سلم فيما الحكم بكذا يتبع اصطلاحه دون اصطلاح
 غيره الا اذا كان المحل منقولاً بالجهة او شتمه على جهة نقله على اية العرف والفتا
 فانه يجب حمل ما عرف به من كرم ذلك لا يفرق بين المنقولين فيهم
 من غيرهم فان المنقولين غير جهة الاية لا ينعى حملهم على النسخة
 اي مع وجود القرينة او اية النقل بالجهة فالقرينة بين المنقولين فيهم
 وغيرهم على ما ينبغي كلام المحققين وجعلهم في النسخة الكلامية بل ان
 باراد النسخة من غيرهم نفع على مطالب جهة الاول اختلفوا في اللفظ العباد
 كالنصوص والصلوات والجم والركوع وغيره ففصل انها اسم للصحة اي المأمورية
 المجمعة لشرائط الصحة وان اطلقها على العادة لما كان لها الصحة

عن الصنمية

هذا هو الوجه في
 اعتبار النسخة

والمعنى

وهو بخلاف الحقين وقيل انما لا دعم من الصحة والفاصلة والاولى
 الاصح لنا بناء على الصحة انها عند الاطلاق وصحة سلك الامم عن الله
 وان العباد باسرها متعلقين بطل الشريعة وامر ولا شيء من الفاسدة كان
 واما نعم قط ان للعباد احكاماً معينة في حياتهم فاما ما عساهم ولو كان اسماً
 لصحة اطلاقها مع فقد اذنيهم انشاء الجزئية او تحقق الحق بالدين والشرع
 وكذا ما باطل بالعبادة والشرع قوله لا صلوة الا بغيره ولا صلوة الا بغيره
 للحاكم لا يصلح له ان يبدل احكام الله المادية بانها الامور المذكورة فلا يتحقق
 الفتح والحمل على حق الصحة تاويل لا يتركب الا بدليل قد وجد في مثل الانكاح
 الا بولي الاطلاق لا يثبت ولا يثبت الا في ملكه فجاره بغيره بخلاف ما كان
 فيه وايضا فان العباد امور في فقهنا لا عرف الا في قول الشارع ولو كان اسماً
 لما كان ذلك المرجح فيها الى العرف والشرع وليس المانع قولهم العباد
 اسم للصحة ان الصحة مأخوذة في مفهومها وتدخل في معانيها بل لا
 انها اسم للمأمورية المحصورة الى افعال اوجدها الكسوف كانت صحيحة فلا يترتب
 ان الصحة والاطلاق متجاوزان لحدودها لانه لا يصدق المأمورية ولا الاثر
 انما قطع بان المفهوم من لفظ الصلوة ليس الا كمال المحصول واما الصحة
 فله مستفاد منه اصلاً **حجج** اقول انما اسمها لا دعم كثر استعمالها في
 ولخصها بالصحة والفتا وانما ما يراهها وقران الا انها اعم من الحقيقة
 والمجاز والادالة للعلم على الخاص وعم ان المقصود من هذا الحق تعيين اللفظ
 من الفاظ العباد المستعملة في حفظ الشريعة مع قطع النظر عن كونها حقيقة
 او مجازية وهذا ما يثبت في النزاع من كل من المنفيين للحقيقة الشرعية والناظر لها
 فان التاويل لا يصلح فيها النسخة المحادة لئلا لا يظن بل انما يدعى ان الشارع
 فيها على سبيل الجواز والحقيقة فيقال في هذا النزاع في ذلك النسخة الى استعمل الشارع

الصلوة
 والركوع

انما هي لصاحب المهور ما دامها ويمكن ان يوق انما كان الغالب للمعالي
 متاخر بعضها البعض في بعض الصفات كما شرع بالبيع مثله مع الصحة من
 الملك المعين ومع الاجارة في النقل بعضا من شرائك الاجارة مع
 صحة المعالي في صحة المهور بانها العود مع الصحة في الشطوط على
 الصحة على وجه التروم وكان شركا المبيع مع البيع والاجارة والادارة
 بحيث لا يكون هذه وكان الاجابة غير بعضها بعضا من توقع العلم بغير
 احكامها المختلفة في بعض الفقهاء لغيرها المعاملة على وجه يحصل به
 التمييز بين في الجمل ومن المعلوم ان التمييز وجه ما لا يجب ان يكون
 لاجل العنصر المتوقفة ما هي اما المعلومة في العرف او اللقب بل من
 اجابة حصوله باعتبار الاطراف الشرعية ولا يفتقر ايضا الى العرف بل
 تلك الاشياء بل يكفي في ذلك ما يحصل به التمييز ولو شرطا واحدا ولا
 نرى انهم في بعض المعاملات لا يفتقرون الى شيء من الاطراف الشرعية
 وانهم يفتقدون في بعضها على شرط واحد وما ذكرنا شرط ما سعة
 بحسب الحاجة اليها في التمييز وبالجملة فقصود الفقهاء فيما ذكره
 في تعريفات المعاملات ليس التمييز بعضها بعضا بل هو ما من
 الوجوه وهذا هو مختلف من حيث الاستثناء عن الشرط والاحتياط اليها
 ولكن باعتبار الوجوه والتعدد في فلا بد ان كان المقصود من تعريف
 المعاملات شرع حصر ما فيها الاصلية فلا وجه للتعريف بالشرط الا اذا
 مدخل فيها لا في تحقيق تلك الغزوات وان كان المقصود منها تحديد
 المعاملات المسجحة لشرائط الصحة فلا وجه لعدم التعريف بالشرط في
 تعريف بعضها والافتقار على بعضها في بعض احوال الوجوه على هذا العقد
 ذكر مجموع في جميعها وان كان المقصود بيان الاصطلاحات الشرعية

فهو مبني على ثبوت الحقيقة الشرعية لا على العادة او بغيره في نفسه في نفسه
 به وكذا لو كان المقصود بيان الحقيقة العرفية اذ لا ريب في ان المهور من اخط البيع
 في عرف الناس من غير ان يخصصه المرفوع ووجه الادعاء ان المقصود التمييز
 المذكورة ليس ما ذكره بل الذي منها غير المعاملة بعضها بعضا في الوجه
 فربما فلا اشكال ولا قلت هذه ان المقصود تلك الحدود غير المعاملة بعضها
 بعضا على ما ذكره في الوجه في الحكم بالجملة ما شرع به مع عدم اشتراك بعض
 على غير ما شرع وط الصحة كما عرفت به واستتم ما وجد به ذلك في من هو
 المعنى الاصل والذين ما يكون شرعا بجميع اجزائه المعنوية في احكامها
 ولو كان فلا ريب في ندرته وليس العرفية هذا المذهب في صحة شرطه فقلت لا بد
 بالشرع من المعنى الموقوف على الشرع في الجملة ويقابلها العرف والعرفية كما
 توقعه على الشرع اصلا فلا يقدح في الحكم بالشرع اشتراكه على غير ما
 المهورية او العرفية نعم يقدح في علمه اشتراكه على غير ما في الشرع
 وليس يوجد في عدم القوم اطلاق الشرع على شرطه حتى يتوجه التقصير به كغير
 ولا يستقيم فيه القول بان له كذا وشركا كذا فانه انما يصح مع تعاقب
 المعنيين وبما يتبادر في هذا الفرض وان قلت تعاقب التمييز المعاملة
 كما يباين اذ يبينه لا يفتقر الى المعاملة عفا سدا ولا غير فاسد في
 قلت ليس المقصود من تلك الحدود غير المعاملة الصحيحة بل هو ما لا
 بل المقصود تمييز غير صحيح غير ذلك لا يفتقر الى ذكر جميع شرائط الصحة
 لا يفتقر فان قلت الحدود في هذه التعريفات ان اعتبر فيه قبل الصحة يتحقق
 الحدود وباسر طريقه بدخول المعاملة الفاسدة التي لا يحكم بها في
 فيها من شرائط الصحة والا انقضت حكمها بما عرفت فقلت تختار الاول
 ويلزم ان هذه الحدود كلها تعريفات بالاعم ولا يحد في ذلك فان

عاصم

في تلك الحدود بعض

عن

بهم

المعريف بالاعمال اذا كان المقصود غير الاخص مما عدا ذلك الاعمال غير
 فان قلت ان المعنوية من الفاظ المعاملة لغة معروفة فمفهومها متبينة
 لا يتبين منها في غير ما يتبين بانفسها وذلك في حاجتها في التميز الى اراد
 الشرايط الشرعية فليس يتبين المعاملة باسرها ليس في شرايطها
 وليس من شرطها ان يكون العمل في الشرايط الشرعية لصعوبة التميز
 الماهية في كونها معلومة بالاجمال فان التميز في ذلك يفتقر الى
 في مقام الاستدلال وعرض الشك والالتباس ولو سلم هذا طريق في
 آخر وتبين الطريق ليس في العمل بل في ما يتبين من العمل في هذا
 الثالث قد عرفت ان الواجب حمل الخطأ بالشرعية على المعنوية
 كما في الصور ولا سيما في تحصيل العمل في غير المعنوية لا في
 ذلك وهو تحصيل العمل في الخطأ بل في غير الطريق الى ذلك ان
 الواقع في الخطأ ما ثبت من الوضع الشرعي ان الواجب فيه العمل على
 الشرعية واما ان ثبت له ذلك اما لعدم تبينه من اصله على
 به او لا تنقائه في الموضوع المعين بخصيصه فان ثبت له في
 العمل بغيره يعني العمل على ان كان عامنا او خاصا مع كون الحكم
 والخطأ كليهما من اهل اصطلاح واحد لا في خروج عرف ان العمل
 مع انتفاء القرينة المعينة للمراد فلا يقتل بالثاني ولا لاظهر لا
 العمل على عرف السالين يقتضي العجز في اللفظ على ما توهم فان ذلك
 التبع في الاستعمال كل في العربية بغيره بالعكس من الجملة في
 عما التماثل في العمل بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 محاورهم لا للفضل في العلم والضرورة التبيين في الاول ان العمل
 في خطا بالاربع بيا الحكم الشرعية وما غايتها في العمل على اصطلاح

بينا ولا هو

الخطأ
 وهو يعمل
 نظر وتامل

منه

في كذا
 في كذا
 في كذا
 في كذا

لدي

الابن لا يعرفه ولما ذكرنا في الجواب لا فقه لا في كذا ولا في كذا ولا في كذا
 بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 محتج بالامع القرينة او على تعدد النوع او التخصيص والمفروض اننا قد عرفت ان
 ان القرينة في بعض المعاني ليس لها السؤال اليها مع موافقة عرف السالين
 المسئولان عن العمل بغير الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 وتبين ان العمل بغير الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 اراد به بغير الاصطلاح فيكون الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 متعده فلا يفتقر الى حمل في كل تلك الحالات سواء في عرف السالين او في عرف
 يكون موافقا لغير ذلك ولا سيما في هذه الامور ولا في كذا ولا في كذا ولا في كذا
 المحل بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 توقع الاستعمال في الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 وان بدو نها يتعين العمل على احد المنة انما العمل فيها اذا كان الامر في اصطلاح
 كين هناك قرينة يقتضي التبعين فيكون الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 او جابلي او الحكم على الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 ان يكون العالي بالتميز على ما في الآخرة او جابلي او جابلي او جابلي او جابلي
 عن الحكم مع جهالة التميز وكذا يقتضي عرف السالين مع جهالة وعلم
 الحكم بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 محملا لوجه الا يقتضي من الحكم في تقديم عرف الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 تقديم عرف الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ
 لاصطلاح المذهب سواء كان عرف الحكم والخطأ بغير اصطلاح الخطأ بغير اصطلاح الخطأ

العلم

الخطأ

الخطأ

الخطأ

الخطأ

اذ اختلفت في الحكم والمخاطبة جميعا التلقين في هذا المبدأ اذا اختلفت في الحكم
 التلقين اذا اختلفت في الحكم والمخاطبة جميعا التلقين في هذا المبدأ اذا اختلفت في الحكم
 دليل ولا اقره في الحكم والمخاطبة جميعا التلقين في هذا المبدأ اذا اختلفت في الحكم
 مما قلنا وينبغي ان لا يشك في الحكم والمخاطبة جميعا التلقين في هذا المبدأ اذا اختلفت في الحكم
 توافق القرب واللغة فلا اشكال في العمل وكذا لو حصل الشك في الوجهة والمقدار
 الاصل والموضع ما لم يرد له دليل على خلافه وكذا لو علم التلقين مع تعيين
 النقل معلومة تاريخ الصدور فانه يحمل على اللغة مع البقوع على القرب
 مع الحق قبل لا يبعد ذلك في تعيين اللغة فاجل من يتبين صدق النقل
 ويعلم من التاريخ فان الاصل احرى ان يكون في العمل اما اذا اختلفت في الحكم
 يعلم صدق النقل ولا التلقين الصدور فقد اختلفوا في الترجيح على
 اختلاف في الحقيقة الشرعية فوهم من قدم اللغة على كمال الاصل في العمل
 الشك فيهم من قدم القرب على الاصل فالتسوية في الحكم والمخاطبة جميعا التلقين في هذا المبدأ اذا اختلفت في الحكم
 عن طريقه التاريخ هو طريقة القرب في الحكم والمخاطبة جميعا التلقين في هذا المبدأ اذا اختلفت في الحكم
 اللغة من هنا ما ثبت قبل الشك ولم يعلم به في تاريخ الشك احرى ان يكون في العمل
 ومنه القرب الطارئ الذي لا يعلم تاريخه في تاريخ الشك احرى ان يكون في العمل
 من قبل التاريخ ما علم به في تاريخ الشك وكذا ما علم به في تاريخ الشك
 حل الخطأ في الترجيح على احد هذين المعنيين من غير قطع عما يتوهم من اطلاق
 كلامهم في هذا المقام ان التاريخ واقع في كل ما يخالف في زماننا المتغيرة
 في اللغة في مقتضى ذلك فليكن اللغة المعجزة قبل الشك على القول بترجيح اللغة
 المجد بعد على القول بترجيح القرب وفي غير البيان ويلي في العمل ان كان
 التلقين في كمال اللغة يختلف في كونها اصلية باقية او محوطة في العمل
 الصلابة او بعد او طارئة قبل او بعد باقية او محوطة او محوطة في العمل

يختلف
 ويدل على ذلك

يختلف الحكم فيها من حيث الاتحاد مع القرب والبيان من حيث التقدم عليه
 مع فرض المباشرة او التاخر عنه ومن حيث القطع بالحكم والظن به فان علم
 حقيقة الحكم بالارجح هو كمال اللغة او غيرها فالاشكال في مقتضى اللغة
 والا فالظن عن ان الشك في العمل يكون حقيقة فيه قبل كمال اللغة والاشكال
 النقل الحاشي لله صل الله عليه وسلم انما هو في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 بوضع آخر محوطة بوجه التلقين على الوضع السابق وهو محوطة بوجه الوضع
 التلقين بغيره وقوله في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 العشر بطريق القوم لنا انما هو المذكور في كتب اللغة لغاياتها في مقتضى اللغة
 المعجزة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 ان القرب في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 فيها مرجعا للعلم في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 الشك في كمال اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 فيها مرجعا للعلم في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 انما يتبين بذلك الحكم في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 ايضا كونه من غير ان يلاحظ في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 مخاطبة ومحاولة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 اللغة القوم في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 ولهذا كمال اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 حذيت الاشياء فانه في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 كل من استقر قاعا على طول مده في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 الا من طارئة وقوده فيها معناه على مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 من الكواكب وما يابى له الكسوف كانه اذا كسفت قمره في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة

في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة
 في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة في مقتضى اللغة

اذ كان المستعمل
 احد المعنيين المذكورين
 حيز عاداتهم بالاشكال
 فخصا قصار حيزهم

على الوطاء المذكورة وسعة الحديث انما اذا اكلت له اكلت متحكما فعله من زيد
 الاستحسان منه ولكن اكل بلفظه وكذا وقع في مستوفى واما في الغامض
 قوله اما ان اكل متحكما اي جالسا جالسا المتكلمين المربع ونحوه من المعنى
 المستعنى كذا في كل ما جالسه لا كل مستوفى غير متربع ولا متكلم ولا غير
 الجليل على شق كذا في عوام الطلبة متى ويظهر منه بعض الغموض في
 ذلك المثل للمرجع العرف على اللغة وطهه ضعفه ثم اذا اكلت
 على الحقيقة بمعنى الجالس ويؤلف الاول ما يتبعه بعد الحقيقة ويؤلف
 كذا في قوله تعالى ومن جالسه الاضطرار ما يتبعه به المعنى الجالس
 بالاجازة والى ما يتبعه المعنى الجالس في الزمنية المعنى ولا يتبعه
 الضمير الحقيقة الشبهة ليس بها الاضطرار ولا من شأن الاضطرار
 فيه ولا العرف له لعدم الضابطه وتوقفه على خصوصية العرفان المشبهة
 للرجحان الاول وان لم افسا ما مضبطة وانواعا منتظمة يرجع اليها
 جزئيا الاحكام ولذا لم يسمها ما يكبر في الخطابة الشرعية دورم ويقع
 بالمتنفس جهله من جملة ذلك الالفاظ المستعملة في الشرع في غير معانيها الأولية
 على القول بغير الحقيقة الشرعية فانه اذا تعدد تحملها على تلك الالفاظ
 الشرعية الصارفة عنها بمعنى حملها على المعنى الشرعية وان كانت محاذرة
 مثلا اذا ورد لفظ الصلوة والركعة والنجح في خطبات الشارع وكما ان كان
 غرضها التوبة التي هي الدعاء والتمسك والعقد فالواجب حملها على المعنى
 الشرعية التي هي الاركان المحصورة والعقد المحيى من الما طالت المعنى
 ولا يبقى الا لفظ المذكورة بجملة محملة هذه المعنى وغيرها من المعاني الشرعية
 وان كانت في الجازية على القول بغير الحقيقة الشرعية والوجه في ذلك ان
 استعمل ان روى هذه الالفاظ في هذه المتبادر من الكثرة حلا في جميع الاكثرة

مقعية

مثل

الفرقة

لا

الاصح منها احقاقيقها وانما المعنى حملها على ما مع التزم من الفرقة بكونه
 ان غير ذلك الجازي ليس تلك المناسبة ولا يوزنهم احد في ذلك المعنى بل يثبت
 وزنه في خطاب الشارع فعند عرفت من المعنى انما مع العرف وبمعنى
 الحمل على المعنى المعنى مع تعدد الشرع على القول بالحقيقة الشرعية لا ان
 لعدم الحكم والتمسك ما يتبع الرجحان فان استعمل الشارع هذه الالفاظ في
 المعنى المعنوية اثبت في غاية الضرر كما لا يخفى على المتبحر من استعمل
 اللفظ في المعنى العرفي اذا قلنا بتقديم اللفظ وتعدده الحمل على فان المعنى
 العرفي وانما يجاز على هذا القول الا ان لا شهادة ولزنا استعمله فيعلم
 غيره كالمعنى الشرعي على ما يثبت في التوبة للحقيقة الشرعية وبمعنى الجازي
 القول انما يتعلم العرف مع تعدد الحمل على اللفظ العلم مما ايدى لمدرك
 الحقائق المعنوية في الكلام ولذا في تعيين المرجح من الحقيقة بغير
 مع تعدد الرجحان منها فان رجحان المعنوية وتعدده الحمل عليها يعني الحمل
 على الشرعية او العرفية والاعتناء بالحمل على العرفية لان الخلاف يرجح المعنوية
 يقتضي تعادل المعنيين وكما في جملة الحمل تقع تعدد احد ما يتبع الحمل على
 ولا تعاقب العرفيين على اللفظ الجازي من غير حمل على احد المعنيين
 فيمنع الحمل على غيرها وربما يفرق بين تعدد الحقيقة الشرعية والعرفية
 في أمضا الحمل على المعنوية بان يحمل المعنى في الاول المعنى بالعقد والعرفية
 فاستعمل اللفظ في المعنى المعنوية بغير تعدد الحمل على المعنى المعنوية
 تعدد حملها حقيقة التي هي الاستعلاء يقتضي تعيين الرتبة ابا على
 بين الامرين قبل بقوله وقيل بل يوزن التا حقيقة ولا يتبعها تحقيق
 المقام بل في مباحث المعنوية والخصوص وانها الامر الذي اذا تعدد
 حملها على الوجوه الخيرية فان يرجح حملها على الكثرة والكراهة لسانها

فمنع

في أمضا

فاستعمل

تعدد حملها

بين الامرين

المقام

حملها على

المصرحة حقيقة ولو كانت اقرب الى الحقيقة المتعددة ولا انما
 الامر الذي في المبدأ المذكور سابع كبريت قبل ان يصغر الامر الذي
 فيها او يتكرر بينهما وبين الوجوه فحينئذ يحل عليها مع الصانع
 لتدبر غيرهما في المبدأ المجازي بالاعتناء بها وفي الحقيقة فمثل قول لا
 الاصول لا طلة الاستدلال لا عقلا لا في ملكه فان تعدد الحقيقة في
 العمل على اقرب المجازيها وبعيد المعنى فانه المتبادر منها بعد الصانع
 الذي يربط الحقيقة واعلم ان المقصود بتعيين المجازي مع تعدد الحقيقة
 ثلثا احدها بتبادر المعنى المجازي من اللفظ المصرحة حقيقة كما في قولك
 انما في المجازي فان المعنى من لفظ الاصل المصرحة بقرينة الكون في اجزاء
 الشجاع المشابه للاصل في المجازي ومن العلوم ان هذا المعنى غير متبادر
 دلالة لفظ الاصل ولا القرينة المذكورة فان الكون في اجزاء انما انما يقف
 عن حقيقة المجازي الذي هو كونه المصرحة ولا دلالة فيه على تعيين العمل المجازي
 اصلا فلو لا انه مدلول اللفظ الاصل المصرحة حقيقة لم يعمل المجازي في
 الكلام لانتفاء الحقيقة في المجازي وتبادر المعنى المجازي من اللفظ المصرحة بالقرينة
 مجازية ولا يقتضي كونه حقيقة في المعنى المتبادر لان المتبادر الذي هو
 على الحقيقة على ما عرفت هو فهم المعنى من تغير اللفظ مجازيا في القرينة
 وتبادر المجازي هو فهم المعنى بواسطة القرينة والقرينة هي الامر الذي يتبادر
 في المجازي فلا يحصل مجازي القرينة الصانع حقيقة كما في المثال المذكور
 لا يحصل بذلك جهة بل يتوقف على وجود الصانع بعض المجازي انما
 اذا كانا وبالمجازي المقصود اللفظ كما في لفظ البذر الذي هو حقيقة في
 المحصول ومجازي الصانع والمقدرة فانه ان ارد استعما في المعنى وجب ان يكون
 تصرف ارادة القدرة كما يقولون لا يدل على اوليائه مثلا ومجازي الاستعما بالقدرة

ارادة هو المعنى

يقال

الحال

الحال الصانع حقيقة اذا لا يقتضي منها ارادة المجازي المحصول الذي هو الصانع
 انما يقتضي مجموع القرينتين الصانيتين عن حقيقة المجازي الصانع حقيقة
 الصانع الامر الذي يقتضي تعيين المبدأ لا انتفاء الحقيقة لان المتبادر من
 اللفظ المصرحة هو ذلك لانه اذا تبين القرينتين اللفظية وجد ما في اللفظ
 كذا اذا لم يتوقف في الكلام قرينة معينة للمبدأ صانعة حقيقة بقرينة
 المجازي المحملة من اللفظ على المعنى المتبادر من القرينة اما صانع
 خصوص الحقيقة او غيرها من المجازي وان المجازي والقرينتين انما يستدل
 المصرحة بقرينة معينة ولو لانه المعنى المجازي هو المتبادر من اللفظ على
 لاستعما للالام اللفظية في ان المجازي المتبادر من عدم المعنى حقيقة
 المعنى من جهة القرينة التي شهدها المجازي المعنى وكذا وقوعه في الكلام
 كما الاستشهادية للمعنى لعدم اتفاقه عن المتبادر المعنى عالما ولا
 ملاحظة الشهادة ترجع ارادة المعنى المشهور اذا المطبق لمعنى المجازي
 الاغلب فان بينه وبين الاستشهادية بنفسه للمعنى كما يقتضي الوجه الثاني
 الاعتماد عليه في تعيين المجازي وانما انما المتبادر من اللفظ المصرحة
 حقيقة وانما كونه سببا للمعنى بواسطة المتبادر حثا لعله
 له على ما يقتضي الوجه الاول اخصل عما يصور الاستشهادية والندك
 الاحتمال المتبادر بالعلامة مع القطع بانتفاء ذلك العلامة وعدم الحدوث
 المتبادر بما مع القطع بوجوده الثالث كونه اقرب الى الحقيقة المتعددة
 انما جعل سببا للمعنى كونه مظنة للمعنى المقصود للمعنى بقرينة او
 المتبادر فان قوة العلامة في المجازي المتبادر من المعنى اعظم من قوة القرينة
 استعما للمعنى الحقيقية ولذا انما استعما المجازي المتبادر من المعنى حقيقة
 واقربا لعلامة الشهادة استعماله في احوالها ووقوعها ودرء الظواهر المجازيات

المجاز

واشتهار

الكلام

وحسبنا ان العلم حقيقة سببا بعد في النقيض توقعكم بعلمكم
 العلم بانقضاء الواسطة اذ لا يشترط العلم بانقضاء الواسطة
 استلزامه وان كان الواسطة الى هذا الاشياء سببا لصحة النقيض توقف
 على انقضاء العلم بعدها خاصة والاكتفاء فوالله علم بانقضاء الواسطة
 انقضاء العلم بانقضاء الواسطة بصيرة تجعل حال الاشياء والناس
 معا وقد يتوهم ان العلم حقيقة سببا لصحة النقيض توقف
 اعتبار الشهرة وبسطها وذلك لان قرب المعنى المجازي من الحقيقة
 بحيث لا اقرب منه يقتضي الانتقال للفظ الموضوع لما يقارب اليه
 ارادة منه على تقدير بعد الحقيقة ويتوجه عليه منع الملازمة فان
 تعارب المفهومين بحقيقة لا يقتضي امتناع انكسارهما في الموضوع
 ان امتناع انكسارهما بحقيقة لا يقتضي تعارفا في الحقيقة ولو
 فلا يلزم منه الحكم بالارادة اذ قد يتحقق التلازم بين الشيء في
 الصور والخيال في الموضوع على احد ما على الآخر كما في الاضافات والاضداد
 فان تصور العلية لا ينفك عن تصور المعلول وكذا تصور السواد لا ينفك
 غالباً عن تصور البياض ومع ذلك فلا يوجب حمل العلية والسواد على المتولية
 عند هذه الحقيقة وكذا العلة والممكن كالمراد به فان تصور المراد لا
 يقتضي بالمراد ولا يوجب حمل عليه عند تقدير الحقيقة فقط بل يقتضي
 اقرب الى الحقيقة يقتضي ترجيح ارادة بغير اعتبار كونه في الكون
 مظنة للاشياء او مقتضيا للبادر الانقضاء اذ لا يشترط في القرب من الحقيقة
 وكذا التلازم لها ما يقتضي من التلازم بين المعنى المعمله من اللفظ واللفظ
 السواء لا يكون الا بالترجح لكن هذا انما يقتضي ان قلوبنا يجوز الترجيح بالمتأني
 العقلية الى التوجه في الارادة من حيث اللفظ وفيه كلام وسياحقيق

فيه

فيه فربما في الدولة انتم تعلم ان العلم حقيقة سببا في الحقيقة العلمية اذ اقتضى
 حمل كل طائفة لفظية على المعاني عند ما عطفنا انما هو ان اللفظ على كل ما
 طائفة في حمل كل علم والالزام لفظيا على طائفة اللفظ خلا طائفة العلم
 وتسمية وهو فيجب وقد عطفنا على ما يميز اللفظ لوجه حمل على اصطلاحه
 الاصطلاح او جميعها او علمه من آخر خارج عنها والكل يظن ان العلم
 المرجوح والترجح بلا مرجح والمقطع باعنا ما المعنى المراد من طائفة
 فتعين ان يكون المراد من اللفظ طائفة ما يقتضي من اللفظ وهو
 وبوجه علم الاول ان مرجح ظهور المعنى من اللفظ ويأخذ عند الحاجة
 الى اصطلاحه للوجه على ما يقتضي تعيينه من كونه في الموضوع
 مجرد ذلك لوجه علم الترشيح حمل كلام اهل الفقه على المعنى الشرعي وحمل
 اهل اللغة على المعنى اللغوي على الغور ولو وجه علم كل اهل اصطلاح
 حمل جميع ما يسمونه على ما يقتضي فهمه واصطلاحهم مواد احدهم
 وسواء وافقوا في الحكم وخالفه وسواء كان المعنى معهم وغيرهم وذلك
 لوجه العلم وتعيينه في قوله ان المعنى طائفة من اللفظ في الحقيقة
 الشارع اما ان يكون واحدا او حكيم الواحد على ما حمل اصطلاحه وظهر
 او جماعة مختلفة في العرف والاصطلاح وعلى التقديرين ما اصطلاح
 الحكم في اللفظ اما ان يكون معلوما مغاير الاصطلاح المعنى المعنى
 او غير مغاير او متبناها فان علم اصطلاح الحكم في اللفظ وكان متبناها
 لاصطلاح المعنى طائفة او بعضا او قلة يقتضي عرف الحكم مطوارة
 يوافقه في احد المعاني طائفة يحمل عليه وكذا المعنى المراد من اللفظ امر واحد
 لا اخلا فيه لفظيا لا لفظيا طائفة من المعاني والمعدود والافراد كان
 واحدا او مجزأ متوافقة في اللفظ اصطلاحا لفظيا على علم المعنى وكان

٢. بدارم
مختلفي

١٤٨
 اللفظ الواحد اصطلاحاً المفروض عدم الاختلاف اصطلاحاً
 الخاطيء وهذا ما على الخطأ الثاني مع تقييده بالخاصة
 حكم الغائبين والمعدومين مستقاة من النص والاجماع على
 الاشتراك في التكليف هو أن العظم ادخل في القول بعدم
 وتساوله الغائبين والمعدومين أيضاً بالاصطلاح يمنع من هذا
 الخاطيء في المسئلة المفروضة كالاحتجاج في الجملة
 منها الغائب في العرف اصطلاحاً فقد يعمم من انزالها
 على اكل كل اصطلاح حمل الخطأ على المعنى المتعارفين
 ان الجميع في طوبى بالخطأ والمفروض تقديم اصطلاح الخطأ
 وبقائه كونه وجوب الاقوال ان الغائبين بتقديم من الخطأ
 يقولون مع اتحاده وكونه بمنزلة الواحد كل في الحقيقة
 اما مع التعذر والاختلاف فالظن انه لا تراعى في تقديم
 الشك ان يظن على هذا كون اللفظ الواحد مستلزماً في الحقيقة
 واحد وهو على تقدير جزمه ما يستبعد خلافه لعموم استعماله لا محالة
 اللفظ الواحد للشيء في اختلاف التكليف فانه اذا حمل كل طائفة من
 على هذا اصطلاحها لم يكتف بها اعتقاف ذلك العرف والاصطلاح في
 اختلاف التكليف باختلاف الاصطلاح وهو يوافق للاحكام الجاهلية
 المتكليفين بالنص والاجماع لا يوافق اختلاف المتكليفين بل وافق
 المختار غير متكلف المضطر وتكليف مختار غير متكلف في التكليف
 لا الاختلاف المتعمد هو اختلاف التكليف بما لا يقتضي اختلاف المقتضى
 الاجسام والاولى في الاقوال والاولى في الاختلاف بما لا يقتضي اختلاف المقتضى
 والاضطرار والخصوص في العلم والجهل فذلك كما لا ريب في العلم

العالم بغير تكليف
 واما

ان الاختلاف

ان الاختلاف الاصطلاح من قبل العلم الاول فانه لا يقتضي اختلاف
 مصلحة التكليف لوجبه فلا يكون سبباً لاختلافه فان قلت قد يتغير حكم
 الشيء الواحد باختلاف التسمية واختلاف العرف والعرفان الجاهل والمفتي
 والمعدوم لا يصح بيعه الا باخبار العامة كسلا ومنه قوله ولا ذنوب
 العافية بغير علم وجب بيعه من دون ذلك لوجبه الثابت بعد في بعض الا
 دون بعض فانه غير العقدين في محل العاد ومنه قوله فانه الماكول الملتصق
 انما يباعه العامة بالكله وليس لا يصح البيع عليه ولو فرض تغير العرف
 ذلك جاز وكذا وجب العامة بالكله او يبيع بعض الموضع دون بعض
 الغلبة فان الحكم الشرعي فيه يتبع العادة ايضاً قلت اختلاف الحكم باختلاف
 التسمية من اذ اختلاف في الشيء فيصير معنى الاختلاف الى لو اختلفوا في
 كما في المسئلة المذكورة وما اذا اختلفت تسمية الشيء لا مضمون في الاختلاف
 بل لمجرد الوضع والاصطلاح فان ذلك لا يقتضي اختلاف الحكم فقط والاول
 تغير العرف في اللفظ باسرها بل يعمى هو الاحكام الشرعية كما في الطهور
 وان سمي بالماء وحكم الصلوة الوجوه وان سمي بغيره وقول الفقهاء في حكمه
 ان الاحكام الشرعية لا تختلف باختلاف التسمية ناطق بهذا العلم في الاختلاف
 وقوله الاحكام الشرعية تتبع الاسماء ناطق بالعلم الاول فافهم ذلك
 كله فذا كان اصطلاح المتكلم في اللفظ معلوماً وما اذا اختلفت كان مقتضى
 بالتبع او الاجتهاد وجب ذلك اذا اختلف في الحقيقة فلتاقتديهم في جميع
 الاصول العلم والافعال في جميع الاصطلاح الخاطيء وان قلنا بتغير
 حكم الحكم مع العلم والتوقف في ذلك لخصوص الاجماع الملة احتمالاً صحها
 لان ما يقتضي تعيين عرف المتكلم يقتضي حمل عدم وقوع العمل في العلم فلا
 استحالة اتحاد المعنى الواحد للفظ وان قلنا بتغير الحكم بالخطأ وان قلنا

وجعل لكل واحد من البعض ما يلزمه من أجل كونهم المفاسد فيصنعوا الاحمال
 وقد علم مما ذكرنا ان الواجب على الخطا الشرع على الخطا والخطا
 اتحادا او تباينا في تعيينه مع العقاب وانما يبدى ذلك في غير الكمال
 بمجاء نتيجة حكم الاجماع ولا يصح حمل على الاصطلاح في الضلعة على كل
 ثم لو قلنا بذلك فهو لما يصح فيما اذا توجه الخطا لا انما الاصطلاح
 المختلف بان يكون موجودين في زمان الشارع حاضرين حاصرين
 عنه فلو كان الحاضر في زمان الصدق بعضهم وكما الباقي فمعين او
 غير محال على التصحيح الحكم بزيادة الجميع فقد لا يفتقر الخطا بالجميع
 الحاضر وقد تناولوا المعنى والغايات كما انما في الوجود فامر الحكم المذكور
 اذ لا يطرأ فيه بالنسبة اليها اصلا وانما يتحقق حكم الحاضر في
 وهو لا يتناول في العلم بتكليفه كما هو في العلم بتكليفه لغيره فيصنف
 منه من هذه الجهة لا نأفوق العلم بتكليفه الحاضر في العلم بتكليفه
 الغا لا اصل مشترك في التكليف والنتيجة عليه كماله لا اصل في حواضر
 يصح البناء على اتحاد الاصل على ما يطلع به الاصل وانما في العلم
 كما هو في هذه الصلوة في العلم بتحقق الاصطلاح المختلف
 الصلوة والعدم بحضور اربابها في محال الخطا وانما لا يتحقق في هذا
 فان اخذ الاصطلاح وتعد في زمانه لا يفتقر الاختلاف والتعد
 زمانا الصلوة والفتنة في مجموعته باصل عدم النقل معارضه ما اصل
 الوضع ولو قبل بالافتقار في وجه الحكم بما اذا علم ذلك ولو بالنقل
 الاصطلاح في زمان الصلوة لا يفتقر حضور ارباب الاصطلاح المختلف
 محال الخطا فان الاصل علم الحضور والاجتماع والحكم بتعد المعنى في الخطا
 موقوف على ما لا يثبت الحضور والاجتماع فتكليف الحاضرين بمقتضى

هذا هو الوجه في كون التكليف في العلم بتكليفه الحاضر في العلم بتكليفه لغيره فيصنف منه من هذه الجهة لا نأفوق العلم بتكليفه الحاضر في العلم بتكليفه الغا لا اصل مشترك في التكليف والنتيجة عليه كماله لا اصل في حواضر يصح البناء على اتحاد الاصل على ما يطلع به الاصل وانما في العلم كما هو في هذه الصلوة في العلم بتحقق الاصطلاح المختلف الصلوة والعدم بحضور اربابها في محال الخطا وانما لا يتحقق في هذا فان اخذ الاصطلاح وتعد في زمانه لا يفتقر الاختلاف والتعد زمانا الصلوة والفتنة في مجموعته باصل عدم النقل معارضه ما اصل الوضع ولو قبل بالافتقار في وجه الحكم بما اذا علم ذلك ولو بالنقل الاصطلاح في زمان الصلوة لا يفتقر حضور ارباب الاصطلاح المختلف محال الخطا فان الاصل علم الحضور والاجتماع والحكم بتعد المعنى في الخطا موقوف على ما لا يثبت الحضور والاجتماع فتكليف الحاضرين بمقتضى

اصطلاح

اصطلاح حاشي لا موجب بتكليف الغائبين كذا الا اذا ثبت ان وجهه
 التكليف الاصطلاح يقتصر على التكليف لم يثبت ذلك فان الادلة
 دليل على اشتراك التكليف بينهم لا يقتصر كونه بهذا الوجه كما هو في
 الثاني انما لا يتحققا راجعا هو الحامل وعرف الحكم واصطلاح حصر
 بينهم بعد المعنى في الخطا ولا يفتقر من المفاسد المذكورة في الدليل
 انما يلزم المعنى الحاضر الذي ابطال المستلزم ما عدا عن الحكم والنتيجة
 والاما لاجل باقية انما في العلم بتكليفه الحاضر في العلم بتكليفه لغيره فيصنف
 منه من هذه الجهة لا نأفوق العلم بتكليفه الحاضر في العلم بتكليفه
 الغا لا اصل مشترك في التكليف والنتيجة عليه كماله لا اصل في حواضر
 يصح البناء على اتحاد الاصل على ما يطلع به الاصل وانما في العلم
 كما هو في هذه الصلوة في العلم بتحقق الاصطلاح المختلف
 الصلوة والعدم بحضور اربابها في محال الخطا وانما لا يتحقق في هذا
 فان اخذ الاصطلاح وتعد في زمانه لا يفتقر الاختلاف والتعد
 زمانا الصلوة والفتنة في مجموعته باصل عدم النقل معارضه ما اصل
 الوضع ولو قبل بالافتقار في وجه الحكم بما اذا علم ذلك ولو بالنقل
 الاصطلاح في زمان الصلوة لا يفتقر حضور ارباب الاصطلاح المختلف
 محال الخطا فان الاصل علم الحضور والاجتماع والحكم بتعد المعنى في الخطا
 موقوف على ما لا يثبت الحضور والاجتماع فتكليف الحاضرين بمقتضى

بين التكليفين والاشتراك

الشعر ليس بوجه الهم حتى يرد في المعنى المارد منهم انه جميع واللفظ
 غير كل حتى يثبت المبدأ ولا يمكن انما الحكم بغيره انما حريته انما
 لان انما هي ما يمكن من غير تعريف العرف والاصطلاح في زمان الصد
 مع حضورها بل الاصطلاح المختلف في محل الخطاب في هذا لا يجد
 نفعاً في انبات الحكم لما عرفت من ان الموافقة في الاصطلاح لا تقتضي
 المشاركة في التكليف ويؤثر على الوجهين جميعاً ان حمل الخطاب على
 الاصطلاحات المختلفة يقتضي اختلاف تكليف الحاضرين وبموجب
 اختلاف تكليف الحاضرين يمنع تكليف الغائبين استقامت بناء على القول
 في الاصطلاح لا تقتضي المشاركة في التكليف وفي صورة الخطاب اذا
 للغائبين عرف عام او خاص مغاير لجميع اصطلاحات الحاضرين فانه
 حمل الخطاب على ذلك العرف لا يترتب منه توجيه العرف فم فلا يمكن حمل اصطلاح
 ولا يمكن انبات الحكم بغيره بغيره كذا او بعضه للفظ باقتضاه
 الجميع واستعمال الجميع في غير مرجح فيلزم سقوط التكليف في جميعهم
 ذلك الخطاب هو بطلان الاتفاق نعم لو قيل بعدم الخطاب وبنات جميع الحكمين
 بالاصطلاح كما ذهب اليه بعض النقاد لا يمكن توهم انبات الحكم للغائبين
 بنسبة الخطاب على ما يقتضيه اصطلاحهم كقول الخطاب على هذا القول
 الهم كوجه الخطاب الحاضرين فلا يكون احد العرفين او با لا عينا من ذلك
 لكن القول العام مع وثاق في نفسه خلة ما ذهب اليه القائلون ان
 يستقيم توجيهه بذكر كسب انك قد عرفت بطلان الحمل على الاصطلاحات
 المختلفة بما يلزم من اختلاف التكليف وغيره من المفاد فاقول بغير
 على تقدير صحة الجدل بطلان في توجيه هذه الكلمة وقد يوجب ذلك بناء على
 تقديم عرف الخطاب بالانفراد ويجوز حمل اللفظ الوارد في الخطاب المتو

الكل طائفة اريد المذكور في الخطأ المختص بكل طائفة على عرفها الحكمين
 لا ويرجع اليه لا يتعدى خطاً واحداً في الخطاب في كل خطاً واحد فلا
 اختلاف بين اللفظ الواحد لا يقتضي عرفاً في جميع الاصطلاحات
 فلو اختلفت التكليف باختلاف العرف والاصطلاح في ذلك الخطأ
 الوارد في الخطاب في الخطأ نفسه فاقول بالاصطلاح واللفظ استلزام
 مسقطه فيما وضع لغيره بغيره لا يربطه باللفظ اذا كان حقيقة
 في معنى بيان في مع آخر فالوجه على عدمه حقيقة متى استعمل في
 عرف الغائبين لان فائدة الوضع تقديم الموضوع له بنفسه فلو لم يحمل عليه
 لعدم الوضع عرف الغائبين ولان المعنى الحقيقي هو الظاهر للفظ عند
 فبمعنى اريد في كلام الحكم لان اريد غير انما في نفس حقيقة
 يستلزم الاخرى بالجهل والتكليف لا يبطأ وانقضاء الفائدة في اريد
 وانزال الكتب فان الفائدة العرفية فيها حصول اللفظ بتجديد الحكم
 الموقوف على مخاطبة ولا جهلاً ولا عوفاً وما اريد من انما
 بك قوله ليس بوجه الهم وما ورد من انه سيجب احرازه انما خطاً
 ويريد منهم خلة فها هو بطلانهم وما يفهمونه ولا في قوله
 حقيقة لوجب حمل على المجاز وكلاهما باطل اما الاول فلا وجود
 لا يكون الا لاجل اللفظ وشره الذين في تعيين المادته والحكم يكون
 محمله مترددة بين حاضريها وغيابها اذا ما تكلم به الوجهان فليكن
 على وجه اللفظ الحكم الدلالة لعدم الاختصاص في الجملة واما
 فله يقتضي كون الخطاب اصطلاحاً اذ لم يمنع ان يعين الخاص لفظاً
 يكون استعماله فيما لم يوضع له اصلاً في تلك اللغة ولان اللفظ اذا
 عرف الغائبين فاما ان يحمل على حقيقة اصطلاحاً او على ما ساء اولاً على واحد

في ذلك اللغة

والثالثة الأخيرة باطله لان شرط المجاز وجود القرينة الصاعه الخ
 الحقيقة والمفرد من اتفاقا وانما يتجمل بحمل عليه وحمل عليها بنفسه كونه
 اللفظ حقيقة في مجتمعه الحقيقة والمجاز او شرهما في موطن واحد
 والاختلاف بينهما يستلزم تعطيل اللفظ والمجاز باللفظ الماهل والمفرد
 فتعين الاول كالحقيقة كما عالجنا قبلا ان الاصل في اللفظ
 ان يكون محمولا على معناه الحقيقة حتى يدل دليل على ان المجاز هو
 معنى قولهم الاصل في اطلاق الحقيقة وقولهم المجاز على الاصل
 ان اللفظ اذا كان حقيقة في معنى مجاز في آخر ثم اطلق في الحكم من دون
 قرينة تدل على ان المجاز معناه المجاز فان الواجب حمل على الحقيقة
 المجاز وحمل الحقيقة على المجاز حال النزاع فيه بل يحمل وقولهم
 واللفظ هو المجاز المشهور على الحقيقة او التوقف في تعيين اللفظ
 اذا اريد منها على ما ذهب اليه بعض الاصوليين لانه في ذلك من محاور
 وحقيقة فان ترجيح هذا المجاز والزم فيه وبين الحقيقة لانه كونه مجازا
 بل خصوصية وغيره غير بالانتماء المقتضي للترجيح والتعاليق
 وذلك لانه اصالة الحقيقة ووجهها بالنظر الى ان اللفظ كما هو
 كونه لولا المجاز على خلاف الاصل كما ان القول بترجيحها معناه
 اذا كان مجازا او ساويا بل قد يترجح المجاز كما ان المجاز قد لا يقع النزاع
 في ذلك كما اذا استعمل اللفظ في معنى واحد لم يكن حقيقة فيه او مجازا
 لغو فبعد لا يلحق الحقيقة والمجاز وخصوصا انما يشاهد في تحقق الوضع واتفاق
 في الحكم بالحقيقة بوجه الاستعمال فيكون الاصل في الاطلاق الحقيقة بهذا
 انما اختلف العلماء في ذلك المشهور بين القول بالاصوليين سببا للمجاز
 الحكم بالحقيقة مع ان المجاز المستعمل فيه بالحقيقة والمجاز مع تعلقه به

الحقيقة او

ان

في ان المجاز هو
 اللفظ الذي لا
 حقيقة له

المرتب

المرتب وشأنه ان يثبت له اللفظ الحقيقة فقط وانما اللفظ حقيقة
 الاصل في اللفظ الحقيقة المجازية ان يكون شرطا في تعيين معناه كما ان
 والمجاز لا يثبت له اللفظ الا للدليل واللفظ حقيقة في مجتمعه الحقيقة والمفرد
 ما يفرق كونه اللفظ حقيقة بموضع بل اللفظ وقولهم عن ذلك وكذا
 معلوما من حاله ضرورة ولا يتلوه في القول ان استعمال اللفظ
 بعضا لغيره ولا بد ان يكونا انهم يتصورون ان المجاز هو المجاز على
 حقيقة وقولهم ان المجاز هو المجاز في القول بالانتماء الى المجاز
 ان الاشياء في استعمالها صفة الامر في الاشياء والذوق معناه اللفظ واللفظ
 والمجاز واللفظ هو الاستعمال الحقيقة حقيقة وانما اللفظ يدل
 وما استعمل اللفظ الواحد في التبيين او الاشياء لا كما استعملها
 في الشيء الواحد في الدلالة على الحقيقة ومن ذلك ان كونه مجازا
 التكرار في القول والتميز في مسألة الفاظ القول لا يستلزم التفتق
 للجل وغيره من المسائل المتعلقة بهذا التباين والحكمة هذه الدعوى من
 السبل في تصانيف المجاز المذكور وغيره وقد عذر لاشياءها وبها في
 الفاظ الحق ببطون الكلام كما عذر له وعادة ونحن نقول
 اكثر في مقام الاحتجاج من هذا بما يتصور عليه المنطق في
 واعلم ان الحق في هذه المسئلة يقع في مقامين الاول اللفظ المجاز المجاز
 والاصول في الحقيقة بالانتماء بما يتصور من قول القائل والاصوليين
 حجة القائل والاصوليين انما هما العلم من الحقيقة والمجاز والعلة الادلة
 له على انهما صحتا في هذا المقام وان في المسئلة قولنا ان المجاز
 الاستعمال لا يدل على صحة الحقيقة والمجاز سؤالا المجاز معناه
 وقد يتجمل مع ذلك ان المجاز هو اللفظ المشهور في الكلام متكررا

فك
 انما هو
 من

المستدل ولا يرد في حكمه ولا في المسامحة كذا هم في بيان المجاز على خلاف الأصل
 ارادة كذا المعنيين من الاصل المذكور فان بعض ما علوا بالحكم انما ينطبق
 المعنى المتعارف الاول فالجواب الثاني في انه على خلاف الأصل والاملا
 حصل انتفاءهم حال الخطا ولا ينعى بمرده لوجه على ما كان حقيقة فيه
 عليها كان حقيقة في المجموع فنعين جمل على الحقيقة والادلة على ما لم
 على وضعها ونقلا وعلافة والمنفعة على الاول اولى وقال في النهاية
 خلا الاصل لا حجة الا الوضع الاول والمناسبة والنقل لا خلا لهما
 العلوم ان اصل الحقيقة ما اتفق عليه جميع الاصوليين فاذا كان الامر من ذلك
 المعنيين جميعا كالا بما اجعلنا فثبتنا لا نقا في المعنى الثاني كما هو في اللغة
 على ذلك صرحا ان العلة في النهاية اجمع على ان المجاز خلا الاصل لا نقا
 على ان الاصل الحقيقة وانما يتعدى ذلك مما ذكرنا من ان كانت
 العاطر حتى اضمحلت في شرفها الحد بها فطر على اي ختم
 الاصح ان قال كانت في الداف حتى سمعت جملته نقلا استقر
 اي ملان قال في استقلا بالاستعمال على الحقيقة ولو اعلاه بان الاصل
 لما ساع ذلك في خلاف كلامه من على صورة اني اذا المعنى لا شيا في المعنى
 واضحا لا اكثر ومنهم القائلون بجملة المجاز الاشتراك مع انظر من الحقيقة
 هذه المواضع الحقيقة المتحدة ولذا كان دوران اللغويين المجاز والاشتراك
 على الدوام بينه وبين الحقيقة والادلة على الاصل الحقيقة مع
 المستعمل في مضاهيها لا ما سبق وجوه الا ان شرط استعمال اللفظ في المعنى
 انه حقيقة فيه فان انما يمتد الى احوال الناس والعرفية عاداتهم انهم متى جلدوا
 اللفظ يطبق في اللغة على معنى واحد لا يستعمل في غير اعتقاد انه موضوع
 معنى باثره لا يشك في ذلك ولا يباين في بل انما انهم يعتقدون في معنى اللفظ

والاثر في الحقيقة
 مع اتحاد المعنى

اللفظ

اللفظ بوجوده في اللغة مستعلا فيه وانما هو في ذلك بعد ظهور
 فان تعريف اللفظ بطريق النص غير مود بين اهل اللغة وانما تعريف اللفظ
 غالبا باستعماله لربها وبواسطة الترتيب بالقرابة في كل ما يتعلق بالاطفال
 ولا تسمى انما تعريف اللفظ معنى لاجل اللفظ يستعمل اللفظ في كل ما
 يرجع عنه كونه حقيقة له موضوعا باثره وكذا حصل اللفظ في كل
 نصفا وتبع استعمالها لها وادعا توقفه في الحكم بالوضع الى اهل اللغة
 من الامانة المقصود ليس بمجموع وايضا الظاهر ان لا نزاع في دلالة اللفظ
 على الوضع في الجملة وانما الخلاف في دلالة عليه مطا والجملة المتكررة
 في مقام التورية بين المعنى الواحد والمتعدد في الدلالة على الحقيقة
 بالوقوف في المعنى الواحد استراة اليه قوله في اللفظ والاصوليين
 لا يدل على الحقيقة نحو على في الدلالة مطرد اعلم انه قال في بعض
 ولذا تسمى انهم لا يطلقون هذا القول لا في بعض الوضع وربما ونزاع
 به المقصود لقولهم المجاز حيزه الاشتراك الثاني لانه يمكن اللفظ حقيقة في
 استعماله كان مجازا لا حقيقة له اما انما يجاز لان المفروض انه قد
 فداستعمالا صحيحا والاستعمال الصحيح لا يخرج عن حقيقة المجاز حقيقة في
 انه قد استعماله استعمالا لينا في مجازا واما ان لا حقيقة له فلا بد ان يستعمل
 وضع له واللفظ في الاحتمال ليس حقيقة ولا مجازا لانها لا حقيقة له
 مستعمل او يمكن غير تحقيق الوضع او موجودا نادرا وذلك الاصوليين
 في استعمال المجاز الحقيقة فالأكثر ومنهم من يميز على الاستعمال نظر الى
 المعنى في الحقيقة شيئا الوضع والاستعمال كله ما يتحقق تحقق المجاز اما الوضع
 فلا ان المجاز هو استعمال اللفظ في غير وضع له لعله بينه وبين الموضوع فلا
 وجوده بدون استعماله فلا الوضع يستلزمه والا لغير الفائدة فانه

الجملة المتكررة
 حقيقة على ما

استعمال
 قد استعملوا اللفظ في وضع
 المسميات الالاف في
 الجاز لا يستلزم حقيقة

قد بلغ من الشوق والغربة هذا المبلغ حتى من افواه الخلق وقيل للشوق
 ما من حال الا وقد خسر مع ذلك فقد اطوع العقل على وجه جعل صغائر
 على حقيقته الى ان لا يفرق ما لم ينظر لمخصص ولم ينفذ احد الى موضوع
 وكثرة ولا حيلة لنا في هذا الحق فمضنا ان يرجع الى الجواب
 لو كان الغلبة مقتضية للارجح لزم ان تستدل الدلالة على الحقيقة
 من الاقوال وان لا تكون الحقيقة من الاصول والرجح عند جرح الغلبة
 بقولنا ان الغلبة انما هي في الاصل لا في الحقيقة وهذا لا يرجح الغلبة
 وتوجيه جرح الغلبة في هذه المقامات والفرق بين هذه الغلبة
 وبين جرحها اختلاف في اقتضاء النظم وعدمه فلما عمل القائل في الغلبة
 المقتضية للارجح من الغلبة المقتضية وغلبة الجواب في الحقيقة
 عليه جرحه لا يقتضية منزهة ان الغلبة على الحقيقة من حسن الجواب
 لا كما يقال على سبيل المثال باحد المعنيين لو اقتضيت للارجح
 رجحان اربعة الجواب لارجح كون الخلف المتكلم في الجواب المطر انما هو ان
 الاصل من ذلك للثاني وثباته الثالث على الجواب في اللغة اكثر الجواب
 الحقيقة ويبيع القطع بغلبة الجواب على هذا المعنى انما هو بالغة الجواب في
 المصطلح فيه مما انما لم يستعمل فيه بالفعل على خلاف الاصطلاح واسألنا
 ان يكون معنى المصطلح المأخوذ من حقيقة الاستعمال بالفعل في الحقيقة
 اذ الغالبية في الاقوال انما هي حقيقة وقد اجماعا ومنه الجواب في الحقيقة
 الراسخ في الجواب لكل لفظ الزعم معناه الحقيقة وغلبة الجواب هذا
 المعنى ثابت في انما هذا الجواب الجواب بالقول او حمل الحكم في القضية للثبات
 على الثاني فلا يقع تحقق استلزامه انما هو انما هو اللفظ ومعناه الحقيقة
 ولا يستعمل في غيره اصلا ولا يستعمل فيما سوا الحقيقة او بعضها فلا

الغلبة

الغالبية

الغلبة

تحقق

وتحقيقا لثبوت الجواب في مثل ذلك كما هو حال اكثر الجواب المستند في كمال اللغة مما كانت
 يقرب من المعنى الثالث والظاهر بقبول هذا المعنى ايضا واعلم قد خفي في جملتنا
 اللغة انهم قالوا ان اكثر اللغة الجواب والغلبة والاصوليين كثير ما يذكرون ذلك
 في مقام ترجيح الجواب او ثباته اعلم اولوية الحقيقة جارية عن حقيقة اهل اللغة
 اهل اللغة الاصولية في كتبهم لولا انهم الجواب والغلبة وضعفوا
 في ما ينبغي ان لا يفرق في الحقيقة النهائية الجواب في انما الجواب الجواب
 قاله جرحا اكثر اللغة مما في انما اذا قلت قام هذا المعنى الفعل فاداه فاحسن
 يتناول جميع الاقوال فيلزم وجوبه في انما اولوية الحقيقة من زيد وهو معلو
 السطاة واذا قلت من زيد كان محال من حيث انك غيب بعضه لا جميعه
 من حيث لم يكن قد مررت به جميع جوانبه ومهاجرت من وجه آخر فانك
 اذا قلت ان زيد اوضه من زيد لسراش الا هذه الجملة المتناهية
 الزيادة والنقص والسند اعلم انما هو جرحا اصلية لا يقوى على ذلك
 فعل تلك الجرحا ولو يقع عليه الرتبة ولا الضرب وقد استدل به ما كان
 مع الزيادة انما تقتلوا سطحة الظاهر والحقيقة زيد انما هو جرحا
 اوجه منه وجرحا الاول بان المعنى ان الجواب في الحقيقة من حيث هو ومنه
 وحده ولا تكلم في الحقيقة بان الجواب في مثل ذلك واقع في النسبة دون الاطلاق
 والظاهر انما هو الغلبة في هذا القول غلبة الجواب باحد المعنيين الاولين كما يشعر
 به رتبة المنقولة وفيما جرح حقيقة اهل اللغة من الغلبة باحد المعنيين الثلثة
 المتأخرة وهذا المبدأ في التناقض الذي يتوهم من كلام الاسراريين حسننا
 اطلقوا القول بغلبة الجواب وتلقوا بالقول في حقهم اياه عن حقيقة اهل اللغة
 في مقام الاستدلال وجرح الابتناء ظاهرا ولينا فكذا استدل مع التناقض المتوهم
 كلام الاسراريين والقول في حاشيتهم ناره يقول الاصل في الاطلا الحقيقة واخر

الغلبة

كثرة

الغلبة

مجرد في العموم وفي الخصوص لا بد من دلالة والاولى في بيانها بالصفة
 متفكر عند استعمالها في الوجود لا بد من دلالة في الوجود لا بد من دلالة في الوجود
 هذا كما ان تعلق الصيغة بالمراد العموم كان يجوز ان يراد بها الخصوص
 حيث تكلفنا ان يراد بها الخصوص كان يجوز ان يراد بها الخصوص
 العموم يهوى الى لفظ العموم اذا اراد به الخصوص كما يجوز ان يراد به
 ان اللفظ لا يكون محالاً الا اذا استعمل على صورته وصيغته فيما له وضع
 ولما قلنا ان هو محض الدهر وما به على ما به الدهر في الفيزياء فكلهم
 قالوا ان اللفظ موضع على الحقيقة وانما يجوز ان يراد به الخصوص وذلك
 بمقتضى ما عليه بطريق الدلالة لا بد من دلالة في الوجود لا بد من دلالة في الوجود
 ثم يراد به اللفظ موضع على الحقيقة للخصوص واذا استعمل في
 العموم الفيزيائية والدلالة فقد ذهب في ذلك وهم اصحاب الخصوص
 مثل اصحابنا وحاشا للفتنة في هذه المسئلة من ادعى ان اللفظ لا يراد
 بحصة من زيد وعمر فيهما قالوا انهما ادعى انهما مع زيد وعمر في الوجود
 فيهما وانما ادعى انهما في الوجود مع خصمه عليه فالدلالة لا بد من دلالة
 خصمه فلا اقل محض صفة الصيغة لا تستعمل في الخصوص بل لا بد من دلالة
 وقد لم يولد الاستعمال وادعى ان المراد عليه بالدلالة لا بد من دلالة
 وقد عين الطعن على هذا بان يقولوا انهم قد استعملوا عادياً في
 لانكم لو دعيت محض اللفظ لزمكم ان يكون اللفظ حقيقة لا بد من دلالة
 ادعيت في الحقيقة لزم ان تدلوا بان لا تم ذلك بل من ان تدلوا على الحقيقة
 الفيزيائية اذا دعيت كما يجوز ان في هذا الحكم يجوز ان تدلوا على الحقيقة
 واخر دع انهم قد ادعوا في ان كل واحد يلزمه الدلالة وانما قلنا
 زيد في الدلالة بانها على موضع الحقيقة من التوحيد والافراد وهذا هو

فصل في
 الكلام

خصمه

اشياء

على

يمكن ان يراد باللفظ والمجوز ان الاصل في الاستعمال المعنى في القاموس
 لان الاصل هو الحقيقة التي لا تحتاج الى تسمية وانما يحتاج الى اللفظ
 به عن الاصل لا مصاحبة الحقيقة القوية ونحن فاما ادعينا ان
 ما هو الاصل فلا بد من دلالة على ما ادعينا وادعينا ان الاصل فعلمهم
 الدلالة لا بد من دلالة على ما ادعينا من الدلالة على صحة ما ادعينا في علمهم
 لاننا نقول ان كونه كونه هو العلم الفيزيائي بوقوع الاشياء ذلك على ما
 كما لو لم يكن في الوجود فلهذا في ذلك مع العلم الفيزيائي كونه حقيقة
 اسد وان كان في الوجود فلهذا في ذلك مع العلم الفيزيائي كونه حقيقة
 طريقاً لا اشياء الفيزيائية فلهذا في ذلك مع العلم الفيزيائي كونه حقيقة
 ان يدعى استعمال هذه اللفظة في الخصوص لا بد من دلالة في الوجود لا بد من دلالة في الوجود
 ذلك كما وعدوا في الوجود وهذا هو نفس الموضوع وما يوقعه كيف وجب
 شيء يجوز ان اللفظ من اللفظ واستعمل في غير موضع كذا في الوجود
 فلهذا في الوجود بطلان كونه في قوله وجاد بان واسئل العموم والزيادة في
 ليس له شيء وظاهر ذلك في الوجود وما يقع عليه في الوجود في الوجود
 وقارنوا لفظ ما يدعى في الوجود من الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 يجب ذلك في استعمال صيغة والخصوص وهو من غير الوجود في الوجود
 لحواله الدنيا في خصوص العلم في الوجود وعلى ان استعمالنا على ذلك
 فنقول قد ثبت بطلان استعمال هذه اللفظة في العموم والخصوص وما وقعنا
 ولا علم من جهة من جهة المباحة في الوجود من جهة من جهة من جهة
 في صنفنا المجازية في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 على ان الخصوص في الوجود لا بد من دلالة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 فلنا كيف وجب ان اللفظ في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

الصفة
 لا بد

ولا حاجة

القول الثالث ان اللفظ المتعلق بالمعنى يحتمل كلاً من الحقيقة والمجاز
 على المعنى الواحد ولا يتعين فيه احد الا من الايضاح الواضح او وجوب
 شيء من معاني الحقيقة او المجاز وما المتعلق بالمعنى فانه يتعين فيه الحكم
 بالحقيقة اما بنفسه لا يستعمل الا في غير من الوجه المذكور في انيات
 الاصل في المقادير الاول وان لم يوجد هناك نص من جهة الواضع ولا
 من طرف الحقيقة والقرينة على هذا الخصوص في الاصوليين لا
 يظنون ان اللفظ لا في صورة التعدد في ذاته من قال ان اللفظ الحقيقة
 فهو انهم مع اتحاد المعنى يحتمل ان الاصل والحقيقة فيكون كل واحد
 بهذا المعنى صنفين من الناحية ومنه القرينة الدالة على صحة
 التوقف في الحكم بالحقيقة والمجاز مع التعدد الى بعض النصوص الواضحة او وجد
 من الاماكن والعلامة الدالة على احدهما والمستفاد من كلام الأصوليين
 فان اللفظ انما هو على ترجيح احد الامرين في الحقيقة انما هو في بعض
 من ذلك فمهم من جهة المجاز ومنهم من يرجح الحقيقة في بعض
 في المسئلة فوالا بانها انما هي بغير نظر المبدأ الى التوقف في هذا
 وذلك لا يجد نفعاً في نشر كلام القوم كاللغة الرابع المختص
 بغير ان استعمال اللفظ في المعنى لا يثبت الحقيقة كما ادعاه بعض
 بالاشارة الى ما اذا اتحد المعنى فان استعمال فيه ليدل الحقيقة وعدم
 الحقيقة بنفسه لا يستعمل في المعنى المستعمل مع شواهد لا يستعمل في
 آخر كما يظهر من كلام كثير من قايلاً لشران وضع ثبوت المجاز كاذب اليه
 الاصوليين وهم القائلون بوجوب المجاز في الشران وكذا احتجوا على
 ثبوت احد الامرين بغيره انما كما يحتمل العقل ولا يمكن قولاً لا احد
 الا بوجوب العلم ومع ذلك فمهم في العلم استعمال الحقيقة والمجاز ليس

محل

الاشارة

دلالة

دلالة الاستعمال على الحقيقة مع تعدد المعنى على ادعاه اكثر القائلين
 على الشران والاشارة وليس في هذا الا ان احلاق القول المذكور بما يوجب
 الاستعمال على الحقيقة اتحاد المستعمل في المعنى فيجب عليه ان يستعمل
 كما هو المفروض في اصل المسئلة والامر في ذلك هو ان بعد ما علم من
 من دلالة استعمال على الحقيقة في صورة الاتحاد انما هو في
 من حيث يستعمل اي مع قطع النظر عما عداه من الامر حتى وجد
 في عدم ظهور تعدده لا يدل على الحقيقة وبما يصحح الاستعمال
 وان لا يولد دلالة الاستعمال على الحقيقة في الجملة لكنهم يحلون اتحاد
 شرط في الدلالة ان يكون المعنى متاعاً ولا يقولون ان استعمال
 يستعمل في الدلالة من دونها بين اتحاد المعنى المستعمل في تعدد وانما
 بعض من قال بوجوب الشران كالكسبي ومنه فقر في الاصوليين حتى
 في المسئلة بين استعمال اللفظ في المعنى المتعلق والاستعمال في المعنى الوا
 في الدلالة على الحقيقة واكثر الاصوليين وهم القائلون بوجوب المجاز
 في المسئلة المذكورة وانكر ما اشاد الاماكن ووافقه على ذلك كثير من
 قال بوجوب الشران لثابتية حيث انه لم يرجحوا الشران بنفسه لا يستعمل
 بل يبدل اخر قل في التبيين عليه وما حصل من التوقف في كلام القوم في
 في دلالة استعمال بنفسه على الحقيقة فانهم انما قالوا استعمالاً على الحقيقة
 وان استعمالاً على الحقيقة والمفهوم من ذلك ان استعمالاً على الحقيقة
 لا يدل عليها بحيث يكون مستقلاً في الدلالة على ما يقول السليبي واقفه
 وقدره كثير منهم ومنهم من في ذلك القول بغير دلالة استعمالاً على الحقيقة
 كالصريح في انهم في استعمالاً في الدلالة لا في دلالة في الجملة ومن
 ان ذلك لا ينافي دلالة استعمالاً على الحقيقة في صورة الاتحاد خاصة

نحو

كانت لهم كلامهم فان لا اتحاد من خلا في الدلالة على هذا القول ولا الدلالة
 صورة الاتحاد والعدد فيلزم القول بوجوب الاتحاد على الجواب ومخالفة
 ما ذهب اليه ثم ان الجواب الذي اجاب به الجواب عن الاتحاد في هذا الاستعمال
 هو ان ما طالع في الحقيقة غير متكافئة فقلنا عنه في القول في الاتحاد
 الفاظ العوضين في الدلالة على ان نفس الاستعمال تعلم الحقيقة
 وهذا ينقص بالحق فانهم قد استعملوا في الحقيقة ثم اتبعوا ذلك
 بما فيه فقلنا عنه غير متساوية والمحصل مما ذكره قلنا من هذا كله
 الا ان اللغة العربية كما تعرف باستعمالهم فكما انهم اذا استعملوا اللفظ
 المعنى الواحد فله دلالة على انهم يحذفون فقط على الحقيقة فيكون اذا
 استعملوا في المعنيين المختلفين وجوابها اننا قطعنا بالحقيقة اذا
 اللفظ في المعنى الواحد كونه مستعمل في المعنى الواحد فلا يصح قيا
 المستعمل عليه عدم اطراف العلة الموجبة للحكم نعم لو كان القطع بها في
 اللفظ المستعمل في المعنى الواحد كونه مستعمل اطراف العلة في المتعدد
 وصح قيا سطر الواحد كونه كذلك ثم فاننا قطع بدلالة الاستعمال فيفسر
 على الحقيقة على وجه الاستقلال بحيث لا يكون للاتحاد المعنى داخل في الدلالة
 على انما المسلم دلالة بشرط الوحدة او عدم ظهور العلة وهذا لا ينقص
 الدلالة مع العلم بالمتعدد كما هو واضح ويكفي ان ارادنا قطع بالحقيقة
 في المستعمل في المعنى الواحد بنفس الاستعمال لا الوحدة معناه ذلك
 اذ ربما كان له اتحاد في الدلالة وان ارادنا قطع بواسطة الاستعمال
 لم يصح قيا المتعدد على الاتحاد في العلة في القيس فيفسر العلم في ان
 من سلمه دلالة الاستعمال على الحقيقة فيقول القول باستعمال الدلالة
 حكم بدلالة الاستعمال ليس الا ما هو في اللغة انما تعرف باستعمالهم

الاد

ولذلك

وان لم يعرف اللغة لم يكن له استعمال اللفظ في معنى صحيح غيره
 انه حقيقة لم يوضع بانزاعه وانما انهم اقصى ثبوت الدلالة في الحقيقة
 والا اقصى انتفاء فيهم وانما الدلالة في قول الاتحاد ثابته باعترافهم
 مع التعدد لا طراد العلة الحقيقية للحكم قلنا انهم اذا استعملوا
 الحقيقة فيفسر استقلاله في الدلالة في قوله الحكم بدلالة الاستعمال السابق
 قلنا من هذا كله وانما الدلالة انما يعرف بالحقيقة باكتسابها مع استعمال
 لا مط فان المتكلمين في العلم والمعلوم من عامتهم انهم متى وجدوا اللفظ
 في اللغة لم يعرفوا واحدا لا يستعمل في غير فاتهم بعقد اللغة ويقطعون
 بالحقيقة من دون شك في ذلك لا سيما وانما اذا ثبت عندهم اللفظ
 ووضع معلوم ثم وجدوا مستعملة في غير فاما عندنا فليس ينفصل عن الحكم
 بالوضع ولا يقطع عن الدلالة منفصلا عن الاستعمال ولذلك انما اهل
 اللغة يشبهون لانهم في الدلالة في قولهم متساوية ويقطعون بالوضع ان بعض
 يحذف الاستعمال عند فهم الدلالة على الوضع من غير قيا بين المتعدد والمستعمل
 ان يقطعوا بان الاتحاد في اكثر الالفاظ والمعلوم من قريحتهم وتوحيدهم
 خلو ذلك والقول بانهم عرفوا الاتحاد فيفسر على ان يعرفوا او اما في
 على انما لا يحصل بعد جلا سببا اذا الحاصل بشرط انما في الجوز العلم انما في الجوا
 ولم يفسر في الدلالة الاستعمال على الحقيقة في اللغة المتعددة فقامت الاستعمال
 على ما صرح به السند فانما قطع بانفس العلم الصريح في ذلك الاتحاد ما سلك
 غايته الا انهم لم يكونوا في الحقيقة مختلفة وذلك لا يوجب القطع بالحق
 في الدلالة على الحقيقة وانما في ان العناء والاصول في القول
 على ان استعمال اللفظ في المعنى الواحد ليس بالحقيقة بخلاف استعماله في
 فانهم انما استعملوا في ذلك وانما في قولهم على قول الدلالة فلو كان محج

سقط ولا

ذلك

الاستعانة في العرف والعادة دليل على الوضع في المعنى كانه دليل في الوجود
 لا انفقوا على الدلالة في المتعدد كما اتفقوا على الدلالة في الواحد ولا
 اتفقوا على الدلالة فان مثل هذا الامر الذي يرجع للدلالة العرف والعامة
 يشبه علم بطلاء الحمار لخصوصه وصحة الدلالة وطولها كما في بعض
 فانه في الامر الذي يشبهه المثابة في الوضع والظهور لا يكاد يقع على
 هذا لفظا فان قيل اني قد بين استعانة اللفظ في المعنى الواحد واستعانة
 في المتعدد حتى صارت الدلالة في اللفظ حقيقة ثابتة مسلمة عند الجميع على
 الشيء وما تارة الاتحاد في ذلك قلنا الفرق بين الامر به ان اللفظ اذا كان
 بحيث لا يستعمل الا في معنى واحد كان بحيث لا يخلو فانه من ذلك المعنى
 الارتباط الموجب للعلم بواسطة الاختصاص فيكون حقيقة في اللفظ
 بالحقيقة الا ما يتبادر من اللفظ عند التفرع الثاني ولا في ذلك اللفظ
 في معناه متعددة لا تعاد كحرف المفتوح في اللفظ لا يبين اللفظ واضح
 كما كان في الامر السابق في اللفظ ان كل لفظ من الالفاظ المستعمل في
 له ذلك اللفظ وان ذلك المعنى هو المعنى الذي يراد منه اللفظ عند الاطلاق
 والجرم من الصواب في استعمال اللفظ في معنى واحد ولم يستعمل في غيره كان
 ذلك الاستعمال انما كان المعنى الذي وضع اللفظ بآرائه وما اذا
 كان اللفظ مستعملا في معناه متعددة فاما يعلم باستعماله كونه حقيقة
 في جملة وامانه حقيقة في جميع فله يعلم من ذلك قطعا ان اللفظ الذي
 لو انما الاستعمال في اللفظ الواحد كما هو واضح فان قيل هذا انما يستقيم
 على تقدير العلم بانحاء معنى اللفظ وما يرد من ان الاستعمال لفظا
 ولم يعلم الاختصاص به فلا يصح فيه كذا احتمال التعدد الى غير الفصح
 بالبرهان وما ذكره من ان اللفظ الاستعانة في مثل دليل حقيقة ايضا

بمعنى

به فيما سبق كيف العلم بانحصار المعنى في واحد بعد حصوله في الالفاظ
 الجشت والظهور في الحكم عليه يقتضي التخصيص بالامر لا بد من سقوط الفا
 فيما تفرع من الاصل قلنا المعنى في اللفظ الواحد هو المعنى الذي
 في معنى فانه يبين اللفظ في اللفظ الواحد ويظهر عن حكم المعنى الواحد
 الاستعانة في العلم باللفظ في اللفظ الواحد ويظهر عن حكم المعنى الواحد
 وذلك لما لا يجر ما راجع في انهم من التباين عند معناه وبما انما استعمل
 على ما يقتضيه تعلق اللفظ بطريقة اللفظ الواحد في حقيقة الاستعانة
 ابتداء اللفظ وانما على التباين في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد
 المعنى نظر المعنى الانفرادي في اللفظ على الاكثر كما اذا كان اللفظ الواحد
 على ما وصفنا فانه التباين في اللفظ الواحد لا يبين في اللفظ الواحد
 على حقيقة ما يربط التعدد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد
 وثبت الاتحاد مع حصول الدلالة مع التعدد كما ان التباين حقيقة
 الاصل في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد
 ولا يمكن ان يكون في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد
 التي هي يقتضيهما في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد
 ويظهر عن ذلك في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد
 غير ذلك وانما تفرع في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد
 الاصل فيما وضع اللفظ ولعلنا انما في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد
 في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد
 او حقا ان يكون حقيقة في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد
 معنيين الاول والآخرين المعنى الذي يحتمل كونه اللفظ حقيقة في معنى
 والثاني ان يكون في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد

الثاني

بمعنى

ولا نزاع فيه فلكل الاصل بالحقه الثاني في المقام وانتم القائلون بغير ذلك
معروف وموضع نزاع مشهور فان بالاصل فلا بد من الحق وانما يقع
الحق سلبا وذلك لا يجد تفعلا فيثبت الاشتراك كما هو الحق والادله
منعنا صحة الاصل المذكور لوقوع الخلاف فيه وقد دللنا على ذلك
ان اللفظه قد يكون لها حقيقة ولا يمكن ان يكون محال للحقيقة
اللفظه فلما دللنا على محالها لم يكن اللفظه الحق ولا يستعمل فيه شيئا
شيئا محال فانما الحق انما هو فعل او فعل معين فذلك من غير ان يكون
لا ان المحال الذي لا حقيقة له امر جائز لا امتناع فيه قال الشيخ في العدة
لم يكن له امر اذا استعمال الحقيقة ان يقول ان المحال لا حقيقة
هو الاصل بدلالة انه محال ان يكون حقيقة لا محالها ولا يجوز ان يكون
لا حقيقة بل يفهم بذلك اصل استعمال الحقيقة وذلك ان الذي ذكرنا
غيره لانه لا يمنع ان يكون اللفظ في اللغة وصف اللفظه ويصفى
هذا اذا استعماله في شيء معين كالحقيقة ومعنى استعماله في غيره
كأن كان أو لم يقع استعماله اللفظ في معنى من المعنيين ثم يطوع على
الوضع الاستعمال فربما استعمالوا أولا في حقيقة وربما استعمالوا
في المحال اما قبل من الوضع اللفظ المعنى دون استعماله فيه يستلزم
الوضع في الحقيقة لان فائده وضع اللفظ على انما هو استعماله فيه
فتعاضد من القول فيها يباين استعماله في غيره فربما استعماله في
حاصله والوضع للاستعمال لا يقتضي استعماله لغيره لا يقتضي استعماله
تربط عليه نعم الكيفية صدق الحقيقة بتعقد الوضع ولها يعتبر في استعمال
على ما هو يعرف بعضهم لها بالها اللفظ الموضوع انما القول بال
الحق الحقيقة لا المحال يستلزم الوضع قط لكن ذلك خلاف المعنى

۴۰۰
توضیح

انا لا نقول بذلك صريحا
ابداً بل انما نحققه ونثبت
معهم الحق في محالها
التي لا نقولها الا
وإن كان يتم ذلك لصلها
حضوراً

كيفية ذلك جوابان اللفظ قبل الاستعمال الحقيقية ولا يجب بالافتراض
لوسلما ان الحجة يستلزم الحقيقة فهو انما يستلزم الحقيقة الواحدة
انما يتحقق بقوة المدعى الحقيقة في المقام الاول والحكم بما في الثاني
لعل المقصود من جميع الحقيقة على الحجة بفضل الاصل والفرعية وبذلك
في الحكم حسب الالحاد والتعدد فلا حقيقة مستقلة بنفسها غير
على وضع آخر للفظ سواء ما سئلوا اجابوا او بتعدد الحجة فان لم
يستقل بل يوقوف على تحقق معنى اللفظ والمفضل او من التابع
قلنا استلزم الحقيقة باطلاه وذلك لانها لم تخرج الحقيقة على
الحجة في مقام التاكيد فيحقق الوضع كما يلاحظ فان استقلال الحقيقة
لا يؤثر الظن بكون اللفظ حقيقة في اللغة لا كما لا ينبغي على من
وجد انه ولو سلم حصول الظن بالوضع بواسطة الاستقلال فاعين
مثل هذا الظن في باب اللغوية غير فان طرق انبات اللغة هو التناول
التي على اننا لو سلمنا ذلك كله لكانت الحقيقة والوضع هما الوجه
والفقه هنا اتيان ان اللفظ استعمال حقيقة ومن العلم ان حقيقة
لا يتحقق كونه اللفظ في الاستعمال في التفكير لانه قد يثبت في استعمال
هذه اللفظ في المعنيين كما هو المفروض فاما ان يتحقق حقيقة فيهما فذلك
بغيرها او حقيقة في واحد مما يجاز في الآخر والله تعالى اعلم
على ان اللفظ في احد المعنيين كما ولا علينا ذلك ضرورة من علم الحقيقة
لهم والا لا يرفع النزاع فمعين الاول فان قيل لعل كونهم مجوزين في احد
يعلم بالاستدلال في النص والضرورة قلنا كيف يجب في كل شيء حتى
اللفظ في اللفظ واستعمل في موضع كونه في غير اللفظ
الزيادة في نحو قوله نعم وجاز ان لم يكن له شيء ونظائر ذلك حصول ذلك العلم

6

بالجانبين على الاستدلال والاحتياط في الاستدلال ولا يجوز في الاستدلال كقولنا
 في هذا الوضع على الاستدلال والاحتياط في الاستدلال في الخارج في خروج هذا الوضع
 بانه دليل على صحة الدخول ويؤيد عليه دعوى اختصاص طريق العلم بالحق
 والضرر من مآلات هذا الامر لان عليه استدلال الفاعل على الجاني بالامانة
 والعدل ويعتقد الاصل والاضطرار مع معرفته بخلافه في الخارج وفي ذلك
 عدم اتقان عظيم بل هو الصواب في الامر الصحيح بل هو ذلك كقولنا في هذا
 ما لا يفي عن الادب بخونه بآثار الحق بالاستدلال والعدل في الحق فيما
 اورد به انك معلوم عنه بالحق وانما ذكر ما ذكره في التفسير في خروج
 عن الانصاف وانما في حق بين الحق وعينه من المطالبات في الاستدلال
 باسرها ولا يجوز الاستدلال في خصوص الحق فان قال قائل الاستدلال في جميع
 معهود فيما عدا الحق وليس عليه فقلنا لان صح الدليل وحلت مقتضى
 فله يقدح فيه كون غير معهود ولا كفي فانه في نفس الاحتجاج عليه بعد
 المعهودية وانما لو صح ما ذكره في الفاعل على الجاني في جميع مقتضى الحقيقة
 وذلك لانه لو كان الفاعل حقيقا في المعنى الثاني لم يكن مقتضى مقتضى
 اللغة او معلوما بالحق وانما في هذا الاستدلال في الوضع الثاني هو ما
 منصوصا لا يقع في هذا فالتدليل في مقتضى مقتضى في ذلك فان قال
 الوضع الثاني علم بطريق النظر والاستدلال في النص والحق فقلنا كقولنا
 في كل شيء استعمل اهل اللغة وادوار معناه الذي وضع له من احتوائه
 في الحيوان المسمى ومن قوله تعالى في هذه الاشارة في هذا وتطابق ذلك
 ذلك حصول العلم بالحق في الحقيقة بغير شك ولا احتياط في الاستدلال
 بهما وكما في الوضع في هذا الوضع على الاستدلال ولا يبعد من ذلك ما
 الخلق فان قيل انما الوضع بطريق الاستدلال معناه في الفاعل والاحتياط

في جميع

الحقيقة

دور

ولم يذكر احد منهم وكيف يمكن الخاركة في خصوص الوضع والاحتياط فيه
 وبين غير من المطالبات في هذا الوضع جاذبه الى اخر ما ذكرنا من ان
 قلنا ذلك يجري في حق جازم وبطلان في حق لا يخفى في انما انما في ذلك
 واثبات حقيقة تارة فان جازم احد احوال الاخر وانما في مقتضى مقتضى
 فضل بين امرين لا فضل بينهما وليس في مقتضى مقتضى في جميع الاثار
 يعرف بالضرر والحق ايضا كما في مقتضى مقتضى في مقتضى مقتضى
 لو كان ذلك لزم ان يكون المبدأ في ادراك السيد منها اكثر من ادراك غيره
 كقوله الفاعل العرفي فيسأل الا من المبدأ في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 او مقتضى مقتضى في اللغة في ذلك بطلان بالحق وانما في مقتضى مقتضى
 لما وقع فيها الحق والخلاف في مقتضى مقتضى في مقتضى مقتضى في مقتضى مقتضى
 اللفظ مشكك بين جميع وامر انظر الاستعمال هو الاستدلال في مقتضى مقتضى
 للجميع فليس في ذلك لانه عليه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ثانيا من الدلالة على كيفية الاستدلال في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 في الاستدلال في مقتضى مقتضى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 في ذلك لا يرد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 ان كيفية الاستدلال واحدة فانما في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 وانما ادعى الاستدلال والاشبهه في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 فعليه الدلالة فقلنا في كان اتحاد الكيفية شرط في دلائل الاستدلال
 عليكم البتة وانما في مقتضى مقتضى في الاستدلال فكان السيد جازم الدليل
 نفس الاستدلال واحتياط الكيفية ما يقع في الدلالة ولذا طالع جازم
 بالدلالة نظر في ان الاحكام وجود المانع في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 على مقتضى مقتضى في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

في جميع

التكليف لا يستعمل الا مع العلم بحصوله فان الشك في الشئ يستلزم
 في الشك في شئ على ان يكون المراد ادعاء حمله كغيره استلزام الصيغة
 التي لا يجرى بها التعميم لا يستعمل على صورته في الحقيقة بل في الظاهر فيستعمل
 في العموم وفي خصوص يقتضي ان يكون في قوله اولاً ولا يجرى بها التعميم
 فهو محض الدعوى وينبغي ان يكون المراد في قوله قدما القرينة في محل
 لا يجرى على كل حال ولا يمكن دفعها فان اللفظ متى تردد بين اثنين
 مشتركين بين المعنيين او حقيقة في احد ما محتمل في الآخر فلا يثبت
 استعماله في المعنى المتردد بين الحقيقة والحتمية لان الصيغة استلزام
 محتملة وما اذا كانت حقيقة فلا يجرى بها التعميم فيكون مشتركاً في غير المشترك
 لا يقتضي ارادة احد المعنيين الا بالقرينة وان كان حقيقة ومع ذلك
 فكيف يجمع التمسك بالاصل في القرينة فان قيل المصنف بالاصل في
 الدلالة التي هي من خواص الحقيقة وروى القرينة قلنا بعد القطع
 بالاحتياج لا القرينة المحال فلا يصل بقرينة مترددة بين
 قرينة الدلالة او قرينة النصين ولا يصح احدهما الا بليل
 ولا يترجم باعتبار الاصل لتحقق الحقيقة فيها معاً ولا يفرق كما هو
 المفروض على ان نقول الاصل عدم حصول الدلالة بمجرد اللفظ وانما يثبت
 لكثرة الدلالة مع القرينة فيترجم كقرينة قرينة الدلالة وقرينة النصين
 وما قوله فانما يمكن من الدلالة على صحة ما ادعينا من غير بناء على صحة
 الحق انه قد يفتضح الكثرة فيه فاما قد يدعى ان الطريق لا يجرى ليس مقتضاه
 على الضرورة والضرورة وان هذا الدعوى من الشك خلاف المعنى فان
 وضعه في هذا الباب فله تعبد ونقول لثاني انهم يقولون ان كبره ان
 يختلف استعمال اللفظ في المعنيين ليس على وجه واحد في قوله

مفصلة

فائدة

والندرة ولا شك في كونه الاستعمال انما يجرى في الدلالة لا يمكن
 دعوى ان المعنى المشهور في الاستعمال والمعنى النادر الذي لا يستعمل
 من اللفظ لا يجرى به التعميم وانما في اللفظ من اللفظ فلو لم يكن
 الكيفية استعمال اللفظ في المعنيين حتى يجرى به التعميم لا يستعمل
 استعماله على الحقيقة فيها فاما ما ذكرنا في قوله قدما القرينة في قوله
 الاصل في الكلام الاسماء ولا يشترك فيها نادر واشترك في الاعمال
 المحتملة لا يجرى بها التعميم مع ذلك فيكون محتملاً بين مشترك في الاعمال
 قوله وقد ذكرنا ما يشترك كما يشهد به لست اقول ان كبره ان
 يستعمل على وجه واحد في الاستعمال الا اذا قلنا انما يجرى على
 وفي البناء عليه هذا وظننا ان المعنى في باسرها حقا في معنى ما
 التي يجرى بها استعمالها في قوله لا يجرى بها التعميم ولا يجرى بها
 للقرينة والموافق والقرينة في هذا ما ذكرنا فانها لا تستعمل
 معاً متعدي الا ان المعنى الحقيقة منها واحد وهو معنى المعرفة والدلالة
 اللفظ بالانفاق والبناء على ما ذكرنا في اللفظ وندرة استعمال
 فيها وندرة الحد بين ائمة اللغة في ثبوت اكثرها كما يشهد به نص
 وغير ما قلنا في الدلالة ان اللفظ المستعمل مشترك بين المعنيين والدلالة
 مشترك بين المعنيين والاحتياج لا يشترك بين المعنيين والدلالة
 لا يتم ثبوتها في ذلك ان المعنى المستعمل وانما استعماله في الخبر والدلالة
 حقيقة في خبر محتمل ان في الدعوى باطل اهل اللغة ولا ان المقادير
 من الخبر وفهم الدعوى انما هو في القرينة فقط ودعوى الاشتراك في ذلك
 كما ذكرنا في اما المصنف فقد وقع الحق في انهم يشتركون في الدلالة
 او حقيقة في احد ما محتمل في الآخر والاشترار هو به البعض ولا

هذا هو اللفظ الذي لا يجرى به التعميم

عن غلبة استعمال اللفظ في المعنيين واستمرارها فيها وهذا ما تحقق في
 المانوسة بالنسبة الى معانيها المشهورة واسما الالفاظ العربية والمجاز
 المتجوزة فلا يحصل للذين فيها تردد هذا المعنى نعم يحصل
 التردد لاجل التردد في تحقق الوضع لغة لها معا والاحد ما خاصية
 وهذا التردد لا يلبس على اكثر من كماله فان ارادنا ان علم التميز يقتض
 الذهن بالمعنى الاول منعنا الاول فان علم التميز بين المعنيين على
 بين ما هو موضوع له بيقينا وما هو مشترك فيه من حيث الحكم بالوضع
 التردد فيه لا يقتضي تردد الذهن بين شيئين بل يقتضي تباينهما الى الفهم
 التباين احدهما اوله لا يسبق الى الفهم شي من المعنيين عند سماع
 لفظ اللفظ او مجرد المعنى مع اللفظ في الوضع وان ارادنا ان علم التميز
 يقتضي التردد بالمعنى الثاني منعنا الثاني فان تردد الذهن بين
 في الوضع لهما اوله لا يقتضي الحكم بالوضع لهما مرة الثانية
 ان لا يعلم انه في احداهما لا معنيتهما وهذه الصورة ايضا تدخل في
 محل النزاع لرجوعها الى الثانية بعد سقوط احتمال اللفظ مجازا
 في المعنيين لا نقضنا له كونه مجازا لا حقيقة له وهو ما منع او يمكن
 واقع او قيل ان ادعاء التميز فانه متى بطل هذا الادعاء بطل
 امر بين ان يكون حقيقة في المعنيين او حقيقة في احدهما مجازا
 الآخر في جميع الصور الثانية لا بطلا كونه مجازا فيها اما يقتضي
 كونه حقيقة في احدهما من غير تعيين الثالث فله بعض المحققين ان ال
 فيما اذا لم يلفظ بين الحقيقة والمجاز اربعة الحقيقة فقط والمجاز
 والتفصيل بالوقوف المحذور والمبعد وتبقى الدلالة في استعماله ونحن
 انقلنا المسئلة لانه يدعي القولين حقيقة مطردا للتفصيل واما

القول

القول بالمجاز فله حجة حائسة الاصوليين قال به ولا ذلك ذكر في حجة الحال
 وبما بين الفاضل المحقق في اللغة والدين في حواشيه على شرح المنص
 وكلامه فيها ليس بمتنا في ذلك فانه ذكر في مسئلة المشق عند تعميم الفاضل التباين
 احتجاج من قال بالحقيقة بالاصل ما به عبارة ولا علم ان ما ذكر
 المجاز في تميم الاحد لا حصل من دفع به جواب الاشراج لكن كونه الاول
 في الاطلاق وان كان مشهورا في كثير من كونه الا ان ظني ان هذا الاصل
 ليس اصل ينبغي الاعتماد عليه ولا يحصل منه ظن يمكن الاستدلال
 كيف وانهم صرحوا بان المجاز ان اللفظ لا يطبق على انه ابلغ من الحقيقة
 فكيف يحصل بمجرد استعمال اللفظ في معنى الظن بانه معنى حقيقة
 كونه ولا دلالة فيه على انه حجة ترجيح المجاز فضلا عن انها حقيقة
 على الاطلاق بل هو بطلان او في صورة الاتحاد ليس في حجة
 تعدد المعنى لا مطا لا يقتضيه المقام وظن قوله فكيف يحصل على استعمال
 اللفظ في معنى الظن بانه معنى حقيقة له فان ثبت حقيقة في صورة
 الاتحاد ليس في الاستعمال بل لا يستلزم مع الاتحاد كانه مفصلة في
 القول بعلم دلالة استعماله فانه في ذلك ما هو قوله القائل
 والاصوليين استعمالهم الحقيقة وقد حققنا الكلام في ذلك
 على وجه يرفع عنه الوبس المذكور **قوله** فماذا اللفظ
 بين الحقيقة والمجاز حقيقة وكذا اذا اردنا به ما بين النقل او
 التخصيص والاشارة اوالا صما لما كانا الفرع الاصل من اصل
 اللفظ ووضعها المولى لا لا يحصل الاغراض والمطالب المتوقعة
 التبيين والتفهم والدلالة على ما في الضمير به قوله من دون تحميم
 مضية رتبة ولا استعانة بكتابة او اشارة او غيرهما كما هو حق

٢
طاهر

اللفاظ وضعها لمعارها على وجه يحصل مع تلك الاغراض والمطابق لها
 متوفرة تحقيقاً لغرض الغاية المقصود في الوجود عطفه الواضع وهي
 اللفاظ ابتداء وضعها كما كان الاصل بقاءها على ذلك استصحاباً
 بالادلة المتأصلة في العلم ببقاء العلم فلما كان اللفاظ باقية
 كما جازى على ما يولد اصلها ابتداء واستدانة استقام الامر في
 الاصل من البين ولم يكن له صوتاً حال البقاء في اللفظ
 الاحتمال الفرعي ولا الى غير المرجح والمجرب لكن التناهي
 توسعوا في استعمال اللفاظ من اللفاظ مع وضعها وعرضها
 عن جازمها بالبحر والخصائص والاسقاط والاعتماد على الغرض في
 المتفانية وخصوصية الواضع لمكان الصفة وسبب الحاجة حتى لو
 ذلك في حديث معان جديد لللفاظ مع بقاء معانيها الاصلية
 او غيرها فاحتيج الى الاستيعاب بالقرائن في اعادة تلك المعاني للتعليق
 الدلالة والقرائن ربما كانت خفية لا يتبادر بديقاد مع المعاني وربما كانت
 قرائن الاحوال التي هي موضع الزوال والاستغناء وربما سقطت القرين
 في النقل بواسطة تعطيع الاحياء وقد يكون الشيء قديم في زمان
 زمان آخر وفي مكان وفي مكان آخر فاضطر الاصوليون الى تأسيس
 اصول وضوابطها بتميز الراجح من احتمالات المعارض من جهة
 لغير المقطوع المرجح ويجعل الراجح والاحتمال في اللفاظ على
 ستة حقيقة والى والتخصيص والاشارة والنقل ولما
 بالحقيقة بهما الحقيقة الاصلية المحركة بقرينة جعلها مقابلة
 للنقل والاشارة والمجتمعات كغير التخصيص والاشارة بقرينة جعلها
 مقابلة لها ويدخل في الحقيقة والمجتمعات الغير والعقيدة والمفرد والمركب

لقد

لقد الاسم وعموم النسبة داخل في الحقيقة عند حقيقة البليغ منه
 اسد فانه ليس بحقيقة لكونه جازماً على حدة مقتضى اللفظ فان ظ
 كحل كوز الموضوع في زمانه المحيى وبهذه ليس كذلك وان كان
 المجازية اما اللغوي فظن واما العقلي فانه على ما نص عليه علماء
 البيان اسناد القول او معناه لا ملا بسره غير ما يولد وبهذه
 مطر في النسبة البليغ وان كان بعض امثله فاذن هو
 بين الحقيقة والمجازية نعم لو قلنا بان النسبة البليغ استعارة
 معناه قولنا اسد زيل جازم شجاع الاسد حلف منه النسبة
 المستترة في معناه على ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح النجاشي
 كان داخل في المجاز كان الاستعارة من اقسام المجاز كونه خلة الحقيقة
 وما يولد على فاده انما تعلم بالعلم الفصل القائل فيهم بد اسد ادعاه
 ان زيل جازم افراد الاسد مباغته في دعوى كونه اسداً لغير بينهما

فان النسبة البليغ
 هي التي هي
 قوله اسد زيل جازم



PP 1



^
.
.

